جامعــة محمد خيضر – بسكرة –

كليـــــة الحقــــــــــوق
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف
بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية وإستراتيجية

إعـــداد الطالـــبة:
لبنى بهولي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
كيبش عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشـــــــــة:

الإسم و اللقب	***الجامعة***	***الصفة***
د. عمر فرحاتي	بسكرة	رئيسا
أ.د. كيبش عبد الكريم	قسنطينة	مشرفا و مقررا
د. محمد لمين لعجال	بسكرة	ممتحنا
د. بوالريش رياض	قسنطينة	ممتحنا

السنــــــة الجامعيـــــة
2010–2009

مقـــدمـــة

لقد كانت المسألة الأساسية التي تسيطر على منطقة الشرق الأوسط طوال عقود وتسوغها هي الصراع العربي الإسرائيلي. إذ شكل هذا الصراع مركز ثقل تدور حوله المنطقة، وأثر بشكل أساسي في السياسة المحلية العربية وكذلك في العلاقات العربية والإقليمية، وحدد السياسة الإجمالية والروابط والصلات الدولية للمنطقة.

غير أن هذا الأمر تغير في الفترة الأخيرة، إذ لم يبق الصراع العربي–الإسرائيلي الصراع الوحيد الذي يطبع المنطقة، رغم أنه لا يزال أساسيا. ومن بين أهم الأزمات أو النزاعات التي تعرفها المنطقة هي الأزمة اللبنانية، فلبنان يعاني على غرار دول الشرق الأوسط عديد الأزمات التي تهدد كيانه وأمنه باستمرار.

ومع ذلك فإن لبنان له ما يميزه سواء في علاقاته التعاونية أو الصراعية، إذ يمثل تاريخ لبنان مسرحا للحروب الأهلية والنزاعات قبل الاستقلال وبعده. وتعد أعوام الحرب المستمرة من عام 1975 حتى 1989 أطول النزاعات الداخلية في لبنان.

ولقد كان هناك توجهين حول أسباب هذه الحرب. إذ يرد التوجه الأول الحرب في لبنان إلى أسباب داخلية تتمثل أساسا في الطبيعة المذهبية والطائفية للنظام والمجتمع اللبنانيين، في حين يعتبر التوجه الثاني أن الحرب في لبنان لم تكن إلا حرب الآخرين على أرض لبنان، فأسباب الحرب هي خارجية بالأساس.

ومع مرور الوقت أصبح من الصعب حصر أسباب الحرب الأهلية اللبنانية بما هو داخلي فقط أو خارجي فقط. ذلك أن الأسباب الداخلية والخارجية قد تشابكت فيما بينها واختلطت حتى نشأت فيما بين الاثنين علاقة سببية في الاتجاهين معا.

وانتهت هذه الحرب –التي أدت إلى استنزاف البلاد طوال 15 عاما– بتوقيع اتفاق الطائف الذي سعى إلى إرساء أسس نظام سياسي جديد مع التأكيد على إزالة الطبيعة المذهبية للسياسة والمجتمع اللبنانيين. ومع ذلك، بقي لبنان بعد الحرب مشروعا غير مكتمل لترسيخ الدولة، كما حافظت كل من سوريا وإسرائيل على وجودهما العسكري في لبنان.

1/التعريف بالموضوع:

يندرج موضوع هذه الدراسة ضمن مواضيع تحليل النزاعات الدولية. وبالنظر إلى لبنان كنموذج للنزاعات الدولية، نشير إلى أن الموضوع قد أشارت إليه العديد من الكتب والدراسات العلمية السابقة التي سعت إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء تفجير الأزمة اللبنانية، بيد أن جل الدراسات التي اهتمت بدراسة الموضوع تقف عند الملامح الكبرى لهذه الأزمة، أو تتخصص في تحليل جزئية معينة كدور الطائفية في الأزمة اللبنانية أو الدور السوري في لبنان، أو تدرسه كتوجه محدد كالنزاع اللبناني الإسرائيلي.
لهذا فموضوع دراستنا يحاول الوقوف عند أهم محددات الأزمة اللبنانية في فترة ما بعد الطائف مع التركيز على أهم المتغيرات الداخلية والتحولات الدولية التي أثرت في الوضع اللبناني بشكل أو بآخر. ولا تكتفي الدراسة فقط بتحديد أسباب الأزمة اللبنانية الداخلية والخارجية، وإنما تتجاوز ذلك لتدرس أهم محاولات حل هذه الأزمة.

2/أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته تنبع من خلال قيمة الدراسة في حد ذاتهـــا. ومن خلال أهمية الموضوع النظرية، من حيث إلقاء الضوء على دور المحددات الداخلية والخارجية في تحليل وحل النزاعات الدولية.
و بناءا على الأهمية التي يتمتع بها الموضوع وقع اختياري لموضوع الأزمة اللبنانية على ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، بالرجوع إلى اعتبارات ذاتية و أخرى موضوعية:

أ/ :

– موضوع الأزمة اللبنانية هو موضوع الساعة، ويحمل من المستجدات ما يجعله ميدانا خصبا للدراسة والبحث عن الأسباب وتقصي القضايا الأساسية في تحليله.
– عدم معالجة هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والفكرية وعدم البحث عن الأسباب أو العوامل المؤثرة في الأزمة اللبنانية باتجاه التعقيد أو الحل بالأسلوب العلمي القائم على التحليل والنقد. إضافة إلى اكتفاء الدراسات أو البحوث المتعلقة بلبنان بالتركيز على واحد من العوامل الداخلية كالطائفية أو الخارجية كالعدوان الإسرائيلي أو التدخل السوري. لذا كان هذا البحث جامعا لكل العوامل الداخلية والخارجية التي لها دور في الأزمة اللبنانية بشكل أو بآخر.

ب/ الأسباب الذاتية:

رغبتي الخاصة في دراسة النزاعات الدولية، ولبنان يعتبر النموذج الأفضل لذلك إذ مر لبنان قبل الاستقلال وبعده بمراحل نزاعية كثيرة منها الحروب الأهلية(الحرب الأهلية لعام 1958 والحرب الأهلية لعام 1975) ومنها النزاع مع إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي في أول الأمر ليتحول إلى نزاع لبناني-إسرائيلي نتيجة احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني. وبما أن هناك دراسات كافية للأزمة اللبنانية قبل اتفاق الطائف -خاصة الحرب الأهلية- فقد ركزت اهتمامي على الفترة التي تلت انتهاء الحرب الأهلية والتوقيع على اتفاق الطائف.

3/ الصعوبات:

لقد واجهتنا في دراستنا هذه صعوبات جمة نبعت من أن التعدد الذي يميز التركيبة المجتمعية والسياسية اللبنانية قد انعكس على تعدد الدراسات والبحوث المتعلقة بلبنان. فقلما وجدنا دراسة موضوعية تحلل أسباب الأزمة اللبنانية بمنأى عن التوجهات الطائفية والسياسية. إضافة إلى العامل الزمني حيث أننا نعيش في خضم الأحداث وصلب التطورات الميدانية التي تحد من قدرتنا التحليلية والنقدية في آن معا.

4/ إشكالية الموضوع:

إن تحليل الأوضاع السياسية للبنان ما بعد 1989 يكشف أو يقدم لنا صورة عن التحولات أو التغيرات في إطار التعديلات التي جاء بها اتفاق الطائف، الذي أنهى حالة الحرب التي دامت 15 سنة وكان من نتائجها التدمير والقتل والتهجير. ومع ذلك فإنه لم تحدث تغيرات جوهرية في الوضع اللبناني، فلم يكن إقرار وثيقة الوفاق الوطني التي تضمنت التعديلات الدستورية التي كرسها الطائف نهاية مرحلة، بل بداية مرحلة بالغة التعقيد والحساسية الداخلية.

وعلى هذا الأساس تكون إشكالية بحثنا على النحو التالي:

هل الأزمة اللبنانية في هذه الفترة (ما بعد 1989) راجعة إلى فشل وثيقة الوفاق الوطني -أو ما عرف باتفاق الطائف- في تغيير الوضع الذي كان قائما من قبل وتكريس

إصلاحات عميقة. أم أنها راجعة إلى أسباب خارجية ممثلة في تدخل عدة أطراف خارجية ؟ أو بتعبير آخر: هل تكمن الأزمة اللبنانية في الداخل أو الخارج؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات هي:

- ما هي جذور الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف وما هي مصادرها الداخلية والخارجية؟.
- كيف عملت التدخلات الأجنبية على توسيع دائرة الأزمة اللبنانية؟.
- ما مدى الارتباط بين العوامل الداخلية والخارجية في الأزمة اللبنانية؟.
- كيف أثرت مختلف الأطراف الداخلية والخارجية على الوضع اللبناني باتجاه التأزم أو الحل.

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة عن الإشكالية تتطلب مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية يتم التأكد منها واختبارها من خلال التحليل وهي:

1- الأزمة اللبنانية هي داخلية محضة ناتجة عن الانقسامات الداخلية والنظام القائم على أساس طائفي.

2- الأزمة اللبنانية هي نتاج الاختراقات والتدخلات الخارجية.

3- الأزمة اللبنانية هي عبارة عن تقاطع بين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

5/ حدود الدراسة:

تتركز دراستنا على أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الأزمة اللبنانية. ولما كان من الصعب علينا الإلمام بجميع تلك العوامل فقد تم التركيز على أهمها، كما تم التركيز فقط على القوى الإقليمية والدولية الأكثر تركيزا في الوضع اللبناني، ففيما يتعلق بالقوى الإقليمية ركزت الدراسة على سوريا، إيران وإسرائيل على اعتبار أنها تشترك في أن لها مؤيدين كما لها معارضين داخل لبنان، زيادة عن تأثيرها المباشر في الأزمة اللبنانية من خلال تواجدها عسكريا في لبنان، أو من خلال التأثير غير المباشر وذلك بدعم أطراف داخلية لبنانية. أما بالنسبة للقوى الدولية فقد تم التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى ونظرا للأهمية التي يحتلها لبنان في الإستراتيجية الأمريكية.

وبما أن الأزمة اللبنانية ليست أزمة واحدة، فقد تم التركيز – فيما يتعلق بمحاولات حل هذه الأزمة– على الأزمة السياسية الداخلية اللبنانية(أزمة الرئاسة 2007) وعلى النزاع اللبناني–الإسرائيلي.

6/ المقاربة المنهجية:

اتبعنا في دراستنا مقاربة منهجية مركبة تستند إلى مجموعة من المناهج، استدعتها طبيعة الموضوع وهذه المناهج هي:

المنهج الوصفي: حيث سنركز على إبراز دور العوامل الداخلية والخارجية ومدى تأثيرها على الأزمة اللبنانية أو في دفع الوضع اللبناني باتجاه التأزم أو الحل، لنعرض بعد ذلك أهم الحلول المقدمة لإنهاء الأزمة اللبنانية.

المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يميز أغلب الدراسات. وذلك في الحديث عن بعض المراحل من تاريخ لبنان، وهي كما تحددها الدراسة بفترة ما بعد اتفاق الطائف، مع الرجوع في بعض الأحيان إلى المراحل السابقة من تاريخ لبنان وخاصة في فترة ما بعد الاستقلال.

المنهج المقارن: حيث أننا رجعنا إلى فترات زمنية سابقة في محاولة منا لمقارنتها مع الفترة المدروسة. وذلك من خلال إبراز أهم الأسباب الداخلية والخارجية المؤثرة في الأزمة اللبنانية ومقارنتها بالأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات في لبنان في الفترة السابقة لاتفاق الطائف، مع التركيز على أسباب الحرب الأهلية اللبنانية 1975–1989. بالإضافة إلى بعض المناهج الأخرى التي قد تظهر وتتحدد من خلال جزئيات الدراسة وعناصرها.

7/ خطة الدراسة:

لتغطية هذا الموضوع بما يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة والفرضيات الموضوعة، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

تتكون الدراسة من جزأين رئيسيين، الأول نظري والثاني تطبيقي. ويتضمن كل جزء منهما فصلين.

<u>فالإطار النظري</u> يتضمن مسحا لظاهرتي النزاع وحل النزاع في العلاقات الدولية. إذ يتطرق **<u>الفصل الأول</u>** إلى الإطار المفهوماتي والنظري للنزاع. وذلك لأن موضوعنا هذا يتطلب تحديد المفاهيم بداية بالنزاع، الأزمة، الحرب والتوتر وتبيان الفرق بينها، حتى نستطيع وضع الدراسة في إطارها الصحيح.

مع التركيز في هذا الفصل على تبيان أو تحديد أهم العوامل الداخلية والخارجية الخارجية التي تؤثر في مسار نزاع ما. والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنزاع بداية بالنظريات الجزئية للنزاع (نظرية فطرة العدوان–نظرية التعلم الاجتماعي– نظرية إحباط العدوان–) وصولا إلى النظريات الكلية للنزاع (الواقعية– الليبرالية– البنائية).

وبعد تعريف النزاع وتحديد أسبابه أو العوامل المؤثرة فيه وتفسير حدوثه من خلال مجموعة معتبرة من النظريات. يأتي **<u>الفصل الثاني</u>** ليركز على عملية حل النزاعات، فيشرح الفرق بين عملية حل النزاع والعمليات الأخرى التي تستهدف إنهاء النزاع كإدارة النزاعات وإدارة الأزمات وتسوية النزاعات. ليعرض في مقام ثانٍ أهم الوسائل السلمية المتبعة في حل النزاعات الدولية؛ السياسية والدبلوماسية والقانونية. ثم يشرح في مقام أخير أهم المقاربات النظرية التي عالجت مسألة حل النزاعات الدولية (نظرية الاحتياجات الإنسانية– نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل).

أما **<u>الجزء الثاني التطبيقي</u>** فيعرض أهم العوامل المؤثرة في الوضع اللبناني باتجاه التأزم أو الحل.

إذ يتضمن **<u>الفصل الأول</u>** شرحا وتحديدا لأهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف وهي الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية، العوامل السياسية والاقتصادية. ثم تحديد العوامل الخارجية مع تبيان دور القوى الإقليمية والدولية التي لها دور في الأزمة اللبنانية في الفترة المدروسة وهي سوريا، إيران، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

أما **<u>الفصل الثاني</u>** فيتضمن أهم المحاولات الداخلية الرسمية وغير الرسمية لحل الأزمة اللبنانية، ثم يعرض مساعي الدول والمنظمات الدولية (الجامعة العربية، هيأة الأمم المتحدة) لحل الأزمة اللبنانية.

المبحث الأول: مفهـــــوم النـــــزاع

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية. لذا نجد بعض الباحثين يستعملون مثلا مصطلح "النزاع" لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو الحرب أو التوتر. وذلك دونما أي انتباه لمدلول هذه المصطلحات، مما يؤدي أحيانا إلى الالتباس. ولبنان لم يسلم من هذا الأمر، فالعديد من الدراسات حوله، تستعمل كل هذه المصطلحات لوصف حالة لبنان: كالأزمة اللبنانية، الحرب الأهلية اللبنانية، أزمة العلاقات اللبنانية السورية، التوتر في العلاقات اللبنانية السورية...

المطلب الأول: تعريف النزاع

يعبّر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرّف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[1]

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[2]

كذلك *Dennis Sandol* اعتبر أن عملية الصراع هي ظاهرة ديناميكية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف– بشكل مباشر أو غير مباشر– قدرات الآخر على تحقيق أهدافه.[3]

وغالبا ما يكون هذا التعارض ناتج عن سعي الدول للحصول على موارد معينة أو تحقيق مصالح تتناقض ومصالح الآخرين. فالسويدي بيتر فالنستاين –أحد كبار المختصين في

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1. الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.ص 140.

2- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص 94.

3- الحديثي عباس غالي، "أنماط الصراعات البيئية": **http://omu. edu. ly/**

مجال السلم والصراع- اعتبر أن النزاع وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية. وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن.[1]

كما يعتبر *Coser* أن النزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر.[2]

ولقد عمل كل مفكر على تصنيف النزاع من خلال منظور أو زاوية معينة.

فلقد اعتبر مارسيل ميرل أن النزاعات أو الأزمات تصنف إلى ثلاثة أنماط، تبعا لطبيعة موضوع الصراع:

1- محاولة الحصول على الاستقلال: ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية(بنجلاديش-بيافرا...).

2- الرغبة في السيطرة على الحيز(تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة (الجزائر والمغرب-إثيوبيا والصومال...)

3- محاولة فريق أو عصبة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم. وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانقلابات، وهي ما يسميها مارسيل ميرل بالأزمات الإيديولوجية.[3]

كما تصنف النزاعات إلى نزاعات متماثلة، والتي تتشابه فيها أطراف النزاع *Symmetric conflict*. ونزاعات غير متماثلة *Asymmetric conflict* والتي تنشب بين أطراف غير متماثلة كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين.[4]

---

[1]- الحديثي عباس غالي، نفس المرجع.

[2]- حماد كمال، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية فى علم النزاعات)**، ط1. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998. ص 11.

[3]- ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، ط1. القاهرة: المستقبل العربي، 1986. ص 506-507.

[4]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)**. دار هومة، 2003. ص 79.

المطلب الثاني:النزاع والمفاهيم المتقاربة

بعد تعريف النزاع يمكننا التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى. وهي التوتر، الأزمة والحرب. وذلك من خلال تعريفها وتحديد أهم الفروق بينها وبين النزاع.

1- التوتر:

يعود التوتر Tensions إلى مجموعة من المواقف والميول *Predispositions* نتيجة الشك وعدم الثقة.[1] والتوتر حسب مارسيل ميرل هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"[2]، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع.[3]

فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع.[4]

2- الأزمة:

لقد ركز الباحثون – في تحديدهم لمفهوم الأزمة- على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول. ومن بين هذه الخصائص:

1- المفاجأة، فالأزمة غير متوقعة.

2- تعقّد و تشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها.

3- نقص وعدم دقة المعلومات.

4- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.[5]

1- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية(مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)**. القاهرة: مكتبة غريب.ص8.

2- ميرل مارسيل، مرجع سابق.ص 499.

3- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 8.

4- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق.ص ص 140-141.

5- في خصائص الأزمة انظر:

* عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية ـ أساليب وقائية)**.القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997. ص6.

* عثمان فاروق السيد، **التفاوض وإدارة الأزمات**، ط1. مصر:دار الأمين للنشر والتوزيع،2004. ص124.

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف ماكليلاند الذي اعتبر فيه أن "الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها".[1]

ويرى كارل سلايكي أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم..يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج".[2]

أما *North* فيشير إلى أن "الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل وردّ الفعل، أي هي عملية انشقاق تُحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد و الإكراه".[3]

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.[4]

والأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوّى سلميا أو تجمّد أو تهدأ.[5]

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما. إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير. كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة. وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية. وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

3-الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

---

[1]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق.ص120.

[2]- عثمان فاروق السيد، مرجع سابق. ص123.

3ء- حماد كمال، "إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجًا)":
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12087

[4]- عليوة السيد، مرجع سابق. ص39.

[5]- حماد كمال، مرجع سابق.

فكلوزفيتس عرف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسوّيه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى".[1]

و يرى غاستون بوتول بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة". ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات".[2]

ويرى ريمون أرون أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية".[3]

ويعرفها كوينسي رايت كـ"اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة".[4]

ويرى هادلي بول أن "الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض".ويرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفّذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميّز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد الأفراد.[5]

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميا. فقد اعتبر ديفيد سنغر وسمول أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.[6]

و في دراسة له بعنوان مشروع الحرب، اعتبر ديفيد سنجر أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، و تخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام.[7]

1- فوللر ج.ف.س، **إدارة الحرب (من عام 1789حتى أيامنا هذه)**، ترجمة أكرم الديري.بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971. ص ص92-93.

2- بوتول غاستون، **الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)**، ترجمة عباس الشربيني. بيروت: دار النهضة العربية،1983. ص48-49.

3- جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**. الجزائر:موفم للنشر، 1992. ص97.

4- حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985. ص294.

5- Bull Hedley, **The anarchical society (a study of order in world politics)**.London: The Macmillan press LTD. 1977. p184.

6- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص295.

7- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص ص110-111.

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، و بأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة. في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصاديا أو إيديولوجيا.[1]

وعموما تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة.[2]

و يرى غانتمان أن النزاع يمر خلال تطوره بستة مراحل، وتكون أولى هذه المراحل في شكل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي. فيما تمثل المرحلة الثانية للنزاع ردّ فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد السلم والأمن الدوليين. والمرحلة الرابعة تكون في شكل أزمة سياسية دولية، و تستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل إيديولوجية واقتصادية وسياسية. وتمثل المرحلة الخامسة انتقال أحد الأطراف إلى استعمال القوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود كحشد القوات المسلحة أوالتهديد باستعمال القوة. أما المرحلة السادسة والأخيرة فتتمثل في النزاع المسلح، أي لجوء الأطراف إلى استعمال القوة ضد بعضها البعض.[3]

أما برنامج جامعة ليدن فقد قسم النزاع إلى خمسة مراحل، تمثل الأولى أوضاعا سلمية مستقرة. فيما تتصاعد مستويات الضغوط والانقسامات السياسية والاجتماعية في المرحلة الثانية للنزاع وهي مرحلة الأوضاع المضطربة سياسيا. ويتحول التوتر الذي يميز المرحلة الثانية إلى أزمة سياسية ترتبط أساسا بانهيار الشرعية السياسية للحكومة الموجودة، وانتشار العنف، وهنا نكون بصدد مرحلة النزاع السياسي العنيف، وفيها

[1]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 9.
[2]- جراد عبد العزيز، مرجع سابق. ص95.
[3]- حماد كمال، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**، مرجع سابق. ص ص55-58.

يتجاوز عدد القتلى 100 قتيل في السنة. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة النزاع المنخفض الحدة، ولعل أهم ما تتميز به هذه المرحلة هو العداء المفتوح و الصراع المسلح بين الفصائل، ويقاس هذا النزاع عادة بعدد القتلى الذي يتراوح ما بين 100 و1000 قتيل في السنة. أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة النزاع الشديد الحدة، وتتسم بوجود حرب معلنة ودمار شامل ونزوح عدد كبير من السكان المدنيين، وعدد القتلى فيها يتجاوز 1000 قتيل في السنة.[1]

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص109-110.

المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية

تنفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى أو الكثافة أو العنف.[1]

وتؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي. ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين. أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام، وهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام.[2]

هذه العوامل أطلق عليها ستانلي هوفمان مصطلح "المحيط الدولي" أو "الإطار" الذي يلخص في رأيه الوضع الداخلي والوسط الخارجي.[3]

فظاهرة النزاع، كغيرها من الظواهر السياسية، تخضع في دراستها لثلاثة مستويات من التحليل، وذلك على النحو التالي:

أ- الإطار المحلي للظاهرة: الذي تنبع منه الظاهرة أو تقع في إطاره. ويشكل البيئة الداخلية لها[4]، وهو بالغ الأهمية في فهم أي ظاهرة سياسية.

ب- الإطار الإقليمي للظاهرة: الذي ينتسب إليه الإطار المحلي ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة، وقد يكون بالغ الأهمية ويفوق الأول في تأثيره على بعض الظواهر السياسية، وهو ما يعرف بالبيئة الإقليمية.

ج- الإطار العالمي للظاهرة: وهو الإطار الكلي الذي تحدث أو من المفترض أن تحدث في ظله الظاهرة السياسية، وأحيانا يكون هو الفاعل الأساسي، أما البقية فأهميتها أقل.

---

[1]- حماد كمال، مرجع سابق. ص27.
[2]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص145.
[3]- جراد عبد العزيز، مرجع سابق. ص 80.
[4]- عبد الماجد حامد، **مقدمة فى منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**. القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000. ص ص30-31.

المطلب الأول:العوامل الداخلية

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في احتمال الحرب أو السلام. من بينها العامل الجغرافي، العامل الديمغرافي، العامل الاقتصادي، العوامل الفردية، العوامل السياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود ترتيب معين لهذه العوامل وإنما تتفاوت في تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

1- العامل الجغرافي:

تضم الجغرافيا بمعناها الواسع، مجموع العوامل الطبيعية: دور المناخ، طبيعة الأرض، أهمية العوامل الموارد المعدنية وموارد الطاقة، إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة.[1]

ففيما يتعلق بالعوامل الطبيعية، فقد اعتبر *Huge* و *Ellingsen* أن تراجع مستويات خصوبة التربة واستنزاف الغابات (التصحر، وتراجع مستويات تساقط الأمطار...) لها علاقة بتفجير النزاعات.[2]

وهذا ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد *PRIO*، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي وندرة الموارد وانتشار العنف في القرن الإفريقي وحوض النيل.[3]

وحسب مارسيل ميرل فإن اللاّتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي إلى اللاّتكافؤ في الفرص بين البشر، ويرجع ذلك إلى سببين:الأول طبيعة المناخ، التضاريس وطبقات الأرض والثاني هو دور العامل التاريخي في تقسيم الحيّز إلى وحدات غير متكافئة. ويشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس والصراعات.[4]

أما *Grunther Baechler* – باحث في المعهد الفدرالي السويسري– فقد رفض وجود علاقة مباشرة بين ندرة الموارد و تفجير النزاعات، بل يرى أن هناك متغيرات سوسيولوجية وسيطة هي المسئولة عن ذلك مثل:

---

[1]- كولار دانيال، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر، ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مارس 1980. ص30.

2- زقاغ عادل، "المداخل النظرية لدور التنافس على الموارد في إذكاء النزاعات":

http://www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsandconflict1.ppt

[3]- زقاغ عادل، نفس المرجع.

[4]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص149-150.

– التهميش: إذ يتم تخصيص الموارد النادرة لمناطق دون أخرى.

– التمييز:السماح للنفاذ إلى تلك الموارد النادرة والتمتع بها لأفراد دون آخرين، وفق منطق الانتماء الإثني والديني، اللغوي، الجهوي، الإيديولوجي...[1]

أما بالنسبة للموقع الجغرافي فقد اعتبر *Yves Lacoste* أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب.[2]

وحسب راتزل فإن قوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاثة زوايا: المدى، الموقع والشكل الخارجي.

فالمدى يلعب – حسب راتزل– دورا في العلاقات الدولية لأنه يؤثر على قوة الدولة. وهذه الأخيرة لا تتوانى عن الدخول في التسابق من أجل السيطرة استراتيجيا واقتصاديا، على المدى الواقع خارج أراضيها (مسألة القواعد العسكرية البحرية والبرية –ومسألة طرق المواصلات).[3]

ويرى مارسيل ميرل أن الحيّز *L'éspace* يشكل موضوعا للتنافس بين الدول، وهو تنافس يعبر عن نفسه في أشكال ثلاثة مختلفة:

1– تنازع الدول حول المناطق الإقليمية ذات الأهمية الاتصالية أو المحتوية على الموارد التي يمكن استغلالها (مثال: تنازع شيلي والأرجنتين حول قناة *Beagle*).

2– التنازع الناتج عن رغبة الدول في تملك الثروات البحرية، إذ أصبحت البحار منطقة للتنافس الاقتصادي بعد أن كانت مفتوحة للملاحة البحرية. وهذا التنافس شجع بدوره النزاعات الاستقلالية داخل الجزر.

أضف إلى ذلك النزاعات الناجمة عن الصعوبة في تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية في عدد من أقاليم العالم والتي تفرض تضاريسها مثل هذا التحديد. (مثال:النزاع بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر إيجة).

3– التنافس بين الدول بغية الاستحواذ على الثروة وإتباع طرق وأشكال أخرى للبحث عن النفوذ بدلا من الاحتلال المباشر. ومن بين هذه الطرق غض النظر عن التجاوزات التي تقوم بها تلك الدول، وإبرام عقود تجارية معها.

---

[1] - زقاغ عادل، مرجع سابق.
[2]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 80.
[3]- كولار دانيال، مرجع سابق. ص 31.

ووفقا لميرل، فإنه يتعين علينا لحساب الحيّز المشغول فعلا أن نضيف إليه تلك الأراضي الإستراتيجية الواقعة خارج الحدود. فالدول تسعى دائما لتوسيع نطاق وحدود الأراضي التي تسيطر عليها وذلك من خلال:

* العمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول التي تستخدمها كحواجز وقائية في مواجهة القوة المنافسة.
* العمل على الحصول على قواعد عسكرية (برية وبحرية) خارج حدودها، مما يتيح لها حماية أفضل مع إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة ومن أماكن بعيدة عن حدودها.[1]

ورغم أهمية الدور الذي يلعبه الحيّز في احتمال الحرب أو السلام. فإن ميرل يرى بأنه - الحيّز- يعدّ موضوعا للصراع أكثر منه عاملا من العوامل.[2]

2- العامل الاقتصادي:

إن من أكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها.3

فالاقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية، والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية: صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق.4

وحسب روبرت مكنمارا –وزير الدفاع الأمريكي السابق- أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام 1958-1966، أن 87% من الدول الأكثر فقرا و69% من الدول الفقيرة و48% من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة. واستنتج من ذلك العلاقة القطعية بين العنف والوضع الاقتصادي، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأن العنف سيكون في الدول ذات الوضع الاقتصادي الأفقر مقاسا بمستوى دخل الفرد.[5]

وحسب مارسيل ميرل فإن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدي في النهاية إلى دعم وتطوير التخلف *Le développement de sous- développement* بما يفسح المجال

---

[1]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص149-156.

[2]- ميرل مارسيل، نفس المرجع. ص 159.

[3]- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971. ص 156.

[4]- كولار دانيال، مرجع سابق. ص37.

[5]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 231.

لظهور وضع صراعي في العلاقات الدولية يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقي، وهذا كله راجع إلى عدم التكافؤ بين الشعوب بسبب السمة التحكمية لعملية توزيع الموارد لتطوير الاقتصاديات المحلية.[1]

وللعامل الاقتصادي تأثير بالغ الأهمية في النزاعات الداخلية، ذلك أن التنافس من أجل حيازة الموارد بكافة أشكالها يعد من أهم أسباب النزاعات العرقية. فالتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية المحدودة، الناتج عن احتكار الجماعات المهيمنة لكل الامتيازات كالملكية والتوظيف ومخصصات التنمية، وحرمان الجماعات الأخرى وتهميشها يؤدي غالبا إلى الصراع العرقي.[2]

3- العوامل الديمغرافية:

يكتسي العامل الديمغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب والسلام. فقد اعتبر *Paul Ribot* -عالم الاجتماع الفرنسي- أن الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وأن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.[3]

ووفقا لـــ *Thomas Homer-Dixon* - الأستاذ بجامعة تورنتو الكندية- فإن تضافر عدة عوامل منها تزايد عدد السكان، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة وبالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب.[4]

كما أن النمو السكاني المتسارع في المجتمعات المتعددة، يثير النزاعات العرقية، من حيث أنه يزيد من درجة التنافس على الموارد، ويحد من قدرة الدولة وخياراتها في الاستجابة والتجاوب مع رغبات الجماعات المكونة لها.[5]

---

[1]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص239-240.
[2] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 160.
[3]-حماد كمال، مرجع سابق. ص32.
4- زقاغ عادل،مرجع سابق.
[5]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص162.

4- العوامل الفردية:

تشير العوامل الفردية إلى تلك المتغيرات التي تصف خصائص الأفراد. إنها تمثل السلوكات، القيم والدوافع التي هي جزء من الرؤية العامة للأفراد تجاه العالم، والتي تحدد ردود أفعالهم تجاه الأحداث الاجتماعية المهمة.

وكمثال عن العوامل الفردية التي يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية هي السلوكات تجاه الدول الأخرى (التي غالبا ما تقوم على تقاليد معينة)، سلوكات تجاه المنظمات الدولية، أجهزة دولية معينة، سلوكات عامة مرتبطة بإدراك الخطر، القيم والإيديولوجيات حول الحرب والعنف وحول طرق حل النزاعات والتسليم بعدم تجنبها.[1]

ولقد ذهب ليدل هارت إلى أن الحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات، وأن تجنب الحرب لن يحدث إلاّ إذا تخلص الساسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم.

ويقول أيضا: " لو أردت أن تسلط الضوء على الطرائق العلمية التي تؤدي إلى تفسير الحروب الدامية الطاحنة الكبرى فإنك لن تجد مقدمة أفضل وأوضح من دراسة تاريخ السنوات الخمسين التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكنك سوف لن تعثر على الجذور الغائرة والأسباب الحقيقية في التقارير الحكومية والوثائق الرسمية التي كتبها أو جمعها الحكام والوزراء والجنرالات، بل هوامشهم الجانبية وأحاديثهم الشخصية وحين ذلك سوف تطلع على عصبياتهم الغريزية ونزواتهم الانفعالية ".

فليدل هارت يعتبر أن أسباب الحرب تكمن بالأساس في أنفسنا، وليس في الاقتصاد أو السياسة أو الدين.[2]

5- العوامل السياسية:

تؤثر العوامل السياسية على احتمال الحرب أو السلام. ولعل أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، استقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية.[3]

فطبيعة النظام السياسي تعد مصدرا مهما للاستقرار أو اللاّاستقرار في العلاقات الدولية.

---

[1] - Hoffmann Stanley, **contemporary theory in international relations**, fifth edition. United States of America: prentice-hall, Inc, June 1965. pp 212-213.

2- أبو خزام إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)**، ط1. لبنان: منشورات الأهلية، 1999. ص ص253-254.

[3]- Hoffmann Stanley, op. cit. p 211.

ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية. فالشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل "الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح. إضافة إلى أن الشرعية هي شكل من أشكال القوة لأنها تكسب المجتمع تلاحما ومنعة ضد الأعداء. فعلى حد تعبير فاكلاف هافيل فإن الشرعية تمثل قوة الضعفاء، لذا فإن المجتمعات التي تحكمها سلطة استبدادية، فإن الصراع الدائر بين الطامحين إلى السلطة يضعفها فتكون أكثر عرضة للنزاعات.[1]

وهذا ما أكده السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عن إفريقيا قدّمه إلى مجلس الأمن في أفريل 1998 "إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة ".[2]

وفي المجتمعات المتعددة، مسألة إشباع الحاجات أو كبتها وحرمانها كالسلامة البدنية والهوية الثقافية والوصول إلى الموارد النادرة، تنظم بواسطة الدولة. لذا فإن واحدا من أهم مطالب الجماعات هو الوصول لعملية صنع القرار عن طريق المشاركة السياسية.

وهنا اعتبر *Sisk* أن دور الدولة حاسم في بلورة النزاع والتنبؤ بحدته، ويتساءل إن كانت الدولة تسمو بنفسها فوق شبهة التحيز، وتتوسط لحل النزاعات، أم أن الجماعة التي تهيمن على الدولة تستخدم سلطتها لغير صالح الجماعات الأخرى.[3]

بمعنى أنه إذا اعترفت السلطة الحاكمة بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، وعملت على الاستجابة لها، فإن الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية يحل بطريقة مرضية لهذه الجماعات. أما إذا كان العكس، أي تحيز السلطة لجماعة معينة وتهميش الجماعات الأخرى، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والنزاع.

---

[1] الشنقيطي محمد بن المختار، "الدولة والصراع":
www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-21-1.htm

[2] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 202.

[3] - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 161.

وهذا ما نجده في الأنظمة ذات الشرعية السياسية الهشة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع القوى أو الفئات الرافضة لشرعية النظام السياسي، وتدعم القوى أو الفئات المؤيدة للنظام، وكلا الحالتين تتسببان في الصراعات الداخلية.

ففي الحالة الأولى، يؤدي السلوك التسلطي للنظام السياسي إلى اضطهاد أقلية أو فئات معينة، فتكون ردة الفعل هي العنف والصراع مع النظام السياسي. أما في الحالة الثانية، فإن حصول فئة أو أقلية معينة على امتيازات على حساب بقية الشعب نتيجة تأييدها للنظام السياسي غير الديمقراطي، يؤدي إلى خلق فجوة تولد الأحقاد والعداء بين امتيازات الأقلية وعامة الشعب، وهو ما ينتج تضادا في المصالح وعلاقات صراع وعنف.[1]

وعلى عكس النظم التسلطية، تؤدي النظم الديمقراطية إلى الاستقرار وإرساء السلم في العلاقات الدولية. وهذا ما أكده عديد الباحثين حيث اعتبروا أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأن زيادة عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمنا وسلاما. غير أن أثر التحول إلى الديمقراطية في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلاّ بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في ذلك الإقليم حدّا معينا. فقد ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات وتفجر صراعات على أسس قومية.[2]

وتعد النخبة السياسية وطبيعة دورها عاملا من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تلعب دورا محوريا في خلق النزاعات وتسويتها.[3]

فحسب مارسيل ميرل فإن سلوك الجماعات، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد، يخضع لسلسلة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية، ومن بين هذه المؤثرات: الأهواء، العقائد، الأساطير والإيديولوجيات...أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو الثقافة، وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية.[4]

1- الخزندار سامي، "أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية":
www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-28-1.htm

[2] - سالم أحمد علي، عن الحرب والسلام..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي. **السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007. ص 16.

[3]- الخزندار سامي، مرجع سابق.

[4]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص 274.

ولقد اعتبر *Brown* أن الكتابات الأكاديمية تؤكد بشدة على عوامل المستوى الجماعي *Mass level* ، ولكنها ضعيفة في فهمها للدور الذي تلعبه النخبة والقيادة في تأجيج الصراع وبسط العنف.

فالرؤية الرئيسية لبراون حول الجدل المتعلق بأسباب النزاعات الداخلية هي أن معظم النزاعات الرئيسية قد تسببت فيها مستويات النخبة الداخلية وأنشطتها أو فيما يطلق عليهم القادة السيئون *Bad leaders* .

فافتقاد النخب للشرعية وخوفها من فقدان السلطة يدفعها إلى اللجوء إلى اللعب بورقة الجماعات الفئوية، واللجوء إلى خطاب النعرة العرقية القومية. ويطرح براون السؤال لماذا يتبعهم التابعون؟ فيجيب بإعطاء سببين لذلك. الأول وجود عداء تاريخي بين الجماعات، والثاني تصاعد المشكلات الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة وخصائصها البنيوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى. فقد توصل *Geller* و*David Singer* إلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية للدول المتصارعة، مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية فيها، والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل النظام السياسي فيها. وفي المقابل وجدوا علاقة بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى وعدة عوامل خارجية.[2]

وتشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وسلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية. وبمعنى آخر، فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها.

[1] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص ص208-209.
[2]- سالم أحمد علي، مرجع سابق.ص 8.

وتتقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية والعوامل الدولية. فعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات وفي إمكان حلها. فقد يكون التجاور سببا في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود.[1]

فوفقا لـــ *Geller* و*David Singer* ، فإن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصاديا)، والتوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها).[2]

وأشارت دراسة *Gurr* إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها. وترتبط فيما بينها بروابط اللغة، وأن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين وحركة اللاجئين عبر الحدود وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية.[3]

وهذا ما أكدته دراسة *David Davis* و*Will Moore* *المعنونة بـــ:*

« Ethnic matter: transnational ethnic alliances and foreign policy behavior ».

فحينما تضم دولتان أفرادا من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفا إثنيا عابرا للحدود بين الدولتين، ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة.[4]

وكما يمكن للتكامل والاستقرار الإقليمي أن يؤثر على السياسات الداخلية للدول ويسهم في احتواء النزاعات الداخلية والحد منها ويعمل على تقوية التعاون عبر الحدود وتقليل أهميتها، وهو ما أشار إليه *Holsti* في دراسته، معتبرا أن أمريكا اللاتينية قد شهدت القليل من الحروب بين دولها والقليل من الحروب الانفصالية بسبب الترتيبات الإقليمية.

1- ياسين حمدان نهلة، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، ترجمة سمير كرم، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2003. ص ص152-153.

[2]- سالم أحمد علي، مرجع سابق.ص 10.

[3]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 177.

[4]- سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 10.

فإن للنزاعات آثارا إقليمية ذات خاصية نحو الخارج تتمثل في تأثيرها على المنطقة بما يشبه العدوى والانتشار. فللحروب الداخلية آثار خارجية على الإقليم ككل. وهذه الآثار تنتج عن انتشار الأسلحة والتفكك الاقتصادي وتدفقات اللاجئين، وتلقي بظلالها على السياسات الإقليمية عندما تنجر الدول المجاورة إلى المواجهة بسبب وجود قبائل مشتركة بين أكثر من دولة.[1]

أما على المستوى الدولي، فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام.[2]

فلقد لخص *John Vasquez* خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي الأميل لخوض الحروب، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب. أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض.[3]

ولقد اختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسببا في النزاع. فقد اعتبر *Karl Deutch* و*David Singer* أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب.[4]

وعلى خلاف ذلك اعتبر *K.Waltz* أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا والأقل نزاعات. ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى.[5]

ولقد اعتبر *Geller* و*David Singer* أن نظام القطب الواحد، مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية.[6]

---

[1] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص ص184-185.
[2] - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 321.
[3] - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 14.
[4] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 133.
[5] - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 322.
[6] - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 14.

وكخاتمة لهذا المبحث فإنه بالرغم من تعددية العوامل الجغرافية، الديمغرافية، الاقتصادية، السياسية، الإيديولوجية... فإن كل واحد منها يمارس تأثيرا واضحا على سير المجتمع الدولي، مع الاختلاف طبعا، في درجة كثافتها وتأثيرها ونفوذها الذي يرتبط بالسياق التاريخي وبنية الوسط الدولي. هذه العوامل تكون متلازمة أحيان، ومعزولة عن بعضها أحيانا أخرى. ونظرية العامل الحاسم أو الوحدانية في التفسير لا تأخذ بعين الاعتبار في الواقع الاجتماعي.[1]

ويرى مارسيل ميرل صعوبة في عزل العوامل بعضها عن البعض الآخر لأن هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض في عملية تفاعل مستمر.

وهو يوافق في ذلك ريمون أرون الذي يعتبر أن التفرقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية هي عملية مستحيلة في العلاقات الدولية، وبأن كل موقف صراعي بين الفاعلين ينسحب إلى العدد أو المساحة أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية)، وبأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعا للأزمات بين الدول.[2]

[1]- كولار دانيال، مرجع سابق. ص ص36-37.
[2]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص146-147.

المبحث الثالث:نظريـــــات النــــزاع

إن استعراض نظريات النزاع سوف يكشف لنا عن وجود عدد من الملاحظات تتمثل الأولى في وجود كم هائل من الأدب المكتوب حول طبيعة و نظرية النزاع، خاصة فيما يتعلق بالحرب.

ثانيا:هناك عدم إجماع بين كل وجهات النظر التاريخية و المعاصرة حول النزاعات.

ثالثا:هناك العديد من الانقسامات داخل الأدبيات المتعلقة بالتنظير في العلوم السياسية.

الانقسام الأول يتعلق بطبيعة الصراع، والانقسام الثاني يتعلق بمنهجية البحث.[1]

فبالنسبة لطبيعة الصراع، ينقسم العلماء الاجتماعيون حول اعتبار النزاع شيئا عقلانيا، بناء، واجتماعيا له وظائف إيجابية. أم اعتباره أمرا غير منطقي، مرضي، يؤدي للاختلال الوظيفي.

وفيما يتعلق بمناهج البحث، نجد مقاربتين نظريتين متضاربتين هما الكلاسيكية و السلوكية.

تركز النظرية التقليدية على المستوى الكلي للتحليل، وهي تعنى في المقام الأول بتحليل التفاعل بين المجموعات. وتهتم بالدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هي من نتاج المجتمع في حين تركز السلوكية على المستوى الجزئي، وعلى الفرد كوحدة للتحليل بدل المجموعة، ويميل السلوكيون للتعمق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق.[2]

و لقد وضح داورتي وبالتسغراف مختلف منهجيات البحث "فالسلوكيون يفضلون عزل عدد قليل من المتغيرات وتحليل عدد كبير من الحالات لتحديد العلاقات بين المتغيرات. أما الكلاسيكيون فغالبا ما يرغبون في دراسة جميع المتغيرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير على نتائج وجود حالة واحدة.[3]

---

[1] - Cunningham William G," Theoretical Framework for Conflict Resolution": **http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm**

[2] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص ص144-145.

[3] - Cunningham William G, op.cit

المطلب الأول: النظريات الجزئية للنزاع:

النقطة المركزية في التحليل الجزئي لدراسة النزاعات هي العدوان المتمثل في دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى أو الضرر بفرد أو أي شيء آخر.[1] ومن بين أهم المسلمات السلوكية هو الاعتقاد بأن الأسباب الأساسية للحرب تكمن في الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، وأن علاقة مهمة توجد بين النزاع ما بين الأشخاص *Interpersonal Conflict* والنزاع الذي يسود النظام الاجتماعي الخارجي.[2]

تسعى المدرسة السلوكية إلى تحديد ما إذا كان البشر يملكون الخصائص البيولوجية أو النفسية التي من شأنها أن تجعلهم ميالين للنزاع والعدوان. كما أنها ترمي إلى اكتشاف العلاقة بين الفرد وبيئته.[3]

من بين هذه النظريات: نظرية فطرة أو غريزة العدوان *Innate theory of aggression* ، نظرية إحباط العدوان *Frustration-Agression theory*، ونظرية التعلم الاجتماعي *Social learning theory*.

1- نظرية فطرة العدوان *Innate theory of aggression*

اعتبرت هذه النظرية أن العدوان هو نزوع فطري غريزي متجذر في الطبيعة البشرية.[4] فالعنف حسب فرويد –صاحب مدرسة التحليل النفسي– هو " قوة حياتية موجودة بالفطرة في اللاشعور الجماعي الثقافي".[5]

و حسب فرويد، فإن الغرائز البشرية تشتمل على فئتين رئيسيتين هما غريزتا الحياة و الموت. الأولى مسئولة عن كل رباط إيجابي مع الآخرين، كما أنها مسئولة عن التعاون و التوحيد والتجمع لتكوين وحدات أكبر. أما الثانية– غريزة الموت – فتسعى إلى التدمير و القتل.[6]

---

[1]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص200.

[2]- Cunningham William G, op.cit.

[3]- ibid.

4- جميل رشيد أسماء، "النظريات النفسية للعنف": **www.taakhinews.org/tasearch/wmview.pm?artid=2208**

5- شيب أميرة، **أثر العنف والصدمة النفسية على الأطفال ضحايا الإرهاب**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد علم النفس، 2002. ص15.

[6]- جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.

ونزوة الموت تمثل النزوة الأساسية لدى كل كائن حي وهي تتعارض مع نزوات الحياة أو الليبيدو.
وتتوجه نزوات الموت *Pulsions de mort* بادئ الأمر نحو الداخل وتنزع نحو التدمير الذاتي، ثم تتوجه فيما بعد– ثانويا – نحو الخارج، وتتجلى عندها على شكل نزوة العدوان أو التدمير *Pulsions de destruction*.
ويرى فرويد أن الليبيدو يعمل على تحييد نزوة الموت أو التدمير الموجودة في الكائنات الحية، ويتخلص منها بتوجيهها ضد موضوعات العالم الخارجي.[1]
ومنه فإن السلوك العدواني يمثل مخرجا أو منفذا للطاقات التدميرية التي قد تقود في بعض الأحيان إلى الانتحار.[2]

2- نظرية الإحباط- العدوان: *Frustration-aggression theory*

إن الافتراض الأساسي لنظرية الإحباط–العدوان هو أن كل عدوان– سواء بين الأفراد أو الدولي *Interpersonal or international* – تعود أسبابه إلى الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين.[3]
ويعرّف جون دولارد *John Dollard* الإحباط على أنه "اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى إليه الفرد".[4]
كما يُعرَّف الإحباط على أنه"حالة انفعالية تظهر حينما تعوق عقبة ما سبيل إشباع رغبة أو حاجة أو توقّع".[5]
ويشرح جون دولارد العلاقة بين الإحباط و العدوان فيقول بأنه "عندما يكون هناك عائق بين الفرد و رغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقاته، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري".

1- لابلانش جان، بونتاليس ج.ب، **معجم مصطلحات التحليل النفسي**، ترجمة مصطفى حجازي، ط4. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002. ص ص 522-523.
2- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص201.
3- Cunningham William G, op.cit.
4- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص207.
5- "النظريات التي تفسر العدوان":
www.moqatel.com/openshare/behoth/mnfsia15/odwan/sec05.doc-cvt.htm

ويعتبر دولارد أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان.[1]وهو يتفق في ذلك مع بركوويتز الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم.[2]

وللإحباط مصادر يمكن تحديدها ضمن ثلاث فئات هي العوائق والنقائص والصراعات. وتشمل العوائق الظروف الطبيعية والأفراد الآخرين والمعايير الاجتماعية.أما النقائص فتتمثل في عناصر كالجفاف ونقص المصادر الطبيعية ونقائص الشخص نفسه. في حين تنشأ الصراعات عندما تنشط عدة دوافع لدى الإنسان في وقت واحد.[3]

ويرى الأستاذ أسعد النمر، في محاولة منه لشرح مصادر الإحباط، أن الدول التي ترتفع فيها نسبة البطالة(وهي عامل اقتصادي) وتنعدم فيها الديمقراطية(وهي عامل سياسي) ينزع أفرادها إلى ممارسة العنف. وعلى العكس من ذلك، تسمح الديمقراطية –التي تفرض أشكالا من الحوار و الانفتاح الإعلامي– للأفراد بتصريف العدوانية بوسائل مقبولة اجتماعيا مقللة بذلك من شدة الاستجابة العنيفة.[4]

3- نظرية التعلم الاجتماعي: *Social learning theory*

تختلف المضامين العملية لنظرية التعلم الاجتماعي اختلافا كبيرا عن المضامين التي افترضتها نظريات التحليل النفسي، فالعنف طبقا لهذه النظرية هو سلوك متعلَّم كغيره من أنواع السلوك الأخرى. وتمثل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد مصدرا مهما لنمذجة العنف. فالفرد يتعلم الاستجابات العنيفة من مشاهدة غيره يمارسها ويحصل على إثابة لدى قيامه بها (التعلم بالمشاهدة)، كما يتعلم الفرد الممارسات العدوانية عندما يؤديها و يحصل على إثابات مجزية (التعلم بالتعزيز).[5]

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص207.
2- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص310.
3- جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.
4- "منتدى الثلاثاء يناقش اتجاهات العنف في المجتمع":
www.alsahel.org/news.php?id=289&c=166&ex=1.
5- جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.

و تبعا لأصحاب هذا الاتجاه و على رأسهم باندورا فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين لعدة أسباب هي:

- أنه اكتسب العدوانية من خلال خبراته السابقة.
- أنه استقبل أو توقع أشكالا عديدة من الإثابة للقيام بهذا السلوك.
- أنه تم تحريضه بشكل مباشر للقيام بالسلوك العدواني نتيجة للعديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئية الخاصة.[1]

وفي إشبيليا عام 1986 اجتمع عدد من علماء النفس، اختصاصيون في علم الأعصاب، وعلم الجينات، والأنتروبولوجيا وعلماء السياسة في محاولة منهم لاكتشاف مصادر العدوان الإنساني. وكان الجدال في بيان إشبيليا يدور حول ما إذا كانت جذور الصراع الإنساني توجد داخل الطبيعة *Nature* أو في التنشئة –البيئة– *Nurture*.

وكانت النتيجة التي خرج بها البيان أنه لا يوجد أي أساس علمي لاعتبار أن الناس فطريا هم حيوانات عدوانية، ترتبط حتميا بالحرب على قاعدة الطبيعة البيولوجية. فالنزاع أو الحرب هي نتيجة للتكيف والتنشئة الاجتماعية *Socialisation*.

فالتنشئة الاجتماعية في بيئة تتسم بالعنف تؤثر أيّما تأثير على نمو الأفراد وهي المبشّر بالعدوانية والسلوك المعادي للمجتمع.[2]

لقد وجهت لهذه النظريات العديد من الانتقادات، إذ اعتبر كيلمان أنه من الصعب وجود نظرية نفسية مستقلة للحرب في العلاقات الدولية وإنما يمكن وجود نظرية عامة يساهم في بعض جوانبها علم النفس.[3]

وأشار ويرنر ليفي إلى أن هذه التفسيرات عجزت عن أن تدلنا على كيفية ترجمة هذه العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغض النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤدّون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماما، فكثيرا ما كانت الظروف النفسية للأفراد عوامل تكيّف الحرب أكثر مما تسببها. ورأى أنه لابدّ من التمييز بين

1- الشيخ خليل جواد، "السلوك العدواني والتعلم الاجتماعي".:
www.tarbya.net/participation/view.aspx?prtpld=56

[2] - Cunningham William G, op.cit.

[3] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 143.

الحرب الدفاعية والحرب العدوانية، وأن عدم تفريق التحليلات النفسية بين أنواع الحروب هو أحد جوانب الضعف الرئيسية في التحليل الجزئي.[1]

<u>المطلب الثاني: النظريات الكلية للنزاع</u>

<u>1- الواقعية:</u>

ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية[2]، وعلى هذا الأساس يعرف مورجانتو السياسة الدولية بأنها صراع من أجل السلطة.[3] كما يعتبر ريمون أرون أن" العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع، وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلاًّ من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات السياسية الموجودة في العلاقات الدولية بعضها البعض حالات العداءِ أو الود أو الحياد وربما اللامبالاة.[4] وحسب جورج كينان فإنه"مثلما ليست ثمة علاقات غير معقدة بين الأفراد، فإن العلاقات بين الدول لا يمكن لها إلا أن تشمل عناصر التنافس والعداء.[5]

والنقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولة، باعتبارها فاعلا وحيدا وأساسيا في السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الأخرى مثل المنظمات الدولية.[6]

وفي هذا يرى ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلة حقيقية في النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول.[7]

والدول تتصرف وفقا لمصالحها القومية. فالسياسة الدولية حسب مورجانتو محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة.[8] فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.[9]

---

[1] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص 196.

2- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 39.

[3]- بدوي طه، مرجع سابق. ص5

[4] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق.ص90.

[5] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق.ص77.

6- عودة جهاد، **<u>النظام الدولي: نظريات و إشكاليات</u>**، ط1. مصر:دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005. ص 23.

7- الزغبي موسى، **<u>دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي.</u>** دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001. ص 23.

[8] - Hoffmann Stanley, op.cit., p.56.

[9] - عودة جهاد، مرجع سابق.ص 28.

وتفصل الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهنا يقول كيسنجر أن "السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية.[1] وهذا يعني أن التزام دولة ما بالمبادئ الأخلاقية على الصعيد الداخلي لا يعني التزامها بالضرورة بهذه المبادئ على الصعيد الدولي. فالدول في سلوكاتها الخارجية تأخذ المبادئ الأخلاقية و القانون الدولي بعين الاعتبار فقط عندما يكون هناك توافق بينها وبين مصالحها القومية.[2]

و تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول. ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات، كل دولة يجب أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق الأمن. فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأن الدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها، تكون نتيجة ذلك ما يسمى بمعضلة الأمن، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي. والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارة النزاعات للتقليل من الرغبة في الحرب.

فالواقعية ترى أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة الحرب، وأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى.[3]

وفيما يتفق الواقعيون حول كيفية تحقيق الاستقرار الدولي المتمثلة أساسا في توازن القوى، يختلفون حول النظام الأفضل لذلك التوازن. فمورجانتو و ديفيد سنغر اعتبرا أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، في حين اعتبر وولتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف و السيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، وكذا استيعاب الآثار المترتبة على استخدام العنف من قبل آخرين لا يستطيعون التحكم فيه.[4]

1- **ملاح السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.2004-2005. ص 24.

2- أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله، **قضايا و أزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)**، ط2.منشورات الجامعة المفتوحة،1997. ص55.

3 - Spanier john, **games nations play**, seventh edition. Library of congress. P 558.

4- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق.ص 134.

ولقد اعتبر جون ميرشايمر أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العالي من الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه اللااستقرار وخلق أخطار جديدة.[1]

ويعتبر وولتز أن الدول فواعل موحدة لها دافع أو هدف وحيد هو الرغبة في البقاء،[2] لكنه يختلف مع الواقعيين الكلاسيكيين الذين يجعلون من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي، ويرى أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول وليس العكس. فالنظام الدولي حسب وولتز له وجود حقيقي، وله تأثير على الدول الأعضاء. غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي بغض النظر عن المشتركين فيه. [3]

ولقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها للنزاع، كغيره من الظواهر الأخرى، على المستوى النظمي أي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين(القوى الكبرى).[4] ولقد رأى وولتز أن الواقعيين الكلاسيكيين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهما الفرد و المجتمع أو الدولة. واعتبر أنه من الواجب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ورأى وولتز أن تاريخ العلاقات الدولية من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات، وأشار إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وتعارض إيديولوجياتهما، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب. ومن خلال دراسته للبنية على المستوى الدولي، رأى وولتز أن هناك تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية.[5]

---

[1]- Linklater Andrew," neo-realism in theory and practice". In Ken Booth and Steve Smith, "**International relations theory today**", second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997. p241.

[2] - Donnelly jack," beyond realism an its critics : the decline of structural neo-realism and opportunities for constructive engagement ". In Stephanie Lawson, **the new agenda for International relations**, first edition. Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002. p186.

3- دمدوم رضا، **تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1999-2000. ص ص33-34.

4- حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008. ص25.

[5]- عودة جهاد، مرجع سابق.ص 44.

2- النظرية الليبرالية:

هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء إلى العنف واستعمال القوة. وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن الدول- وهي الفاعل الأساسي في النظام الدولي- تسعى إلى البقاء والتوسع، فإن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتامين حقوق الأفراد والموازنة بينها.[1]

ولقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود.

كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي.[2]

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.[3]

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية.[4]

يعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع.[5]

وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية

1-زيدان ليث، "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟": -
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771

2- ناي جوزيف س، **المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997. ص 19.

3- Spanier John, op. cit., P565.

4- الزغبي موسى، مرجع سابق. ص 28.

5- مدارس العلاقات الدولية: **www. Alfrasha. Com/**

الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.[1]

غير أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن هذا العالم لم ينجح في نزع فتيل الحرب، بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أمم تتشابك مصالحها اقتصاديا، فالحربان العالميتان اندلعتا بين دول أوروبية، وهي دول عرفت أوسع مصالح اقتصادية متشابكة، ومرونة كبيرة في التبادل التجاري.[2]

لقد افترض بعض الليبراليين– وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي– أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها.[3] فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية. وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات–بما في ذلك قرارات الحرب– بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية.[4]

وقضية الارتباط بين الديمقراطية وإرساء السلم هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من أمثال جيريمي بنتام، إيمانويل كانط وتوماس باين.

فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب الحروب.[5] والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومة تمثيلية.[6] وأن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجتمعها، "فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة".[7]

---

[1]- ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص ص64-65.
2- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص29.
[3]- جرجس فواز، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي. **المستقبل العربي**، العدد 261، نوفمبر 2000. ص 175.
[4]- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص31.
[5]- عودة جهاد، مرجع سابق. ص 141.
[6]- Devetak Richard, “signs of a new enlightenment? Concepts of community and humanity after the cold war”. In Stephanie Lawson, op. cit., p 167.
7- قويدر شيد، "النيوليبرالية و"السلام الديمقراطي"... ومسارات الأوهام":
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?

واعتبر توماس باين أن النزاعات تحصل ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية، لكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماع صوتها المناهض للحروب. لذلك رأى باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب.[1]

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها.[2]

ولقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم جيمس لي ري، مايكل دويل وبروس راست عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.[3]

وبالتالي–حسب بروس راست– فإن وجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكّن من إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المعضلة الأمنية) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن السابع عشر على الأقل.[4]

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عديد الانتقادات، من بينها أن غياب حالات تنازعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب جوان قوا–إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية.[5] كما أن تناقضات الأنظمة لا تدفع إلى الحرب بالضرورة وتماثلها لا يمنع الحرب.[6]

كما اعترف فوكوياما–الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي–أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة التوتر، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة ، فالسلام والرخاء أيضا يولّدان الملل. وحسب فوكوياما، تفيد

---

[1]- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 134.
[2]- جرجس فواز، مرجع سابق. ص 175.
3- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html
[4]- حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص69.
5- وولت ستيفن، مرجع سابق.
[6]- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص31.

التجربة بأنه متى لم يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع.[1]

ويمثل المؤسساتيون الاتجاه الثالث لليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية.[2] فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولة تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.[3]

وحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر.[4]

وفي هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناتو، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل.[5] كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

ويؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي.[6]

---

[1]- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص ص34

2- مورافسيك آندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav

- مدارس العلاقات الدولية. مرجع سابق.

[4]- ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص 66.

[5]- مورافسيك آندري، مرجع سابق.

6- حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص ص84-85.

<u>**3- النظرية البنائية:**</u>

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية. وكان *Nicholas Onuf* أول من استعمل مصطلح "البنائية" في كتابه *World of our making*، وكذا مع مقال *Alexander wendt* الصادر عام 1992 والمعنون بـــ: *"Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics"*

ولقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة في تفسيره. بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك. [1]

كما أن التحدي الذي تعرضت له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، جعل الباحثين يلجؤون إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

لذا نجد أن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول. وهذا على عكس الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على العوامل المادية.[2]

ويشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المسار *Process* وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.[3]

1- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سابق.

[2]- وولت ستيفن، نفس المرجع .

3- حجار عمار، <u>**السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط**</u>، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، . 2002 .ص45 .04 ص .عجرملا سفن ،رامع راجح -[1] ةركذم ،<u>**ةيقرعلا تاعازنلا ىف ىجراخلا لخدتلا رود**</u> ،نيدلازع يديامح -2 .34ص . 2005توري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة مذ - .وولـــت ســـتيفن، مـــرجع ســـابق[3] .34 ص .قباس عجرم ،رامع راجح -[4] ????صقباس??عجرم??،تربور فارغستلاب ،سميج يترواد - [1] -

.128ص . .محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق[2] *1* -Michael E. Salla, "Conflict Resolution, Genetics, and Alchemy- The Evolution of Conflict Transmutation": **http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm** - [1] Jim Wallis, "Conflict Resolution Theory - Chapter 1": **http://palestineisraelresolutionscrt.blogspot.com/** دامح - .72ص. كمال، مرجع سابق[2] .932ص ..قباس عجرم ،رافغلا دبع دمحأ دمحم-[3] **4 تيقوتلا ةلأسمو ةيلودلا تاعازنلا لح" ،لداع غافز-**

ت المناسب: مراج

ووفقا ل *Alexander wendt* ، فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية، تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" *Intersubjective*.

* هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة –عند البنائيين– لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.[1]

وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تنبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.[2]

وعلى عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات. فإن البنائيين– وعلى رأسهم *A. wendt*– يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى. ووفقا ل *A. wendt* فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق.[3] فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون(حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.[4]

---

[1]- حجار عمار، نفس المرجع. ص 40.

2- حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2005. ص 34.

[3].وولت ستيفن، مرجع سابق -

[4]- حجار عمار، مرجع سابق. ص 43.

وكخلاصة لهذا المبحث، يمكن القول أن النظريات الجزئية والنظريات الكلية لا تستطيع كل منها على حدة أن تقدم إطارا نظريا ملائما لفهم الصراع الإنساني، فالصراع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد.[1] وبالتالي نحن بحاجة إلى ما أسماه *J.Vasquez* بالنظرية الموحدة للنزاعات *Uinified theory of conflict*، فلم يعد من المعقول بالنسبة للمنظرين إيجاد تفسير واحد لكل ظواهر النزاعات بمختلف أنماطها، وباختلاف نقطة البداية، وباختلاف التاريخ والثقافات، واختلاف مستويات النمو الاقتصادي والسياسي.[2]

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، ??مرجع??سابقص????

2- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق.. ص 128.

المبحث الأول: مفهوم حل النزاع

إن حل النزاع، هو في نفس الوقت، قديم ومجال جديد للدراسة الأكاديمية. قديم لأن البشر حاولوا دائما تنظيم وتسوية النزاعات عن طريق الاستعانة بمجموعة من الاستراتيجيات التي تشمل سيادة القانون والاتفاقات السياسية والسلطة الدينية وأيضا القوة العسكرية. كل هذه الإستراتيجيات تتفاوت في درجاتها مع التأكيد على مبادئ العدل والأخلاق والتوجيه الإلهي في إنهاء النزاع.

وكمجال جديد للدراسة، حل النزاع يحاول تجاوز تقديس تلك الاستراتيجيات عن طريق وضع أفكار نظرية حول طبيعة ومصادر النزاع، وكيف يمكن حل النزاع دون استعمال القوة العسكرية.[1]

إن دراسات حل النزاع المعاصرة تعود بجذورها إلى أفكار عدة مفكرين من بينهم *Georg Simmel* (1858-1914)، *Kurt Lewin*.

ولعل أهم مساهمة ل "سيمال" تتمثل في كتابه "النزاع" الذي نشر بعد وفاته باللغة الانجليزية عام 1955. وكان هذا الكتاب في الأصل فصل لكتابه *Soziologie* المنشور باللغة الألمانية عام 1908.

كما ساهم كورت لوين في دراسات حل النزاع الحديثة من خلال تركيزه على دور السياق الاجتماعي للفرد في وضع التصورات والقيم والمعتقدات، واعتبر أن النزاع هو حالة من التوتر الذي يعود إلى عدد من العوامل بما في ذلك درجة احتياجات الفرد (في حالة الإشباع أو عدم الإشباع).

ولقد بدأ حل النزاع في الولايات المتحدة عام 1957 مع تأسيس مجلة حل النزاعات من طرف: *Kenneth boulding*، *Anatol Rapoprt*، *Herbet Kelman*.

ثم بعد ذلك أسس *Johan Galtung* مجلة بحوث السلام في النرويج عام 1964. وبهدف تحديد خطوات السلام، عرض جالتونغ مفهوما واسعا للعنف، وقسمه إلى شكلين: العنف

---

[1] -Michael E. Salla, "Conflict Resolution, Genetics, and Alchemy - The Evolution of Conflict Transmutation": **http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm**

المباشر *Direct violence* والعنف الهيكلي *Structural violence*. الأول يتضمن العنف اليومي، سواء كان معاناة الفرد الجسدية أو النفسية ، بوصفه نتيجة لإجراءات مباشرة. أما العنف الهيكلي فتتسبب فيه مؤسسات وهياكل المجتمع.
كما قسم السلام إلى شكلين: السلام الايجابي والسلام السلبي. فوفقا لجالتونغ فإن السلام الإيجابي لا يعني فقط غياب الحرب ولكن أيضا عدم وجود العنف الهيكلي الذي تتسبب فيه المؤسسات وهياكل المجتمع. فالسلام الايجابي هو عدم وجود العنف بجميع أشكاله.[1]

المطلب الأول:تعريف حل النزاع

تطبق عبارة " حل النزاع " على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات المتعمدة الهادفة إلى التقليل من خطر الحرب، وإلى التخفيف من الخصومات والنزاعات بين الأطراف وإلى توسيع إمكانات الصداقة والسلام وبناء الثقة.[2]
وتتضمن عملية حل النزاع مخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع وحلها، بمعنى إنهاء حالة العنف دون عودة مرة أخرى إلى النزاع.[3]
وهنا يرى بول ستيرن أن النزاع مثله مثل المرض الذي يقتضي التعامل معه الحصول على تشريح دقيق للوضع، ومن ثمة تجديد الجرعات العلاجية المناسبة. فصانع السلام بحاجة إلى تشخيص دقيق للوضعية التنازعية، ويتعلق الأمر بأطراف النزاع وطبيعة القضايا التنازعية.[4]
ويعرف برتون حل النزاع بأنه إنهاء النزاع عن طريق الأساليب التحليلية التي تصل إلى جذور المشكلة.*
كما يعرف برتون تحليل النزاع وحله على أنه "عملية صنع القرار التي تتجنب ضرورة الاستناد إلى القوة، من خلال الوصول إلى مصدر المشاكل وحلها على نحو يرضي جميع

---

[1] - Jim Wallis, “Conflict Resolution Theory - Chapter 1”: **http://palestineisraelresolutionscrt.blogspot.com/**

[2]- حماد كمال، مرجع سابق. ص72.
[3]-محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق.. ص239.

4-زفاغ عادل، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب: مراجعة لنظرية لحظة النضج":

http://www.geocities.com/adelzeggagh/timing.html

* « Conflict resolution means terminating conflict by methods that are analytical and that get to the root of the problem».

الأطراف".*

ويشير حل النزاع –حسب برتون– إلى أن النتيجة، من وجهة نظر الأطراف المعنية، هي التوصل إلى حل دائم للمشكلة.[1]

ويرى *John Spanier* أنه يوجد على الأقل أربعة أنواع لحل النزاعات وهي:

1- تلك التي تكون فيها كلتا الدولتين خاسرتين.

2- تلك التي تكون فيها كلتا الدولتين رابحتين.

3- دولة واحدة تربح كل شيء.

4- كلتا الدولتين هي جزئيا خاسرة وجزئيا رابحة من خلال معاهدة تسوية.[2]

المطلب الثاني:حل النزاع والمفاهيم المتقاربة

1-تسوية النزاعات: Conflict settlement

تعرف التسوية السلمية للنزاعات على أنها إنهاء النزاع *Conflict termination* عن طريق اتفاق متبادل *Mutual agreement* بين الأطراف ذات العلاقة.[3]

تمثل التسوية تراجع الأطراف عن بعض أهدافهم الأولية ومواقعهم ومطالبهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف وإنما يستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف.

والهدف من التسوية هو إنهاء حالة النزاع المسلح بإيقاف كل الأعمال العسكرية وجعل الأطراف في وضع غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم، ومن ثم إجراء تسوية بالطرق السياسية والدبلوماسية.[4]

وغالبا ما يكون السلام الناتج عن مثل هذه التسوية باردا لأنه لا يعكس بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف كما لا يعكس المصالح البعيدة المدى للطرف الضعيف، وإنما

* « Conflict analysis and resolution is a decision making process which avoids the necessity to rest on power or enforcement by getting to the source of problem and resolving them to the satisfaction of all parties».

[1]- Burton John W, "conflict resolution: towards problem solving":
http://www.gmu.edu/academic/pcs/burton.html

[2] Spanier John, op.cit., p.322.

[3]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 24.

[4]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، نفس المرجع. ص 20.

يعكس ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة.[1] ولذا فإن معظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود إلى السطح مرة أخرى وتندلع من جديد من الناحية العملية رغم إنهاء النزاع من الناحية الاتفاقية.[2] وعلى هذا الأساس تختلف التسوية عن حل النزاع، لأن هذا الأخير هو عملية تستهدف التوصل إلى اتفاق يستند إلى عوامل النزاع، وتتم بلورة الاتفاق بهدف تحقيق احتياجات إنسانية أساسية للطرفين. وتتم معالجة هذه الاحتياجات بنفس المستوى و ليس وفقا لموازين القوى بينهما، وإنما في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة و العلاقات المتبادلة.[3]

2- إدارة النزاعات الدولية: Conflict management

إن إدارة النزاع تستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه.[4] وهي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية والتدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني إذا تفاقمت.[5]

فإدارة النزاعات تمثل التعامل مع عناصر موقف النزاع باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهدافا دولية ويحافظ على مصالحها الوطنية، وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة.[6]

ويرى جون برتون أن إدارة النزاع يمكن أن تحصر النزاع أو تحد منه، ولكنها تختلف عن حل النزاع، في أنها لا تستهدف الحل النهائي للنزاع. في حين أن عملية حل النزاع تغوص في الأسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية.[7]

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 15.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص238.

[3]- محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص ص15-16.

[4]- محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 238.

[5]- حماد كمال، مرجع سابق. ص 64.

5- بوقارة حسين، "مفهوم إدارة النزاعات"، محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 16 ديسمبر 2007.

[7]- Cunningham William G, op.cit

3- إدارة الأزمات: Crisis management

تشير إدارة الأزمات في العلاقات الدولية إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة أوالحادة.[1]

ويعرف *Williams* إدارة الأزمات بأنها "سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها، مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب".[2]

وتشتمل إدارة الأزمات حسب مايكل لوند على جهود تبذل بغرض إدارة التوترات والخلافات التي من فرط حدتها وصلت إلى مستوى المواجهة، ويتسم وضع كهذا بأنه ينذر بلجوء طرف أو أكثر إلى القوة، ومن المحتمل جدا أن تقع اشتباكات مسلحة بالفعل.[3]

والمستخلص من هذه التعاريف أن إدارة الأزمات تستهدف تجنب نشوب الحرب وعدم الدخول في مواجهات عسكرية.

وهنا يعتبر *Alexander L.George* أن الهدف من إدارة الأزمات هو تجنب الحرب العفوية، أي تجنب الأفعال التي بإمكانها أن تجر أطراف النزاع إلى تكاليف غير مرغوب فيها.[4] و *Hans Peter Neuhold* من جهته يرى أن الهدف من إدارة الأزمات هو احتواؤها والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع.[5]

---

[1]- عليوة السيد، مرجع سابق. ص16.
[2]- شوية مسعود، مرجع سابق. ص19.
2- لوند مايكل س، **منع المنازعات العنيفة**، ترجمة عادل عناني، الطبعة العربية الأولى. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999. ص64.
[4] - شوية مسعود، مرجع سابق. ص29.
[5] - شوية مسعود، نفس المرجع. ص19.

المبحث الثاني:الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية

لقد أوضحت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة أن النزاعات التي من شأن استمرارها أن تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين أن يسعوا إلى حلها بالطرق السلمية وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى المنظمات والوكالات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي تختارها الأطراف المتنازعة. فالتسوية السلمية للنزاعات الدولية إذن تأخذ أنماطا وأساليب شتى، منها السياسية والدبلوماسية ومنها القانونية.[1]

المطلب الأول:الوسائل السياسية والدبلوماسية

1- الوسائل السياسية:

1-1- الجمعية العامة للأمم المتحدة:

خول ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة في عدد من مواده (*11-12-13-14*) التي تتركز في الفصل الرابع منه، مناقشة المسائل التي تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.[2] وذلك بطلب من عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن(*المادة11 الفصل الثاني*) ولها أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الدولية تسوية سلمية(*المادة 143*).

وحسب المادة *143* فإن صلاحية الجمعية العامة تتمثل في إصدار توصيات، وتكون التوصية باتخاذ التدابير السلمية التي تراها الجمعية العامة ملائمة كالتحقيق وإجراء المفاوضات أو المساعي الحميدة، غير أن هذه التوصيات ليس لها أي صفة إلزامية.[3]

1-2- مجلس الأمن:

مجلس الأمن هو مؤسسة دولية لحل النزاعات الدولية، يتمتع بصلاحيات واسعة خولّها له ميثاق الأمم المتحدة.[4]حيث نظم الفصل السادس والسابع من الميثاق الصلاحيات

---

[1]- أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي العام**. الإسكندرية: منشأة المعارف.ص121.
[2]- سعد الله عمر، **حل النزاعات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005. ص ص92-93.
[3]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص 44.
[4]- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 98.

الممنوحة لمجلس الأمن، فتضمن الفصل السادس حل النزاعات حلا سلميا، وتضمن الفصل السابع وسائل قمع العدوان.[1]

والنظر في النزاعات أو المواقف التي تهدد السلم الدولي تكون بناء على قرار يصدره مجلس الأمن (المادة 24)، أو بناء على طلب يتقدم به أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة (المادة35)، أو بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة (المادة99).[2]

كما ينظر مجلس الأمن في الخلافات القائمة بين الدول إذا فشلت في وضع حل لها، حيث نصت المادة 37 من ميثاق الأمم المتحدة : "إذا أخفقت الدول التي بينها نزاع من النزاعات المشار إليها في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن".[3]

ويقوم مجلس الأمن بالنظر في النزاعات أو الخلافات القائمة بين الدول ويصدر بشأنها قرارات يدعو فيها الدول الأطراف إلى حل خلافاتهم بالطرق التي يرونها مناسبة له، أو يقوم هو بتحديد الطريقة الواجب إتباعها.

غير أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون مجرد توصيات ليست لها أي صفة إلزامية.[4]

ومع ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرارات ملزمة للدول وذلك في نطاق الفصل السابع، وتتخذ هذه القرارات في الحالات التي تتعلق بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

وهذه القرارات تتخذ بصورتين: الأولى هي القرارات المتضمنة لتدابير ذات صفة عسكرية. والثانية هي القرارات المتضمنة لتدابير لا يستوجب تنفيذها استخدام القوة العسكرية.[5]

1-3- *المنظمات الإقليمية:*

المنظمات الإقليمية هي هيئات لامركزية تتمتع بجميع الوسائل التقليدية المتعلقة بتسوية النزاعات الدولية. فقد جاء في المادة 52 الفقرة 1: "ليس في الميثاق ما يحول دون قيام

1- العفيف زيد حسين، "حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة": **http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942**

2- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص44.

3- العفيف زيد حسين، مرجع سابق.

4- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص ص44-45.

5- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 101.

تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن "يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهودهم لتدبير تسوية للمنازعات الإقليمية بواسطة هذه المنظمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.[1]

كما قررت هذه المادة، أنه على مجلس الأمن أن يشجع الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق هذه المنظمات. ويتم رفع النزاع لهذه المنظمات إما من قبل الأطراف المتنازعة، أو من قبل أي دولة عضو في المنظمة، أو من قبل أمينها العام، أو من قبل مجلس الأمن.[2]

وتقوم هذه المنظمات بحل النزاعات من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية. أو من خلال إصدار توصيات للأطراف باختيار وسيلة معينة كالتحقيق أو الوساطة، أو بتشكيل لجنة تحقيق أو وساطة ومساعي حميدة.[3]

إن للمنظمات الإقليمية دور بالغ الأهمية في حل النزاعات الدولية. ففي دراسة قام بها جوزيف ناي حول دور منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في إدارة وتسوية 19 نزاعا إقليميا، وجد أنه في تلك الصراعات المبحوثة تمكنت المنظمات الإقليمية من توفير تسوية دائمة للصراع. وفي نصف تلك الصراعات ساعدت المنظمات الإقليمية على تهدئة الصراع. ووجد " نـــاي" أن كفاءة المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات الإقليمية تضاهي كفاءة الأمم المتحدة.[4]

---

[1] - سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 116.
[2] - أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص 734.
[3] - سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 117.
[4] - حماد كمال، مرجع سابق. ص 88.

2-الوسائل الدبلوماسية:

2-1- التفاوض/المفاوضات:

تعرف المفاوضات بأنها:" قيام الدول المتنازعة نفسها بتسوية خلافاتها عن طريق تبادل وجهات النظر".[1]

ويرى *Alain Planety* أن التفاوض هو أفضل وسيلة لتمكين الأطراف المتنازعة من الوصول إلى اتفاق. إذ يتكون التفاوض من مجموعة من الممارسات التي تمكن من التوفيق سلميا بين مصالح متنافرة أو متباينة وخاصة بجماعات أو كيانات سياسية مستقلة.[2]

و يعرف مارسيل ميرل التفاوض على أنه:"منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الاتفاق. وذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن يتمثل في قبول حل وسط بين المواقف الأولية.[3]

و قد تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة ونطاقها الخاص. كما قد تكون في إطار مؤتمر يجمع الدول المتنازعة وغيرها. ويُلجأ إلى هذه الطريقة الأخيرة في النزاعات المستعصية التي قد تؤثر في الصالح العام للجماعة الدولية، والنزاعات التي يمس الفصل فيها الدول غير الأطراف في النزاع.[4]

و حسب د.إبراهيم الراوي فإن هذه الطريقة تمتاز بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضييق الخلاف إذا كانت القوى المتنازعة متكافئة، في حين أنها قد تؤدي إلى ضرر يصيب الدولة الضعيفة إذا كانت هذه القوى غير متكافئة.[5]

ومن الأمثلة الحديثة على المنازعات الدولية التي تمت تسويتها عن طريق المفاوضة المفاوضات التي أدت إلى اتفاق فرنسا وممثلي الثورة الجزائرية على منح الجزائر استقلالها (عام 1961)، والمفاوضات التي جرت بين سورية ولبنان في شهر أوت 1973 لحل المشاكل المعلقة بين البلدين.

1- شريفي سليمان، **تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، غير منشورة، المعهد العالي للتعليم العالي للعلوم القانونية تيزي وزو، نوفمبر1985. ص91.

[2]- جراد عبد العزيز،مرجع سابق. ص97.

[3] - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص494.

[4] - أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص729.

[5]- الراوي جابر إبراهيم، **المنازعات الدولية**. بغداد: دار السلام، 1978. ص31.

2-2- الوساطة و المساعي الحميدة:

الوساطة هي محاولة طرف ثالث التوفيق بين الادعاءات المتعارضة وتهدئة الامتعاضات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.[1] وذلك من خلال الاشتراك في المفاوضات الدائرة بين الأطراف المتنازعة واقتراح حل للنزاع القائم بينها.[2]

ولقد توخت اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 و1907 تنظيم الوساطة واعتبارها مجرد مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفوياً، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة.[3]

وقد تكون الوساطة بمبادرة من الدولة -الثالثة- كما هو الحال في النزاع العراقي الإيراني عام1980 إذ تقدمت الجزائر بخدماتها الودية. وقد تكون بناء على طلب الأطراف المتنازعة في حالة تأزم النزاع، كوساطة الرئيس كارتر في النزاع القائم في البوسنة و الهرسك عام 1995.

و قد تكون الوساطة فردية تقوم بها دولة واحدة، كما قد تكون جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين أطراف النزاع مثل ما حدث في النزاع الموريتاني السنغالي عام1989 إذ قامت لجنة مكونة من خمسة دول (مصر-تونس-نيجيريا-الطوغو-زيمبابوي) بالتوسط لحل النزاع وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.[4]

والوساطة، إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، والمثال الذي يستشهد به هو وساطة البابا ليون الثالث عشر في النزاع الألماني-الإسباني على مجموعة جزر الكارولين في المحيط الهادئ في عام 1885.

وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، والتي تكللت بعقد معاهدة بورتسموث *Portsmouth في عام 1905*.[5]

أما المساعي الحميدة هي ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذي مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات أو استئنافها.1

---

[1] - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص41.
[2] - الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص33.
[3] - العسلي عصام جميل، **دراسات دولية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998. ص 87.
4- سعداوي كمال، **التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية وتطبيقية).** مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد العلوم القانونية والإدارية، 1997. ص ص26-27.
[5] - العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص ص87-88.

فهي إذن تدخل طرف ثالث يكون بعد موافقة الأطراف المتنازعة، للمساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع.[2] غير أن هذا الطرف الثالث غير مفوض لاقتراح حل، كما أنه لا يشترك في المفاوضات بصفة مباشرة. وإنما تقتصر مهمته على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة.[3]

والمساعي الحميدة تعمل على الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الأكوادور وبيرو، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأميركية إلى التسوية المؤرخة في 28 كانون الثاني من عام 1942.

وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك تشكيل مجلس الأمن في نوفمبر من عام 1947، لجنة للمساعي الحميدة (تضم ممثلي دول استراليا وبلجيكا والولايات المتحدة) للمساعدة على قيام مفاوضات تضع حداً للعمليات الحربية بين الجمهورية الإندونيسية الناشئة وبين هولندا.[4]

2-3- *التحقيق و التوفيق:*

التحقيق وسيلة حديثة نسبيا لتسوية النزاعات الدولية. إذ تلجأ الأطراف المتنازعة إلى تعيين لجنة تحقيق مكونة من عدد متساو من أعضاء من كل الدول المتنازعة، إضافة إلى دول أخرى غير طرف في النزاع بقصد تيسير عملية حل النزاع.[5]

و مهمة لجنة التحقيق هذه كما جاء في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، تقتصر على تحديد حقائق النزاع بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، وتقديم تقرير عنها دون أن يكون للتقرير الذي تقدمه صفة الإلزام. أي أن الهدف من وضع لجان التحقيق هو تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات يمكن

[1]- العسلي عصام جميل، نفس المرجع. ص 85.
[2]- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص 25.
[3]- الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص 32.
[4]- العسلي عصام جميل، نفس المرجع. ص 86.
[5]- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص 35.

أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع، و إنما يكون للأطراف المتنازعة الحرية في استخلاص ما يريانه مناسبا من التقرير.[1]

ولقد لجأت الأمم المتحدة إلى أسلوب لجان التحقيق لتسوية المنازعات في العديد من الخلافات وأشهرها ما تعلق بالقضية الفلسطينية.

ولجان التوفيق، مثلها في ذلك مثل لجان التحقيق، تقوم بفحص وتحديد النزاعات التي تقوم بين الدول، ووضع تقرير عنها دون أن تكون لذلك التقرير صفة الإلزامية.[2]

غير أن الفرق بينهما يتمثل في أن لجان التوفيق تقدم توصيات رسمية واقتراحات من أجل تسوية النزاع.

كما تشبه لجان التوفيق من حيث مهمتها التحكيم والقضاء الدولي، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فبينما لا تكتسي قرارات أو مقترحات لجنة التوفيق أي إلزامية. تعتبر قرارات التحكيم والقضاء الدولي ملزمة في كل جزئياتها لأطراف النزاع.

وقد عرضت نزاعات عديدة لبحثها من قبل هذه اللجان ومن ذلك: النزاع الدانمركي – البلجيكي عام 1952، ونزاعان بين فرنسا وسويسرا عام 1955، ونزاع بين اليونان وإيطاليا عام 1956.[3]

[1] - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص 42.
[2]- الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص39.
[3]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص ص42-43.

المطلب الثاني: الوسائل القانونية

1- التحكيم الدولي:

التحكيم الدولي هو وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية. وهذا ما ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي 1907 التي جاء فيها أن الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية النزاعات فيما بين الدول على أساس القانون الدولي.[1]

و يعرف التحكيم الدولي على أنه "النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع.[2]

وللمتنازعين كامل الحرية في اختيار الهيئة التي يحتكمون إليها، فلهم أن يكتفوا بحكم واحد أو يعينوا جملة محكمين. كما لهم أن يحتكموا إلى رئيس دولة أجنبية(غير طرف في النزاع) أو إحدى الهيئات القانونية أو القضائية، وغالبا ما تعهد الدول بنزاعاتها إلى لجنة تحكيم خاصة أو إلى محكمة التحكيم الدولي الدائمة.[3]

ويتميز التحكيم الدولي بقراراته المؤسسة على قواعد قانونية دولية سواء كانت موجودة وقت النزاع أو لم تكن، وبذلك يتجه إلى خلق قواعد ملزمة للدول.[4] وبهذا الالتزام يتميز التحكيم الدولي عن الوساطة والتوفيق، إذ تقتصر سلطة الوسيط أو لجنة التوفيق على العرض و الاقتراح.[5]

2- القضاء الدولي:

يمثل القضاء الدولي وسيلة لحسم النزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقا.[6]

ويحال النزاع على المحكمة (محكمة العدل الدولية) فقط عندما تتفق الأطراف على عرضه على القضاء، ويكون موضوع النزاع متعلقا ب:

- تفسير المعاهدات.

---

[1]- الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص45.
[2]- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص740.
[3]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص46.
[4]- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص33.
[5]- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص740.
[6]- سعداوي كمال، مرجع سابق.ص36.

- تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي.
- أي مسألة تشكل خرقا للالتزام الدولي.[1]

وطبقاً لنصوص المادتين 36 و37 من "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، تحل الدول منازعاتها القانونية مع دولة أخرى بأحد الأساليب الآتية:

1- أسلوب الاتفاقات الخاصة: *ad hoc agreements*

وبموجب هذا الأسلوب، يمكن لدولتين أو أكثر أن تتفقا على إحالة نزاع قائم بينها، إلى محكمة العدل الدولية عن طريق توقيع اتفاقية تعقد فيما بينها لهذا الغرض.

وفي مثل هذه الحالة يحق للمحكمة أن تضع يدها على النزاع بمجرد استلامها إشعاراً بالاتفاقية الخاصة الموقعة بين أصحاب العلاقة. والمثال على هذا الأسلوب هو "قضية السيادة على بعض مناطق الحدود بين هولندا وبلجيكا"، حيث عقد الطرفان اتفاقاً خاصاً في 7 مارس1957، فأصدرت "المحكمة" حكمها في الدعوى بتاريخ 20 جوان 1959.

2- أسلوب التعهد المسبق:

وتقضي العادة أن تقدم الدول مثل هذا النوع من التعهد في المعاهدات الثنائية أو الجماعية التي تعقدها مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى التعهدات التي قد تكون صدرت عنها في زمن "محكمة العدل الدولية الدائمة".

وقد تضمن عدد كبير جداً من المعاهدات المعقودة منذ عام 1946 بنداً يتعهد فيه موقعوه بإحالة ما قد ينشأ بينهم من خلافات حول تطبيقها أو تفسيرها إلى محكمة العدل الدولية.

وفي مثل هذه الحالة تضع "المحكمة" يدها على الدعوى بمجرد قيام إحدى الدول المتعهد لها بتقديم طلب وحيد الطرف إلى المحكمة ففي "قضية كورفو"، مثلاً، والتي رفعتها بريطانيا ضد ألبانيا في 22 ماي 1947، استندت المحكمة بادئ ذي بدء إلى طلب بريطانيا.

3- أسلوب البند الاختياري: *Optional Clause*

يمكن للدول الأطراف في "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية" أن تعطي تعهداً واسعاً في أي وقت تشاء بإعلانها قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة تجاه أية دولة تقبل بنفس التعهد في المسائل المتعلقة بتفسير معاهدة، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي، أو بما

[1] - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص47.

يتعلق بأية واقعة يكون من جراء وجودها نشوء خرق لالتزام دولي، وأخيراً بصدد طبيعة ومدى التعويض الناجم عن مثل هذا الخرق.

والمثال على الدعاوى التي نظرتها المحكمة بالاستناد إلى تصريحات الدول بقبول اختصاصها المطلق، هو الدعوى التي رفعتها بريطانيا على إيران حين أممت هذه الأخيرة "شركة الزيت الأنجلو–الإيرانية" عام 1951. فقد استندت بريطانيا إلى تصريح قبول إيران اختصاص المحكمة عملاً بالفقرة الثانية من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة ، ولكن إيران دفعت، ووافقتها "المحكمة"، بأن تصريحها المذكور حصر قبول إيران باختصاص المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالمعاهدات المعقودة بينها وبين دول أخرى بعد تاريخ ذلك التصريح وهو عام 1932، في حين أن الدعوى البريطانية تتعلق بصورة مباشرة بنصوص تسبق ذلك التاريخ .[1]

و يتميز القضاء الدولي عن الوسائل الأخرى لحل النزاعات الدولية من خلال:

1– الدول فقط هي التي لها حق اللجوء للقضاء الدولي.[2] في حين يمكن أن تكون المنظمات الدولية أو الشركات التجارية والأفراد أطرافا في الدعاوى المقدمة أمام هيئات التحكيم الدولي.

2– يتميز قضاة محكمة العدل الدولية بالاستقلالية عن إرادة الأطراف. إلا في حالة استثنائية يجوز لكل طرف تعيين قاض خاص Ad.Hoc.

فليس للأطراف المتنازعة الحق في اختيار محكميها على غرار التحكيم الدولي.[3]

3– القضاء الدولي يعتبر جهازا دائم التشكيل، على عكس هيئات التحكيم الأخرى التي تعتبر مؤقتة.[4]

4– تصدر عن القضاء الدولي قرارات ملزمة للأطراف وغير قابلة للاستئناف.[5]

[1]- العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص ص108-109.
[2]- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق.ص757.
[3]- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص34.
[4]- العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص100.
[5]- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق.ص763.

المبحث الثالث: نظريات حل النزاع

المطلب الأول:نظرية الاحتياجات الإنسانية

تقوم نظرية الاحتياجات الإنسانية *Human needs theory* على فرضية مفادها أنه يشترط لحل النزاع تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وترجع أصول هذه النظرية إلى عدة تخصصات، ففي التخصصات البيولوجية والسوسيوبيولوجية ينظر إلى النزاع على أنه "نتيجة للمنافسة على الموارد النادرة الناتجة عن الاحتياجات المشتركة"*.

وفي علم النفس الاجتماعي، وصف كل من *Henry Murray*، *Erich Fromm*، *Abraham Maslow*، وصفوا الاحتياجات(البعض يعتبرها دوافع *Drives*) كعوامل هامة في فهم الدوافع الإنسانية *Human motivatios*.

ويعتبر *John W.Burton* رائد نظرية الاحتياجات الإنسانية. حيث ربط بين عملية حل النزاعات وضرورة إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وذلك انطلاقا من العمل الذي قام به عالم الاجتماع الأمريكي *Paul Sites*، *وأضاف هو واحدة.*

وتشمل هذه الاحتياجات على التوالي: الرقابة *control*، الأمن *security*، العدالة *justice*، التحفيز *stimulation*، الاستجابة *response*، المعنى *meaning*، العقلانية *rationality*، الاعتراف *esteem/recognition*

أما الحاجة التي أضافها هي *role-defence need* وهي الحاجة لأن يدافع الواحد عن دوره في المجتمع.

واعتبر برتون أن هذه الاحتياجات هي أنتولوجية *Ontoligical*، أي أنها نتيجة للطبيعة البشرية. وميز الاحتياجات الأنتولوجية عن القيم والمصالح، فعرف هذه الاحتياجات بأنها غير قابلة للتفاوض، في حين اعتبر أن القيم تقدم بعض الفرص المحدودة للتفاوض، والمصالح كقضايا قابلة للتفاوض.[1]

وحسب برتون، فإن الحرمان من الاعتراف والهوية من جانب المجتمع، من شأنه أن يؤدي-على جميع المستويات الاجتماعية- إلى تصرفات بديلة تهدف إلى تلبية هذه

---

* « conflict is perceived to result from competition over scarce resources as a result of common needs ».

[1] - Jim Wallis, op, cit.

الاحتياجات، سواء كان ذلك من خلال الحروب العرقية *Ethnic wars*، عصابات الشوارع Streets gangs أو حتى العنف المنزلي *Domestic violence*.

وعلى هذا الأساس، يرى برتون أن هناك حاجة إلى وجود نقلة نوعية بعيدا عن سياسة القوة *Power politics*، ونحو واقع السلطة الفردية.

فالأفراد ، كأعضاء في مجموعتهم، يعملون جاهدين لتحقيق احتياجاتهم داخل بيئتهم، وإذا منعوا من هذا السعي من قبل النخب، أو مجموعات أخرى، أو مؤسسات أو غيرها من أشكال السلطة، سيكون هناك حتما الصراع.[1]

فالصراع، إذن، يعود إلى تأكيد الفردية *Assertion of individualism*، فهو الإحباط القائم احتجاجا على عدم وجود فرص للتنمية ومكافحة عدم الاعتراف والهوية.[2]

ولقد ميز برتون بين الخلاف *Dispute* والنزاع *conflict*. . ففي حين "يتطور الخلاف حول مصالح متضاربة لكن قابلة للتفاوض، يتطور النزاع من الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية حول قضايا غير قابلة للتفاوض"*.

وأن تسوية الخلاف تكون من خلال الحلول التفاوضية والتحكيمية، في حين أن حل النزاع يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع الأطراف المعنية.[3]

وحسب برتون، فإن حل النزاع يحل القضايا المستعصية للحل، بينما التسوية تتناول فقط العوامل السطحية للنزاع.[4]

كما أن حل النزاعات تختلف عن التسوية في أنها تحاول التنبؤ بمستقبل العلاقات وتشكل السياسات على أساس أن الفلسفة السياسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية هي الهدف الأسمى للمجتمع.

ووفقا لبرتون، فإن الالتباس حول هذه المفاهيم، أدى إلى التمييز بين النزاعات أو الخلافات الدولية *International disputes or conflicts*، والنزاعات أو الخلافات

---

[1] - Burton, John W, "conflict resolution: the human dimension":
http://www.gmu.edu/academic/ijps/vol3_1/burton.htm

[2]- Cunningham William G, op.cit.

* "Dispute evolves around conflicting, but negotiable interests. Conflict develops around nonnegotiable issues of basic human needs deprivation".

[3] - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy":
http://www.colorado.edu/conflict/transform/burton.htm

[4]- Jim Wallis, op., cit.

الداخلية *Domestic disputes or conflicts*. وبما أن الأوضاع الدولية كانت تعتبر أكثر خطورة من المحلية، فإن مصطلح النزاع *Conflict* طبق أكثر عليها.[1]

وفي الواقع أن هذه المسلمات أدت إلى أخطاء خطيرة في السياسات، حيث أنه من المفترض أن القضايا المحلية لا تنتج "النزاعات" التي لا يمكن معالجتها من قبل السلطة العليا للدولة. غير أن الحروب الإثنية أثبتت أن الكثير من النزاعات العالمية هي نتاج لامتداد النزاعات الداخلية. وبالتالي –حسب برتون– نحن مضطرون إلى استنتاج مفاده أن "النزاع هو عبارة عن ظاهرة عامة لا تعرف حدود النظام"*.

والتي تحتاج لمعالجتها إلى عملية حل النزاع، بوصفها عملية التغيير في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أي أنها تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفردية والجماعية مثل الهوية والاعتراف، فضلا عن التغيرات المؤسسية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات.[2]

وتتضمن عملية حل النزاعات – أو كما يسميها برتون *Problem solving conflict resolution*، الخطوات التالية:

- تحليل الأطراف والقضايا.
- جمع الأطراف على طاولة المفاوضات لمناقشة علاقاتهم.
- وضع اتفاق حول ما هي المشاكل والاعتراف بتكاليف السلوك السابق (انتهاك الاحتياجات الإنسانية).
- دراسة الخيارات الممكنة.[3]

وتعتمد هذه العملية – حل النزاع – على الوساطة غير الرسمية كأسلوب لحل النزاعات، وهي مقاربة غير تقليدية وغير حكومية، تركز على النهج التحليلي والحوار لحل النزاعات.[4]

والهدف من هذه العملية – *Problem solving conflict resolution* –
ليس مجرد إزالة أسباب الخلاف(منع نشوب النزاعات *Conflict prevention*)، لكن أيضا تهيئة الظروف المناسبة لعلاقات تعاونية *Conflict provention*.[5]

---
[1] - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy". Op., cit
* "Conflict is a generic phenomenon that knows no system boundaries".
[2] - Cunningham William G, op.cit.
[3] - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy". Op., cit
[4] - Jim Wallis. Op., cit
[5] - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy". Op., cit

لم يسلم برتون من الانتقادات لاسيما من علماء الأنتروبولوجيا الثقافية والنسبيين *Relativist*، بما فيهم زملاؤه الأعضاء في معهد تحليل النزاعات وحلها. وبالرغم من ذلك، عمل العديد من أنصاره على تطبيق أساليبه في نزاعات عديدة. مثل *Herbet Kelman* في فلسطين، *Azar* في لبنان و*Vamik Volkan* في قبرص.[1]

<u>المطلب الثاني:نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل:</u> Protracted social conflict theory

لقد قدم عازار*Edward Azar* اللبناني المولد سلسلة من البحوث تناول فيها بالدراسة دولا كثيرة كلبنان(وهو مجال دراسته) سيريلانكا، ايرلندا الشمالية، قبرص...، موضحا من خلالها العامل الخطير في النزاعات الاجتماعية المتأصلة.

ولقد وجد آزار أن هذا "النمط الجديد من النزاعات" يختلف عن النزاعات التقليدية الإقليمية، أو المرتبطة بالموارد الاقتصادية، أو المتعلقة بالتوتر بين الشرق والغرب، أو التي تدور حول مسائل تتصل بهوية الجماعة.[2]

وفي كتابه الصادر عام 1990 والمعنون بـــ" إدارة النزاعات الاجتماعية المتأصلة.النظرية والحالات"، اعتبر آزار أن الدراسات السابقة المتعلقة بالحروب والنزاعات اقتصرت على فهم هذه الظاهرة من خلال نقيضين جامدين للأبعاد الداخلية والخارجية. فعلماء الاجتماع والأنتروبولوجيا وعلماء النفس اهتموا بالأبعاد الداخلية للحروب الأهلية والانتفاضات والتمرد والانقلابات والاعتراضات والشغب والثورات، في حين اهتم الباحثون في مجال العلاقات الدولية بالأبعاد الخارجية للحروب، كالحروب بين الدول والأزمات ونزاعات الحدود والحصار.

وأن تلك الأطر التحليلية أسست على التنوع الوظيفي في مفهوم النزاعات والأنماط الفرعية للتصنيفات للنزاعات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، مع تركيزها على النزاعات الظاهرة والعنيفة وإغفال النزاعات غير المعلنة والكامنة، أو تلك التي تتسم بالعنف، والتي اعتمدت على نهج ديناميكي في شكل دورات النزاع *Conflict cycles* والتي تنتهي فيها أعمال العنف بطريقة تتعادل مع حالة السلام.[3]

---

[1] - Jim Wallis. Op., cit

[2] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 139.

[3] - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص ص139-140.

ويمثل النزاع الاجتماعي المتأصل أو الذي طال أمده *Protracted social cnflict* (PSC) –وفقا لآزار– "الصراع العنيف وطويل الأمد من طرف جماعات محلية من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأمن، الاعتراف والقبول، والحصول على قسط عادل في المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية.[1]

فالنزاع الاجتماعي المتأصل هو نوع من النزاعات التي لا تقوم على المصالح المادية وإنما يقوم على الحاجات، خاصة الهوية ذات الصلة باحتياجات الفئات الإثنية والوطنية أو المجموعات المحلية.[2]

النزاعات الاجتماعية المتأصلة تبرز – حسب آزار – عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية.[3]

ووصف آزار هذا النوع من النزاع: "...مجموعات الهوية هذه، سواء تشكلت حول انقسامات دينية، إثنية، عرقية، ثقافية أو غيرها من الخصائص، سوف تعمل من أجل تحقيق وتأمين هويتها المتميزة داخل المجتمع. وعندما تحرم هذه المجموعات من الأمن البدني و الاقتصادي، المشاركة السياسية والاعتراف من المجموعات الأخرى، وتضيع هويتها المتميزة، ستعمل كل ما في وسعها لاستعادتها. باختصار، هذا هو مصدر النزاع الاجتماعي الذي طال أمده".[4]

فالنزاعات الاجتماعية المتأصلة إذن "تبرز عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية"*.[5]

ولقد حدد آزار في دراسته للنزاع الاجتماعي المتأصل أربع مجموعات من المتغيرات كشروط مسبقة ومصادر لهذه النزاعات وهي: مكون الجماعة *Communal content of society*– الاحتياجات الإنسانية *Human needs* – دور الدولة *State's role*– والصلات أو الروابط الدولية *International linkages* .

---

[1] - Riemann Cordula, "Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted? Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective":
http://unjobs.org/authors/cordula-reimann

[2] - Cunningham William G, op.cit.

[3] - Riemann Cordula, op.cit.

[4]- Cunningham William G, op.cit.

* "A PSC emerges when communities are deprived of satisfaction of their basic needs on the basis of their communal identity".

[5]- Riemann Cordula, op.cit.

الواقع أن الوحدة الأكثر استعمالا في تحليل حالات النزاع الاجتماعي المتأصل هي هوية الجماعة؛ عرقية، دينية، إثنية، ثقافية...، على عكس مستويات التحليل السابقة التي تركز في معظمها على الفرد أو الدولة.

فتحليل النزاع الاجتماعي المتأصل يركز بالدرجة الأولى على هوية المجموعات أيّا كان تعريفها. مع الإشارة إلى أن مصادر مثل هذه النزاعات تكمن أساسا داخل (أو عبر) الدولة أكثر منها بين الدول. وأن العلاقة بين مجموعات الهوية والدول تمثل جوهر المشكلة(وهي ما أسماه آزار بـــ *Disarticulation* التفكك بين الدولة والمجتمع ككل).[1]

ووفقا لآزار فإن "مكون الجماعة" يعدّ أهم مصدر للنزاع الاجتماعي المتأصل. وفي تحليله لهذا العنصر عاد آزار إلى الحقبة الاستعمارية مبينا تأثيرها على الجماعات (الدينية-العرقية...) الموجودة في المجتمع (سياسة التقسيم: فرق تسد). وفي فترة ما بعد الاستعمار، استطاعت مجموعة واحدة (أو تحالف من الجماعات) السيطرة واحتكار السلطة، وانتهاج سياسات الهدف منها تحقيق احتياجاتها، متجاهلة الفئات المجتمعية الأخرى. وحرمان تلك الفئات من احتياجاتها أدى إلى زيادة المظالم التي عبر عنها الأفراد جماعيا.[2]

وبالنسبة للاحتياجات الإنسانية فقد ميز آزار بين الأشكال المختلفة للاحتياجات مثل: احتياجات الوصول السياسي، احتياجات الأمن و احتياجات القبول.

وفيما يتعلق بالاحتياجات السياسية، أشار آزار إلى المشاركة الفعالة للأفراد في المؤسسات السياسية والاقتصادية ومؤسسات اتخاذ القرار.

أما الاحتياجات الأمنية فعرفها على أنها الاحتياجات المادية للأمن البدني، التغذية والإسكان.

بينما تشير احتياجات القبول إلى الهوية المتميزة والاعتراف الاجتماعي. والهوية عند آزار هي " تقاسم القيم الثقافية والتراث"*.

[1]-Ramsbotham Oliver, woodhouse Tom, Miall Hugh, "Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions": **http://unjobs.org/authors/oliver-ramsbotham.**

[2]- Riemann Cordula, op.cit.

* « shared cultural values and heritage »

إن مسألة الحكم ودور الدولة تلعب دورا محوريا في إرضاء أو إحباط تلك الاحتياجات. فأغلب الدول التي توجد بها نزاعات اجتماعية متأصلة هي ذات أنظمة غير مؤهلة، ضيقة، هشة وسلطوية.

ففي البنية السلطوية الجامدة أو الهشة تكون القدرة على وضع السياسات واحتياجات الولوج السياسي محدودة أو مرتبطة باحتياجات الجماعة المهيمنة وذلك على حساب الجماعات الأخرى.[1]

وهذا الاحتكار لسلطة من قبل جماعة مسيطرة ينتج ما يسمى بأزمات الشرعية، حيث أن الدولة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للجماعات المهشمة أو المستبعدة وحرمان هذه الجماعات من حاجاتها يشكل حسب آزار البذرة الأولى للنزاعات الاجتماعية المتأصلة.[2]

ويضيف آزار إلى المصادر السابقة، دور ما يسميه بالروابط الدولية، لاسيما العلاقات الاقتصادية-السياسية والتبعية الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الدولي، وشبكة الروابط السياسية والعسكرية والإقليمية والعالمية التي تشكل أنماط الزبانية ومصالح عبر الحدود.[3]

ولقد لاحظ آزار أن النزاعات الاجتماعية المتأصلة تحدث بصفة أساسية في الدول النامية ، التي تتسم في الغالب بالنمو السكاني السريع مع محدودية الموارد، والقدرة السياسية المحدودة. وعلى هذا الأساس اعتبر آزار أن النزاع الاجتماعي المتأصل هو "العلاقة المتشابكة من التخلف والحرمان الهيكلي وانقسامات الهوية"*.[4]

وأنه " للتقليل من النزاع المعلن – حسب آزار – يجب التقليل من مستويات التخلف... وأن حل النزاع يمكن أن يحدث ويدوم إذا حدث تحسن مرضٍ في مستوى التخلف... فدراسة النزاع الاجتماعي المتأصل تقودنا إلى خلاصة هي أن السلام يعني التنمية في أوسع معانيها".[5]

---

[1]- ibid.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 142.

[3]- Ramsbotham Oliver, woodhouse Tom, Miall Hugh, op.cit.

* Protracted social conflict is: « Interlocking nexus of underdevelopment, structural deprivation, and communal or identity cleavages ».

[4]- Riemann Cordula, op.cit.

[5]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 142.

بالإضافة إلى وجوب توفير الهياكل غير المركزية المناسبة وتخصيصها لخدمة الحاجات النفسية والاقتصادية للجماعات، ذلك أن الهياكل الممركزة تعتبر مصدرا للنزاع من حيث أنها تقلل من فرصة الإحساس بالجماعة بين فئات المجتمع الأخرى وتميل لأن تنكر على الجماعات حقها في إشباع حاجاتها.[1]

[1] - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 199.

المبحث الأول: العوامل الداخلية ودورها في الأزمة اللبنانية

يرى بعض الباحثين أن العوامل الداخلية هي العوامل الأكثر تأثيرا في الوضع اللبناني. فهناك تحديات كثيرة نابعة من ظروف المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية المتعددة من جهة، ومن موقع لبنان في المنطقة ككل من جهة ثانية. إضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية في تأزم الوضع اللبناني. ومن هنا ارتأينا أن نستعرض أهم ما يتميز به لبنان كمجتمع وكدولة، حتى نتمكن من فهم خبايا الأزمة اللبنانية وتناقضاتها، ولكي يتسنى لنا أيضا أن نضع أسباب الأزمة وتفاصيلها وتطوراتها في موضعها المناسب.

المطلب الأول: المحددات المجتمعية ودورها في الأزمة اللبنانية

1- ***دور الموقع الجغرافي في الأزمة اللبنانية:*** إن عرض وتحليل دور العوامل الجغرافية في الأزمة اللبنانية يستوجب أول الأمر عرض الخصائص الجغرافية للبنان وأهم ما يميز موقعه الجغرافي.

لبنان* هو إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط، في جنوب غرب القارة الآسيوية. يمتد لبنان على مساحة تقدر بـــ 10452 كيلومتر مربع، وطول حدوده 454 كم. تحده سوريا من الناحية الشمالية والشرقية بطول حدود قدرها 375 كم، وفلسطين من الناحية الجنوبية بحدود قدرها 79 كم. أما من الناحية الغربية، فيحده البحر الأبيض المتوسط، حيث يمتد الشريط الساحلي على مسافة تبلغ 225 كم.[1]

أما المناخ في لبنان، فيصنف بأنه مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتنوع من معتدل إلى بارد، فالشتاء دافئ قصير ممطر والصيف حار طويل جاف، وهذا ما يميز لبنان أي وجود فصلين بارزين هما فصل الشتاء والصيف، يفرق بينهما فصلا الربيع والخريف، وهما فصلان انتقاليان وسريعان. أما المناطق الجبلية في لبنان فمعتدلة البرودة صيفا، شديدة

* لبنان كلمة سامية الأصل، لفظها العبرانيون "ليبانون" والآشوريون "ليبانو". ونسب الاسم إلى البياض بسبب تراكم الثلوج على قمم الجبال، أو قد يكون بسبب بياض طبقات الصخور الكلسية المتواجدة بمرتفعاته، وذهب البعض إلى نسب اسم لبنان إلى شجر اللبن، وهو نوع من الأشجار كان ينمو في لبنان ويعطي في الربيع أزهارا بيضاء، وينتج الجذع صمغا ذكي الرائحة كان القدماء يصنعون منه البخور.

[1]- سعدي سعد، **معجم الشرق الأوسط (العراق-سوريا-لبنان-فلسطين-الأردن)**، ط1. بيروت: دار الجيل، 1998.ص 358.

البرودة وغزيرة الأمطار والثلوج شتاء، وفي هذه المناطق تظهر الفصول الأربعة واضحة أكثر حيث يدوم الربيع والخريف مدة أطول.[1]

تتميز طبيعة لبنان بارتفاع التضاريس الجغرافية فيه عن سطح البحر. فلبنان بلد جبلي يطل على البحر المتوسط بسواحل صخرية مرتفعة تقطعها بعض السهول الصغيرة أو الضيقة.

وتقسم أراضي لبنان من الناحية الطبيعية إلى ثلاثة أقسام متميزة هي:

1- إقليم السهول الساحلية: يمتد بين جبال لبنان الغربية والبحر الأبيض المتوسط في شريط موازٍ للبحر، يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، من بلدتي عريضة في أقصى الشمال ورأس النافورة في أدنى الجنوب. يتراوح اتساع هذه السهول بين 5 كم في الأجزاء الضيقة، كما في المنطقة الواقعة شمال بيروت مباشرة، و16 كم في الأجزاء المتسعة، كما في الشمال حول طرابلس. ومن بين هذه السهول نذكر: سهول عكار، سهول صيدا، سهول صور، سهول طرابلس. وتتواجد بهذه السهول معظم المدن اللبنانية.[2]

2- إقليم المرتفعات الجبلية: جبال لبنان هي جزء من مجموعة جبال تبدأ مع جبل اللكام في شمال سوريا وتنتهي بجبل سيناء في مصر. وتمتد سلسلة جبال لبنان من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، إلى الشرق من ساحل لبنان بطول يبلغ 170 كم. وتنقسم جبال لبنان إلى قسمين اثنين:

أ- جبال لبنان الغربية*: السلسلة الغربية من جبال لبنان هي من أعلى القمم في مجموعة الجبال في المنطقة، وهذه السلسلة هي التي شكلت عبر التاريخ ما عرف بـــ"جبل لبنان". تشرف هذه الجبال على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتمتد من النهر الكبير شمالا حتى نهر القاسمية جنوبا.

تتميز هذه السلسلة بارتفاع قممها، إذ يبلغ ارتفاع جبل القرنة السوداء 3083 م فوق سطح البحر. وكذا عمق أوديتها، وأهم هذه الأودية تقع في الجزء الشمالي من السلسلة وأبرزها وادي قاديشا الذي يبلغ أقصى عمق له 1700 قدم.

1- **الحضارات في الذاكرة: لبنان تاريخ سياسة وحضارة**. Edito creps، 2003-2004. ص.37
2- "البيانات الكاملة للموقع الجغرافي": **www.yabeyrouth.com**
* عرفت سلسلة جبال لبنان الغربية باسم "لبنان" منذ العهد الروماني، بينما كان يطلق على السلسلة الشرقية اسم antilibanos أي "لبنان المقابل". وهاتان السلسلتان كانتا في ما مضى من العصور الجيولوجية سلسلة واحدة.

ب- جبال لبنان الشرقية: تمتد في شرقي لبنان موازية لسلسلة جبال لبنان الغربية، وتبدأ هذه الجبال من جنوب حمص إلى وادي بردى وسهل الزبداني جنوبا، وتعدّ جبال بلودان السورية نهايتها.

والجبال في هذه السلسلة هي أقل ارتفاعا ووعورة من جبال السلسلة الغربية، كما أن مناخ هذه السلسلة يعتبر جافّا قياسا إلى مناخ السلسلة الغربية، والأنهار التي تنبع من سفوحها قليلة أيضا.

أهم الجبال في هذه السلسلة هو جبل حرمون أو جبل الشيخ الذي يبلغ ارتفاع قمته 2814م ويشكل هذا الجبل حدودا بين لبنان وفلسطين ويشرف على الأردن.

3- إقليم السهول الوسطى أو سهل البقاع: حسب التحديد الجيولوجي هو شق أو تصدع يفصل بين سلسلتين جبليتين. وجغرافيا هو سهل منبسط يرتفع عن سطح البحر بحوالي 900 م. يتميز هذا السهل بأنه عريض في الشمال والجنوب وضيق في الوسط أمام بيروت. يبلغ طوله 120 كم كما يتراوح عرضه بين 8 كم و12 كم.

ويتميز سهل البقاع بمناخ صحراوي جاف، بارد في الشتاء وحار في الصيف. وتتميز تربته بخصوبتها الشديدة نظرا إلى طبقات الرواسب والطمي التي تغمرها ومصدرها الجبال، فقد كان سهل البقاع منذ القديم المصدر الأساسي للحبوب والمزروعات المختلفة التي كانت تغذي السكان المحليين والجيران.[1]

تجري في لبنان عديد الأنهار، أهمها نهر الليطاني الذي ينبع من جنوب هضبة بعلبك ويصب في البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طوله 145 كم. ونهر العاصي الذي ينبع من شمال هضبة بعلبك ويصب كذلك في البحر الأبيض المتوسط بطول قدره 46 كم. إضافة إلى النهر الكبير الجنوبي ونهر البارد ونهر الزهراني ونهر إبراهيم، وهي أنهار صغيرة جبلية سريعة المجرى تنبع من السفوح الغربية لجبال لبنان الغربية وتتجه بانحدار شديد نحو البحر الأبيض المتوسط لتصب مياهها فيه. وهكذا فإن لبنان يتمتع بوفرة في المياه وسط منطقة تعاني من ندرتها.

---

[1]- **<u>الحضارات في الذاكرة</u>**، مرجع سابق. ص ص31-34.

وفيما يخص الثروات الطبيعية فإن لبنان يفتقر إلى الموارد الأولية والمعدنية، وإن كان يوجد بها بعض من موارد الثروة الطبيعية مثل الحجر الجيري وخام الحديد والملح وفحم الليجنايت وبيرايت الحديد والنحاس والفوسفات والسيراميك والزجاج والغابات الخشبية.[1]

- بعد معرفة الموقع الجغرافي للبنان، وتحديد أهم ميزاته. نورد أهم الأسباب التي جعلت من هذا الموقع عاملا من عوامل الأزمة اللبنانية.

لقد كان للموقع الذي يحتله لبنان إيجابيات كثيرة، فقد كان لبنان بهذا الموقع، يمثل بوابة أساسية للبلدان العربية الواقعة في المناطق الداخلية كالأردن والعراق وسوريا قبل أن تطور هذه الأخيرة موانئها، كما انعكست إيجابيات ذلك في مرور أنابيب النفط لتنتهي على شواطئه وأضحت العاصمة بيروت قاعدة جوية وميناء عربيا كبيرا لمنطقة الهلال الخصيب، لتزداد أهميتها مع التسهيلات والامتيازات الاقتصادية والثقافية الممنوحة لبعض الدول الغربية.[2] كما ازداد موقع لبنان أهمية بعد قيام إسرائيل، فقد أغلقت الحدود تماما بين إسرائيل وسائر الدول العربية ومنع الترانزيت عبر إسرائيل منعا باتا الأمر الذي دفع هذه المؤسسات للتمركز في بيروت، وأدى ذلك إلى تكاثف الترانزيت عبر لبنان، واحتل لبنان منذ ذلك الحين المركز الذي كان لفلسطين قبل عام 1948 من الناحية الاقتصادية في التجارة والخدمات والترانزيت والنشاطات المصرفية، وباتت بيروت المركز شبه الوحيد للنشاطات التجارية والمصرفية في المنطقة باعتبارها صلة وصل بين الغرب والشرق الأوسط بأكمله.[3]

وكما كان للموقع الذي يحتله لبنان إيجابيات كثيرة، لاسيما في المجال الاقتصادي والتجاري، فإن هذا الموقع قد جلب إلى لبنان أنظار قوى دولية عديدة وذلك راجع إلى أن للبنان وضعا جيوبوليتيكيا مميزا وشديد التعقيد:

فمن جهة أولى، لبنان هو "قصر المياه" في الشرق الأدنى، مما يجعل الحياة في البلدان المجاورة له مرتبطة به وسياساتها منعكسة عليه.

---

[1] - "البيانات الكاملة للموقع الجغرافي"، مرجع سابق.

2- قادري حسين، **دور القوى الإقليمية (إسرائيل، سوريا، م.ت.ف) في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظميين 1975-1982**. غير منشورة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جانفي 1990. ص13.

3- حداد سليم، **قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان: ظروف إنشائها، تنظيمها والمهام الموكلة إليها**، ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981. ص20.

ومن جهة ثانية، هو "منطقة عازلة" منذ زمن الصراع المصري-الآشوري وصولا إلى زمن الصراع العربي-الإسرائيلي.

ومن جهة ثالثة، يمثل لبنان "سطح الشرق الأدنى" الذي يمكن من فوقه، عسكريا، مراقبة أوضاع المنطقة، وتشكيل سلسلة فقرية للاستراتيجيات العسكرية.[1]

فقد كتبت جريدة التايمز اللندنية في 24 أكتوبر 1943 تقول: "إن مجرى الحرب بأكمله قد أظهر لنا بوضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية. وفضلا عن هذا، فإننا قد تعلمنا أن بلدان المشرق ولاسيما لبنان هي من أعظم المناطق الحيوية، وبالتالي فإن أهميتها بالنسبة إلينا لا تقتصر على كونها مناطق على خطوط مواصلاتنا إلى الشرق، ولكن أصبح من الواضح جدا أنه لو تمركزت قوة حيوية كبيرة لأعدائنا من قاذفات قنابل في المناطق المنيعة الواقعة بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية مع جميع إمكانات تحصينها قويا، لاستطاعوا السيطرة فورا على قناة السويس وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الأنابيب".

وقد تكون هذه الأفكار الغربية السابقة وراء الفكرة التي اقترحها بشير الجميّل عام 1982 على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تجعل من لبنان قاعدة إستراتيجية لها تشرف من خلالها على المنطقة.[2]

فجميع هذه الميزات الجيوبوليتيكية جعلت من لبنان بلدا ذا منفعة حيوية بالنسبة لدول المنطقة والدول المعنية بالمنطقة، كما جعلت منه نقطة استقطاب مهمة لمطامع هذه الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية.[3]

ولقد لعب هذا الموقع دورا فاعلا في تحديد مسار الحروب التي خاضها لبنان بما فيها الحرب الأهلية الأخيرة (1975-1989) من خلال تدخل أطراف إقليمية، إلى جانب أثر التضاريس في تحديد مناطق تمركز الأطراف الداخلية.[4]

---

[1]- خليفة نبيل، "ميثاق توافقي للحل الوطني في لبنان". **المستقبل العربي**، العدد 111، ماي 1988. ص ص103-104.

[2]- العبد عارف، **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2001. ص ص30-31.

[3]- خليفة نبيل، مرجع سابق. ص 104.

4- "البيانات الكاملة للموقع الجغرافي"، مرجع سابق.

<u>*2- دور العوامل الديمغرافية في الأزمة اللبنانية(السكان):*</u>

يرى بعض الباحثين أن البعد الطائفي هو سبب الأزمة اللبنانية، ذلك أن غياب الانسجام والتوحد الطائفي والمذهبي في لبنان كان لا بد وأن يقود إلى استقطاب حاد يقوم بحسب الخطوط الطائفية. وقبل شرح دور العامل الديمغرافي في الأزمة اللبنانية سوف نستعرض أهم ما يتميز به المجتمع اللبناني (التركيبة السكانية).

بلغ عدد سكان لبنان (ماعدا اللاجئين الفلسطينيين) ثلاثة ملايين و118 ألفا و828 نسمة وذلك وفقا لإعلان وزارة الشؤون الاجتماعية في 14 أكتوبر 1996.[1]

أما حاليا فيقدر عدد سكان لبنان بـــ 4.099.000 نسمة بحسب تقدير الأمم المتحدة لعام 2008. بنسبة زيادة تقدر بـــ1.15%، وكثافة سكانية تبلغ 344 نسمة في الكيلومتر المربع. يعيش 87% من اللبنانيين في المدن، ويتجمع أكثر من 1.100.000نسمة، أي ربع سكان لبنان في العاصمة بيروت وضواحيها.[2]

عمليا انعكست الحرب الأهلية على التركيبة البشرية والنمو السكاني وتوزيعه في لبنان. إذ يعد الشعب اللبناني من الشعوب الفتية، نظرا إلى ما تشكله فئة صغار السن (مادون 15 سنة) من نسبة مرتفعة تبلغ 29.2% من تعداد السكان.

أما نسبة النمو السكاني فقد اختلفت مع اختلاف الظروف الأمنية والمعيشية في لبنان. ففي المدة مابين عامي 1960 و1992 كان معدل النمو السكاني 1.4%، وهو معدل منخفض مقارنة بدول المنطقة، نظرا لما سببته الحرب الأهلية من مقتل ما يقارب 170 ألف شخص. وقد ارتفع هذا المعدل إلى 2.5% في عامي 1992 و1993.[3]

كما عاش لبنان هجرات سكانية متزايدة سببها الحرب الأهلية وكذا الاعتداءات الإسرائيلية وهو ما سبب اختلالا في التوزيع السكاني. إذ عرف لبنان هجرة داخلية قسرية لأكثر من 800 ألف شخص من الأرياف إلى المدن. إذ تراوحت نسبة سكان المدن ما بين 80 و85% من مجمل التعداد السكاني. وكذا الهجرة من المدن التي عرفت اعتداءات إسرائيلية (الجنوب اللبناني) إلى المدن اللبنانية الأخرى. كما عرف هجرة نحو الخارج، إذ

---

[1]- الخوند مسعود، **<u>الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)</u>**، الجزء السادس عشر. لبنان: الشركة العالمية للموسوعات ش.م.م، 2005. ص 26.

2- "سكان لبنان": **<u>www.wikipedia.org</u>**

3- خليل دمشقية نهاد، **<u>التكامل الصناعي السوري-اللبناني(الإمكانيات والفرص)</u>**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2002. ص ص28-29

بلغ عدد المهاجرين حتى منتصف عام 1996 حوالي 23501 مهاجر، 33.6% يحملون الإجازات العلمية، وهذا وفقا لإعلان وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 1996. وفي دراسة أعدها الخبير الديمغرافي أنيس أبي فرح ونشرها عام 1997، جاء أن عدد المهاجرين اللبنانيين بين 1975 و1994 بلغ 729 ألفا منهم 233 ألف جامعي، وأن هذا العدد يشكل 24.7% من مجموع سكان لبنان و19.8% مــن ســكانه المقيميــن.[1]

ولبنان هو بلد غير متجانس، إذ يشكل خريطة فسيفسائية من الأديان والمذاهب والطوائف* ، التي لعبت ومازالت تلعب أدوارا مختلفة في الحياة السياسية والاقتصادية اللبنانية منذ الاستقلال وحتى الآن.

فوفقا للوائح الشطب الرسمية وجدول توزيع الناخبين على المناطق والطوائف الصادرة عن وزارة الداخلية في جويلية 2000، فإن الناخبين ينتمون إلى 20 طائفة، ولم تأت لوائح الشطب على ذكر الأحباش، كذلك ليس من ذكر في هذه اللوائح لناخبين من الطائفة القبطية رغم أنها حازت على اعتراف رسمي.

ويمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين كبيرتين: إسلامية ومسيحية، وهناك أقلية يهودية تبلغ قرابة 5000 نسمة وأقليات دينية أخرى صغيرة.

أما الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان فعددها 18 طائفة وهي كالآتي:

* **الموارنة:** هي أكبر طائفة مسيحية. كانوا أكثر الطوائف عددا عند تأسيس دولة لبنان الكبير[2] في عام 1920. لكن أعدادهم تراجعت نتيجة عدة عوامل.

مرجعية الموارنة بكركي، وعلى رأسها البطريرك الكاردينال نصر الله بطرس صفير.

يتمركزون في الشمال وفي كسروان.

تملك الطائفة المارونية نفوذا وامتيازات كبيرة. فزيادة على الدور الذي يلعبه أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية والاقتصادية من خلال اضطلاعهم بأهم الوظائف السياسية والاقتصادية (رئاسة الجمهورية، قيادة المؤسســـة العســـكرية...)، يتمتـــع البطـــريرك المـــاروني وأتباعــــه بالاســـتقلال، والكنيســـة المارونيـــة لـديها أوقـاف ضـخمة تـدر عائـدا الكامـل عـن الحكومـة، يكفـــي ويزيـــد علـــى كـــل احتياجاتهـــا، وللبطـــريرك المـــاروني نفـــوذ حاســـم فـــي الشـــؤون السياســـية اللبنانيـــة داخليـــا وخارجيـــا.

[1] - الخوند مسعود، مرجع سابق. ص ص26-27.

2- في 31 أوت 1920 أصدر الجنرال غورو مرسوما بضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور على جبل لبنان وجعلها "دولة لبنان الكبير".

* الطائفة هي بمثابة جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة، فهي تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية.

*** السنـــــة:** السنة في لبنان هم الطائفة الأكثر عددا من بين 18 طائفة دينية معترف بها. تمثل طائفة المسلمين السنة مجموع المسلمين اللبنانيين بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام. ويتواجد السنة في شمال لبنان ووسطه ومدن الساحل (بيروت–طرابلس–صيدا).

تعود مرجعيتهم الدينية إلى دار الإفتاء، وعلى رأسها مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني. ويمثل المسلمون السنة –حسب كارول داغر– عنصر الاعتدال بين الطوائف، فهم يرفضون الانعزال أو التشدد، ولقد ظل المسلمون السنة يقومون بالدور نفسه في الحفاظ على وحدة المسلمين، وآية ذلك أن مفتي السنة في لبنان يشارك في اختيار شيوخ الشيعة والدروز، مما يجعله مفتي لبنان العام في الوقت ذاته وليس السنة وحدهم والمرجع الأول لكل المسلمين هناك.

*** الشيعة:** شيعة لبنان هم من الجعفرية الإثني عشرية[1]. مرجعيتهم الرسمية حاليا نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان الذي يقوم بهذا الدور منذ وفاة الشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس السابق، أما المرجعية الروحية في لبنان فتعود إلى العلامة محمد حسين فضل الله.

يتواجد الشيعة في صور والبقاع وبعلبك والهرمل، كما تزايد وجودهم في الفترات الأخيرة في ضاحية بيروت الجنوبية بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في الجنوب.[2]

لقد كان الشيعة ذو نفوذ كبير في لبنان في عهد الخلفاء الفاطميين (969–1075م) حيث كان المذهب الرسمي للدولة المذهب الإسماعيلي الشيعي المتطرف. ففي القرن الحادي عشر كانوا يسيطرون على جميع المناطق اللبنانية، بما في ذلك مدن الساحل، باستثناء جبل لبنان الشمالي موئل الموارنة، والشوف ووادي التيم حيث بدأ الدروز ينتشرون فيها، واستطاعوا أن يشكلوا إمارة شيعية مستقلة في طرابلس بإدارة بني عمار.

لكن دورهم ضعف في عهود الأيوبيين والمماليك والعثمانيين المتعاقبة من 1180م إلى 1918.[3] وظل دور اللبنانيين الشيعة محدودا على الرغم من كونهم طائفة رئيسية، فمنذ قيام لبنان الكبير وموقع الشيعة داخل النخبة الحاكمة لا يتناسب مع وزنهم الديمغرافي الحقيقي. ففي الفترة الممتدة من اعتماد الدستور اللبناني عام 1926 حتى عام 1986

---

[1]- فهمي طارق، مرجع سابق. ص 163.
2- "سكان لبنان"، مرجع سابق.
[3]- الخوند مسعود، مرجع سابق. ص 75.

تألفت في لبنان 74 حكومة، خلت الحكومات الأولى من أي وزير شيعي، وهي حكومات بشارة الخوري لعام 1928 و1929، وحكومة خير الدين الأحدب عام 1937 وحكومة حسين العويتي عام 1951 وحكومات ناظم عكاري وصائب سلام وفؤاد شهاب المصغرة المتتالية عام 1952 في الأشهر الأخيرة من رئاسة بشارة الخوري للجمهورية، كما لم يدخل شيعي وزارة الإنقاذ الرباعية التي ألفت غداة أحداث 1958، ويتجلى هذا الأمر بوضوح في مرحلة ما قبل تكريس رئاسة مجلس النواب للشيعة.

ورغم أن الحكومات في الفترة التي تلت هذه المرحلة كانت تضم من وزير إلى 3 وزراء شيعة، إلا أنهم كانوا مبعدين عن الحقائب السياسية، وفي معظم الأحيان كانوا يتسلمون حقائب تقنية لاسيما الزراعة والصحة والبريد.[1]

أما في الفترة الأخيرة، فقد بدا دور الشيعة يتزايد خاصة مع نجاح المقاومة الإسلامية في تحرير الجنوب بقيادة حزب الله، وكذا تعزيز سلطات مجلس النواب ورئيسه الشيعي من خلال اتفاق الطائف والتعديلات التي جاء بها.

* <u>**الدروز:**</u> تعتبر هذه الطائفة فرعا من الإسماعيلية الفاطمية. وضع نظامها الديني حمزة بن علي الزوزني (من زوزن بإيران)، وقام نشتكين الدرزي في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله بنشر الدعوة الجديدة في وادي التيم حيث وصلها في العام 1020م وأسس النواة الأولى للطائفة الدرزية التي سميت باسمه.[2]

ويسمي الدروز أنفسهم بــ" الموحدين" ويعرفون أيضا ببني معروف إشارة إلى انتمائهم العربي، ولكن بعض الأسر من أصل تركي أو شركسي أو كردي كآل جنبلاط.

العقيدة الدرزية هي من العقائد السرية التي هي وقف على فئة "العقّال" من الطائفة، أما فئة "الجهّال" فهم الأغلبية.[3] ويعترف الدروز بمحمد بن إسماعيل كإمام سابع، كما يعترفون بإله واحد، ويعتقدون أنه يتجسد في كثير من المناسبات بشخص رجل ما، وأن آخر ظهور له كان في شخص الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (الذي اختفى عام 1020).[4]

---

[1]- سلامة غسان، <u>**المجتمع والدولة في المشرق العربي**</u>، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987.ص ص93-94.
[2]- الخوند مسعود، مرجع سابق. ص 76.
[3]- سعدي سعد، مرجع سابق. ص 182.
1- أبي عاد ناجي، جرينون ميشيل،<u>**النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (الناس، النفط، التهديدات الأمنية**</u> ، الطبعة العربية الأولى، ترجمة محمد نجار. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999. ص ص109-110.

يتمركز الدروز في لبنان حاليا، في وادي التيم والشوف وعاليه. مرجعيتهم الروحية اليوم هي مشيخة العقل وعلى رأسها الشيخ نعيم حسن.[1]

* **الروم الأرثوذكس والكاثوليك:** الروم الأرثوذكس هم مسيحيو الشرق وأكثر المسيحيين تعلقا بالعروبة. كانت تسمى كنيستهم منذ نشأتها بـــ"الكنيسة السريانية الملكانية"، أما تسمية "روم" فقد لحقت بهم على الأرجح عند إنشاء نظام الملل في بدايات العصر العثماني.[2] يكثر حضورهم في منطقة الكورة (شمال لبنان) ومنطقة الأشرفية في بيروت. مرجعيتهم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق أغناطيوس الرابع هزيم.

أما الروم الكاثوليك فيعرفون بالملكيين، الذين انفصلوا عن روما ثم عادوا إليها، وهم يختلفون عن الروم الأرثوذكس بكونهم تابعين عقائديا إلى كرسي روما (الفاتيكان). مرجعيتهم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق أغناطيوس لحام الذي يتخذ من لبنان مقرا له.[3]

* **الأرمن الكاثوليك والأرثوذكس:** يتواجدون في برج حمود (ساحل المتن) وزحلة وعنجر. الأرمن الأرثوذكس هي الطائفة السابعة من حيث العدد، ويعود عهدها في لبنان إلى أواخر القرن التسع عشر على إثر الاضطهاد التركي للأرمن.[4] ومرجعيتهم هو الكاثوليكوس آرام الأول. أما مرجعية الأرمن الكاثوليك المحلية هو الكاثوليكوس نرسيس بدروس التاسع عشر.

* **السريان الكاثوليك والأرثوذكس:** هم من أوائل الذين سكنوا لبنان، وهم من الأقليات. مرجعية الكاثوليك منهم البطريرك مار أغناطيوس موسى الأول داود بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، والأرثوذكس مرجعيتهم الكاثوليكوس آرام الأول.

***الأقباط الكاثوليك والأرثوذكس:** هم الطائفة الثامنة عشرة التي ضمت منذ فترة غير بعيدة إلى قائمة الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان. مرجعية الكاثوليك منهم الأب أنطونيوس مقار إبراهيم، أما الأرثوذكس فمرجعيتهم المطران سليم بتران.

---

[1] -"سكان لبنان"، مرجع سابق.
[2] - سعدي سعد، مرجع سابق. ص 202.
[3] - "سكان لبنان"، مرجع سابق.
[4] - الخوند مسعود، مرجع سابق. ص 34.

* **<u>الإسماعيليون:</u>** يعتبرون جماعة منشقة عن الشيعة. لا يعترفون بالإمام موسى الكاظم كإمام سابع، ولكنهم يحملون اعتقادا أن آخر إمام ظهر على الأرض كان إسماعيل بن جعفر الصادق. ويعتبر الآغا خان الزعيم الروحي للإسماعيلية.[1]

والطائفة الإسماعيلية في لبنان قدمت من بلاد الشام، التي جاؤوها من العراق هربا من السلطة العباسية، وهم أقلية ولا يتخذون مكانا محددا لإقامتهم. ومرجعيتهم الدينية خارج لبنان.[2]

* **<u>الكلدان:</u>** مشرقيون وفدوا من العراق، وطائفتهم هي من الأقليات. يتواجدون في العاصمة اللبنانية بصورة خاصة. مرجعيتهم البطريرك مار روفائيل الأول بيداويد في بغداد. لا يختلف الكلدان عن الآشوريين والبابليين جنسا وثقافة وحضارة، فقد كانوا واحدا في الدين واللغة، وإن رأى بعضهم أنهم قبائل آرامية.[3]

* **<u>اللاتين:</u>** يعتبرون من المنحدرين عن الصليبيين في لبنان، وهم من أصغر الطوائف الأقلية، ولا يقطنون منطقة معينة، ويتبعون المطران بولس دحدح.

* **<u>الإنجيليون:</u>** اعتنقوا هذا المذهب على أيدي المرسلين وموجات التبشير البروتستانتية. وهم من سكان لبنان الأصليين. يتواجد أغلبهم في بيروت، وتحديدا في منطقتي رأس بيروت والأشرفية. مرجعيتهم في لبنان هي القس سليم صهيوني.

* **<u>العلويون:</u>** جاءوا من سوريا واستقروا في جبل بعل محسن وعكار. مرجعيتهم رئيس المجلس الإسلامي العلوي في لبنان.

* **<u>الآشوريون:</u>** طائفة مسيحية جاءت من بلاد مابين النهرين، وتوزعوا على بعض مناطق بيروت وجبل لبنان.

إن توزيع الطوائف اللبنانية بالشكل المذكور لم يكن نتيجة مرحلة زمنية معينة، ولا نتاج تأثير عامل من العوامل على حدة. بل يعود ذلك إلى فترات تاريخية عديدة، كما يعود إلى جملة من العوامل المعقدة.

---

[1]- أبي عاد ناجي، جرينون ميشيل، مرجع سابق. ص 109.
[2]- "سكان لبنان"، مرجع سابق.
[3]- سعدي سعد، مرجع سابق. ص 388.

تتمثل أهم هذه العوامل المؤثرة في اختلاف أصول الطوائف، فمنها ما يعود إلى المسيحية الأولى ذات الطابع الشرقي المميز أو إلى النصرانية الأولى والجذع الروماني البيزنطي، ومنها ما يعود إلى التراث الفارسي والحركات الباطنية الإسلامية أو المتفتحة على التيارات الفكرية والحضارية، بل فيها مزيج بين التيارات السابقة كالصوفية الإسلامية المتفاعلة مع التراث الإيراني واليوناني والروماني.[1]

ولقد اختلفت نسبة هذه الطوائف من فترة إلى أخرى، ففيما كان مجموع الطوائف المسيحية يشكل الأغلبية وفقا لإحصاء 1932 بنسبة 51.2%، أصبحت الطوائف المسلمة هي التي تشكل الأغلبية وهذا حسب إحصاء 2007 بنسبة 58.92%.

إحصاء 1932 [2]

المسيحيون

الطائفة	النسبة المئوية
الموارنة	28.8
روم أرثوذكس	9.7
روم كاثوليك	5.9
آخرون (معظمهم أرمن)	6.8
النسبة الكلية للمسيحيين	51.2

المسلمون

الطائفة	النسبة المئوية
السنة	22.4
الشيعة	19.6
الدروز	6.8
النسبة الكلية للمسلمين	48.8

[1] قادري حسين، مرجع سابق. ص ص22-23.
[2]- "سكان لبنان"، مرجع سابق.

إحصاء 2007[1]

المسيحيون

الطائفة	النسبة المئوية
الموارنة	22.19
روم أرثوذكس	7.86
روم كاثوليك	5.2
أرمن أرثوذكس	3.01
أرمن كاثوليك	0.67
إنجيليون	0.58
أقليات	1.56
النسبة الكلية للمسيحيين	41.07

المسلمون

الطائفة	النسبة المئوية
السنة	26.44
الشيعة	26.06
الدروز	5.63
علويين	0.79
النسبة الكلية للمسلمين	58.92

– إن معرفة الخصائص السكانية للبنان يجعلنا نتساءل ما إذا كان هذا التعدد الطائفي والديني في لبنان يمثل عامل توحيد أم عامل انقسام ؟ أو بمعنى آخر هل يمثل هذا التعدد سببا للأزمة اللبنانية أم أن هناك أسبابا أخرى أكثر أهمية؟.

كثيرا ما جرى الربط بين التعدد الطائفي في لبنان وبين ثرائه الحضاري بسبب هذا التعدد. فمؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء (أواخر ماي 1989 وقبيل اتفاق الطائف) أشار في بيانه الختامي إلى أن "تعدد المعتقدات في لبنان يمثل مصدر ثراء حضاري من شأنه أن يساهم في بسط التآنس والتعايش السخي بين أبناء لبنان...". وكثيرون هم الذين يعتقدون أن السبب الطائفي في الحروب اللبنانية، لا يعدو كونه سببا إضافيا من جملة أسباب، خارجية وداخلية، دفعت إليه دفعا، واستعملت من أجل إظهاره وإخراجه إلى مقدمة المسرح والصورة إمكانيات هائلة.[2]

---

[1]- "سكان لبنان"، نفس المرجع.
[2]- الخوند مسعود، مرجع سابق. ص 34.

غير أن هذا التعدد في التركيبة السكانية للبنان، وإن أدى إلى الازدهار والتطور في مراحل التماسك الداخلي والوحدة نتيجة لتكاثر مصادر ثروته الروحية والفكرية وتعدد قيمه. فإنه في مراحل النزاع والفتنة سرعان ما يتحول هذا التعدد وعدم التجانس إلى مصدر للبؤس والانحلال، بسبب تصادم مركباته الكثيرة وسرعة تداعي مقومات تكوينه. ويظهر التعدد الطائفي كسبب للانقسام والصراع في لبنان في كثير من الحروب والأزمات التي توالت على لبنان، وأهمها الحرب الأهلية لعام 1958 والحرب الأهلية لعام 1975. وتجدر الإشارة إلى أن انقسام المجتمع اللبناني ليس على أساس ثنائية مسلم–مسيحي فقط وإنما على أساس طائفي.

فالطائفة في لبنان مكرسة كمؤسسة سياسية، اجتماعية وتربوية واقتصادية، بوصفها تتمتع بتراتب داخلي يقف على رأسه مجلس ديني لإدارة شؤونها: كمؤسسة سياسية، تشكل الطائفة وسيطا بين الفرد والدولة، فهي المعبر الوحيد الذي يصل به إلى الوظيفة، إلى النيابة، إلى الوزارة أو الرئاسة؛ كمؤسسة اجتماعية، تملك الطائفة جهازا قضائيا يشرف على الحالة الشخصية للفرد(زواج، طلاق، إرث)، كما تملك جمعيات تؤمن الاتصال شبه الدائم بين أبنائها، ودوائر لإحصاء عدد أبنائها؛ كمؤسسة تربوية، للطائفة دور عبادة ومدارس وجمعيات تبث من خلالها القيم الدينية والثقافة المميزة؛ وعلى المستوى الاقتصادي تملك الطائفة عقارات يعود ريعها لمشاريع الإحسان والتعليم.

فالطائفة في لبنان، تحاصر الفرد منذ ولادته بدءا بالعائلة مرورا بالعادات والتقاليد والمؤسسات إلى جهاز الدولة الذي لا يعترف بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف الطائفة بعضويته فيها.[1]

وكما تشكل الطائفية أو التعدد الطائفي في لبنان سببا للانقسام الداخلي، فإنها تشكل أيضا مبررا مناسبا لتدخل قوى خارجية عديدة. فأغلب الطوائف في لبنان ترتبط ارتباطات سياسية بدول أجنبية، فمثلا المسيحيون ولاسيما الكاثوليك يرتبطون ارتباطا تاريخيا ووثيقا بفرنسا، كما كان الدروز على ارتباط ببريطانيا في مراحل سابقة، والسنة بدول الخليج،

1- شقير رشيد، **مفاهيم الدولة والنزاعات(دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)**، ط1. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992. ص ص188-189.

أما الشيعة فقد كانوا غير مرتبطين بإيران زمن الشاه ولكنهم بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبح لكثير منهم ارتباط بالجمهورية الإسلامية بإيران وكذلك سوريا.[1]

المطلب الثاني: العوامل السياسية والاقتصادية ودورها في الأزمة اللبنانية

1- دور العوامل السياسية في الأزمة اللبنانية:

عرف لبنان تعديلات عدة على مستوى النظام السياسي، وضعها اتفاق الطائف والتعديلات المنبثقة عنه. لذا سوف نقوم بشرح مختلف التعديلات التي مست النظام السياسي اللبناني ومن ثم نقوم بتحديد دوره في الأزمة اللبنانية الحالية.

سياسيا، لبنان هو دولة حديثة العهد في المشرق العربي، أنشئت وفقا لاتفاقية سايكس بيكو بين الحكومتين البريطانية والفرنسية عام 1916، وأعلن إنشاؤها باسم دولة لبنان الكبير في سبتمبر عام 1920، ثم باسم "الجمهورية اللبنانية" في 23 ماي عام 1926. وهي تنتسب باسمها إلى جبل لبنان الذي لعب دورا هاما في الإمارتين المعنية (1516-1697) والشهابية (1698-1842).[2]

والنظام السياسي في لبنان هو نظام ديمقراطي جمهوري برلماني. ومع أن الدستور عام 1926 لم تأت فيه إشارة تدل على أن النظام برلماني، حتى تعديلات 1990 المنبثقة عن اتفاق الطائف، التي ذكرت في الفقرة "ج" من المقدمة أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية"، إلا أن عناصر النظام البرلماني كانت موجودة، منها مسؤولية الوزراء، وواجب الحكومة بالتقدم ببرنامج أمام المجلس وضرورة توقيع الوزير أو الوزراء المختصين على مقررات رئيس الجمهورية، مع صلاحيات ملحوظة لرئيس الجمهورية وتعزيز مركزه.[3]

أما بالنسبة للمناصب العليا في الدولة، فقد جرى توزيعها على الطوائف الكبرى، بحيث تكون رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، ورئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزارة من نصيب السنة، ونيابة رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم الأرثوذكس.

---

[1]- قادري حسين، **لبنان: الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**، ط1. باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008.ص 21.
[2]- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ط3، الجزء 5. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996. ص 408.
[3]- الخوند مسعود، مرجع سابق. ص 32.

فلقد كرس الميثاق الوطني لعام 1943 هذا التوزيع وجعله عرفا من الأعراف النافذة في السياسة اللبنانية الداخلية حتى جرى تعديل الدستور وفق وثيقة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الطائف في 21 سبتمبر 1990.

ورغم هذا التعديل فإن العرف إياه لا يزال متبعا على صعيد الرئاسات الثلاث، إذ لم يلغ اتفاق الطائف الأولويات المحددة من قبل النظام السابق ولكنه غير صلاحيات المؤسسات المنبثقة عن هذا النظام، وذلك من خلال تحجيم دور رئيس الجمهورية مقابل تعزيز دور مجلس الوزراء ومجلس النواب.[1]

1- رئيس الجمهورية:

لقد ورث رئيس جمهورية لبنان بعد الاستقلال عام 1943 الصلاحيات نفسها التي كان المندوب السامي الفرنسي يمارسها بحسب دستور 1926.[2]

أما بعد اتفاق الطائف والتعديلات التي جاء بها، فإن رئيس الجمهورية يتولى فقط سلطة رعائية. إذ جاء في المادة 49 من الدستور أن " رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور".[3]

ويمارس رئيس الجمهورية –وفقا للمواد 49-52-53 من الدستور- الصلاحيات التالية:

1- يرأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

2- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.

4- يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة.

---

[1]- الخوند مسعود، نفس المرجع. ص 180.
[2]- العبد عارف، مرجع سابق. ص 264.
[3]- العبد عارف، نفس المرجع. ص 245.

5- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.

6- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

7- يصدر منفردا المراسيم بقبول استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة.

8- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

9- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

10- يرأس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يمنح العفو الخاص بمرسوم، أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

14- يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.[1]

فوثيقة الطائف والتعديلات التي جاءت بها عملت على نقل عدد من السلطات التي كان رئيس الجمهورية منوطا بها:

* كرس اتفاق الطائف استقلالية السلطة التنفيذية وكذلك خضوع الجيش لسلطة مجلس الوزراء. وهذا على عكس دستور 1926 الذي أكد في المادة 17 منه على أن "السلطة التنفيذية ترجع إلى رئيس الجمهورية الذي يمارسها بمساعدة الوزراء".[2]

وكان الهدف من هذا التعديل هو إيكال السلطة إلى جهة في الدولة تكون مسئولة أمام مجلس النواب عن أعمالها باعتبار أن رئيس الجمهورية، بحسب الدستور، لا تبعة عليه إلا عند خرقه للدستور وفي حالة الخيانة العظمى (المادة 60). كما هدف إلى تطوير صيغة

---

[1]- أنور بندق وائل، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية**، المجلد الرابع. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص ص17-19.

2- محمودي عبد القادر، **النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربى (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية)1945-1985**. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جويلية 1997. ص 180.

المشاركة الطائفية في الحكم بما يؤمّن قدرا اكبر من التمثيل والتوازن، باعتبار أن مجلس الوزراء يضم ممثلين عن الطوائف.

* كان تعيين الوزراء ورئيس للوزراء منوطا برئيس الجمهورية. أما حسب الدستور المعدّل من خلال اتفاق الطائف، فإن اختيار رئيس الحكومة يتم نتيجة لاستشارات نيابية ملزمة بعد أن يطلع رئيس مجلس النواب رسميا على نتائجها، كما يقوم رئيس الحكومة المكلف بإجراء استشارات نيابية وسياسية عامة قبل تشكيل حكومته بالاتفاق مع رئيس الجمهورية (المادة 53 من الدستور).

* بعد أن كان أمر انعقاد مجلس الوزراء أمرا مستحيلا في غياب رئيس الجمهورية، أصبح مجلس الوزراء يدعى للانعقاد بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، وحضور رئيس الجمهورية لا يعطيه الحق في التصويت، وإنما له حق النقض خلال 15 يوما.[1]

* وبعد أن كانت المفاوضة وإبرام المعاهدات من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده وذلك حسب المادة 52 من دستور 1926، أصبح ذلك بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وأن هذه المعاهدات لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.[2]

<u>2- مجلس الوزراء:</u>

يتولى مجلس الوزراء -حسب الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف- السلطة الإجرائية، وهذا ما عبرت عنه المادة 17: "تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقا لأحكام هذا الدستور".[3]

ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء (حسب المادة 65):

- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

---

[1]- العبد عارف، مرجع سابق. ص 231.
[2]- محمودي عبد القادر، مرجع سابق. ص 180.
[3]- أنور بندق وائل، مرجع سابق. ص 10.

– تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

– حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال ردّه الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل.

ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، فهو يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء وهو يمارس الصلاحيات التالية (حسب المادة 64):

– يرأس مجلس الوزراء، ويكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

– يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها.

– يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

– يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ماعدا مرسوم تسميته رئيسا للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

– يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

– يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.

– يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

– يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.[1]

---

[1]- أنور بندق وائل، نفس المرجع. ص ص23-24.

إن الدستور القديم – وعلى عكس النص الدستوري المنبثق من اتفاق الطائف– لم يكن ينص على صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء، بل لم يكن ينص بالكاد على وجوده، إذ أن السلطة الإجرائية كانت منوطة برئيس الجمهورية. وبعد أن كان مجلس الوزراء في فترة ما قبل الطائف لا ينعقد في غياب رئيس الجمهورية، أضحى ينعقد برئاسة رئيسه إلا في حضور رئيس الجمهورية. كما أن مقر اجتماعات مجلس الوزراء كان في مقر رئاسة الجمهورية، أما الآن فقد أصبح لمجلس الوزراء مقر خاص به. وهذا ما جاء في الفقرة 5 من المادة 65: "يجتمع مجلس الوزراء دوريا في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر..".[1]

3– مجلس النـــواب:

جاء في المادة 16 من الدستور: " تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب".[2] ويتألف مجلس النواب من 128 عضوا تكون مدة ولايتهم 4 سنوات (المادة 1 من وثيقة تعديل قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب).[3]

وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد التالية(المادة 24 من الدستور).

1– بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

2– نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.

3– نسبيا بين المناطق.

فنظام النسبة الذي كان قائما من قبل 6 للمسيحيين مقابل 5 للمسلمين، استبدل بمبدأ المساواة بين المسيحيين والمسلمين. أما في حال انتخاب مجلس نيابي غير طائفي، ينبغي إنشاء مجلس شيوخ تمثل فيه كل العائلات الروحية، وتقتصر صلاحياته على الشؤون المصيرية (المادة 22 من الدستور).[4]

[1]- العبد عارف، مرجع سابق. ص ص245-247.
[2]- أنور بندق وائل، مرجع سابق. ص 10.
[3]- أنور بندق وائل، نفس المرجع. ص 35.
[4]- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء17. ص 588.

لقد أدخلت مجموعة من التعديلات على مؤسسة مجلس النواب من ناحية ولاية رئيسه وشروط إعادة انتخابه، إضافة إلى موضوع حل مجلس النواب وموضوع إصدار القوانين وغيرها من التعديلات التي جعلت من مجلس النواب مؤسسة مختلفة عن السابق من حيث قوة صلاحياته واستقلاليته.

فبالنسبة لرئيس المجلس، فقد جرى تدعيم دوره، إذ مددت ولايته إلى 4 سنوات بدل سنة واحدة، على اعتبار أن هذا التمديد يعطي رئاسة المجلس استقرارا ويحررها من ضغط السلطة التنفيذية.

ويمكن للمجلس، ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه، أن يسحب الثقة منه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل.[1]

وبالنسبة لحل مجلس النواب، فإن لمجلس الوزراء أن يقوم بحله وذلك بطلب من رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال ردّه الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل، ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى (الفقرة 4 من المادة 65).[2]

لقد باتت سلطة مجلس النواب منيعة، فليس هناك قدرة على نزع الثقة عن رئيس المجلس خلال سنتين، كما أن هناك استحالة لحل المجلس ذاته من قبل الحكومة إلا في حالات نادرة. في الوقت الذي أبقى فيه الدستور على حق المجلس بنزع الثقة من الحكومة. لهذه الأسباب راجت تسمية "السلطة المجلسية" بعد البدء بتطبيق اتفاق الطائف. ولقد اعتبر منح الصلح أن الاتجاه إلى جعل النظام السياسي نظاما مجلسيا هو نابع من كون النواب هم الذين كانوا وسيلة صنع الطائف.

---

[1]- العبد عارف، مرجع سابق. ص ص228-230.
[2]- أنور بندق وائل، مرجع سابق. ص 64.

كما اعتبر النائب والوزير السابق ألبير منصور أن المبالغة في حصر حالات الحل بما يهدد التوازن بين السلطتين ويحرّفه لمصلحة السلطة التشريعية قد يشجع على بعث هيمنة طائفية جديدة، هي هيمنة رئيس المجلس والطائفة التي ينتمي إليها.[1]

أما موضوع إصدار القوانين، فقد عدلت المادة 18 من الدستور، فأصبحت "لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب" وهذا بعد أن كانت "ولرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين".[2]

كما كان النص الدستوري المتعلق بإصدار مشاريع القوانين المحالة بصفة المعجّل يقول: "كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلا بموافقة مجلس الوزراء ومشيرة إلى ذلك بمرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي 40 يوما من طرحه على المجلس دون أن يبتّ به أن يصدر مرسوما قاضيا بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء"، وكان في المادة 115 من النظام الداخلي لمجلس النواب نص يقول:" لا تبدأ مدة 40 يوما إلا من تاريخ طرح المشروع على المجلس في أول جلسة تعقد بعد وروده". وبعد التعديل الذي أدخل على النظام الداخلي لمجلس النواب لم يعد ثمة ما يوجب تلاوة المشروع في أول جلسة تعقد بعد وروده، ويمكن أن تنتفي صفة الاستعجال عن المشروع عمليا بعد طرحه سريعا على مجلس النواب.[3]

لقد وضع الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف إلغاء الطائفية السياسية ضمن الأهداف الوطنية الأساسية التي يقتضي العمل على تحقيقها وفق خطة مرحلية، فقد جاء في المادة 95 من الدستور أنه على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية.
كما نصت الفقرة ط من مقدمة الدستور على أنه لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، والفقرة ي التي تنص على أنه لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

ولقد كرس الدستور حقوق الطوائف في التمثيل العادل في جميع المناصب والمراكز العامة (المادة 24) وتلغى قاعدة التمثيل الطائفي باستثناء وظائف الفئة الأولى تكون

[1]- العبد عارف، مرجع سابق. ص ص256-257.
[2]- العبد عارف، نفس المرجع، ص 230.
[3]- العبد عارف، نفس المرجع. ص 275.

مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة مع التقيد بمبدأ الاختصاص والكفاءة.[1]

رغم إيجابيات الطائف، من حيث أنه أعاد إحياء المؤسسات الشرعية فأصبحت الشرعية الدستورية حكرا على القوى التوحيدية بغير منازع. كما أن الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية بغالبيتها الساحقة تدعم وتؤيد شرعية المؤسسة المستندة إلى اتفاق الطائف وتعترف بها وتتعامل معها لوحدها. ومن حيث أنه أعاد فرز اللبنانيين حوله على أساس سياسي وليس على أساس طائفي.[2]

فإن النظام السياسي اللبناني في مرحلة الطائف لم يبتعد كثيرا عن الطائفية. فقد اعتبر النائب نجاح واكيم أن دولة الطائف هي نسخة معادلة لدولة 1943، والتعديلات التي أدخلتها لا تبتعد بالدولة عن الارتهان الطائفي الكامل، لكنها تعيد توزيع الحصص وتوزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديمغرافية الطائفية، وبالتالي فإن وثيقة الطائف لم تحمل مشروعا يتعدى مجرد الانتقال من الحرب الأهلية الساخنة إلى الحرب الأهلية الباردة. وذلك راجع – وفقا لنجاح واكيم– إلى أن الذين صاغوا اتفاق الطائف هم مجموعة من النخب السياسية الطائفية، وبالتالي فإن مواقعهم هذه انعكست على صياغتهم مشروع الوثيقة تحت عنوان" وثيقة الطائف".

إن طائفية النظام السياسي اللبناني ليست حديثة العهد. فلقد جرى تكريسها على الصعيد السياسي بموجب قوانين أساسية وأعراف سلوكية لها حرمة القوانين، وذلك منذ مجلس الإدارة في جبل لبنان في عهد المتصرفية إلى المؤسسات "الدستورية" في عهد الانتداب الفرنسي إلى مختلف التشريعات في عهود الاستقلال بعد 1943.

ووفقا لمهدي عامل فإن "الطوائف ليست طوائفا إلا بالدولة، لا بذاتها كما يوهم الفكر الطائفي. والدولة في لبنان هي التي تؤمن ديمومة الحركة في إعادة إنتاج الطوائف لكيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات".

ويعتبر النظام السياسي اللبناني القائم على أساس طائفي السبب الرئيس في الأزمات التي توالت على لبنان. وفي هذا ترى الباحثة الأمريكية "مارين ميليفن" أن "النظام السياسي

[1]- نعمة إسماعيل عصام، "ضوابط الديمقراطية اللبنانية". **المستقبل العربي**، العدد 314، أفريل 2005. ص 163.
[2]- سلامة غسان، "الحرب اللبنانية: في قراءتها وفي سبل الخروج منها". **المستقبل العربي**، العدد 112، جوان 1988. ص 62.

الطائفي هو الأساس في مشكلة لبنان، لأن كل طائفة تعتبر نفسها أشبه بدولة مستقلة. فلكل طائفة رجال دينها وسياسيوها ولكل طائفة مناطقها، حتى أصبح لبنان ولايات غير متحدة تعيش حالات الحذر من بعضها البعض إلى حد الخوف المتبادل من أن تؤدي أية مشكلة بين أبناء الطوائف إلى حرب طائفية. وذلك راجع إلى غياب وحدة لبنانية تنطلق من خلال قاعدة المواطنة".[1]

ورغم أن لبنان اعتمد نظام التعددية الحزبية المطلقة منذ وقت مبكر من مطلع القرن العشرين*. وتكرس بعد الاستقلال بنص دستوري عام 1943، فقد جاء في المادة 13 من الدستور: "حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"[2]. فإن الحياة الحزبية بمفهومها الشامل غائبة في لبنان، وما يسمى حزبا غالبا ما يمثل تجمعا أقرب إلى الصيغة العائلية والطائفية منه إلى الصيغة الحزبية التعددية المطلقة التي لا تمنع أي اتجاه من التعبير عن نفسه في شكل حزبي.[3] فهناك تنافس بين العديد من الأحزاب على تمثيل الطوائف اللبنانية لأن لكل حزب

1- " حوار مع الباحثة مارين ميليفن حول النظام السياسي اللبناني والمواطنة": **www.arabic.bayynat.org**.

2- أنور بندق وائل، مرجع سابق. ص10.

3- الكروي محمود صالح، "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية". **المستقبل العربي**، العدد 316، جوان 2005. ص37.

* أهم الأحزاب في لبنان:

- **الحزب التقدمي الاشتراكي** أسسه كمال جنبلاط في عام 1949. يعتبر هذا الحزب من الأحزاب المعارضة فهو معارض للنظام السياسي القائم على أساس طائفي الذي يعطي امتيازات كبيرة لطوائف على حساب طوائف أخرى. ومعارض للسياسة الداخلية للدولة إزاء الأزمات الاجتماعية. كما كان من المعارضين لسياسة لبنان الخارجية القائمة على تحييد لبنان عن الصراع العربي الإسرائيلي وإزاء الوجود الفلسطيني في لبنان. لعب الحزب دورا رئيسيا في الحرب الأهلية اللبنانية(1975-1989) بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية. بعد اغتيال كمال جنبلاط في عام 1977، تولى نجله وليد جنبلاط قيادة الحزب.

- **حركة أمل** هي اختصار لـ "أفواج المقاومة اللبنانية" أسسها الإمام موسى الصدر(الزعيم الشيعي اللبناني ذو الأصل إيراني) في أوائل العام 1975 كبديل عن "حركة المحرومين والمستضعفين" التي تأسست في أوائل العام 1973. لم تبرز حركة أمل كطرف رئيسي في الحرب الأهلية إلا بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في جوان 1982. بعد اختفاء الإمام موسى الصدر بصورة ملتبسة في ليبيا، تولى قيادة الحركة حسين الحسيني(رئيس مجلس النواب السابق) ثم نبيه بري(رئيس مجلس النواب الحالي).

– **حزب الكتائب**: أسس بيار الجميل عام 1936 منظمة الكتائب، التي انطلقت من حيث تنظيمها كجمع بين "الهواية الرياضية والتمارين شبه العسكرية" التي كانت المدخل إلى الحياة الوطنية. وفي عام 1952 تحولت هذه المنظمة إلى حزب سياسي متزايد الفعالية والتمثيل على مستوى مجلس النواب والحكومات. وسارت سياسته على خط الموالاة للدولة ممثلة برئيسها، والمعرضة لمطالب الفعاليات المسلمة في تعديل النظام السياسي وفي توحيد لبنان مع أي دولة عربية تحت أي شكل من الأشكال. فالحزب يتمسك بالصيغة اللبنانية وبالحياد إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، وعارض تنامي نفوذ المنظمات الفلسطينية في لبنان. أيد التدخل السوري ثم تحول إلى معارض له. لعب هذا الحزب دورا رئيسيا في الحرب الأهلية في "الجبهة اللبنانية" التي تكونت من حلفائه(حزب الوطنيين الأحرار-المردة-حراس الأرز...) في مواجهة اليسار والمقاومة الفلسطينية.

– **القوات اللبنانية** هو حزب سياسي وميليشيا سابقة أسسها بشير الجميّل سنة 1976 كذراع عسكري للجبهة اللبنانية. كانت إحدى أهم الأطراف المتصارعة إبان الحرب الأهلية، كما دخلت في صراع دموي مع وحدات الجيش الموالية للعماد ميشيل عون بين 1989 و1990.

– **حزب الكاشناك وحزب الهاشناق**: تأسس حزب الكاشناك عام 1890، يمثل الطائفة الأرمنية. وهذه الأحزاب هي امتداد أو فرع من الحزب الرئيسي الذي نشأ في أرمينيا.

- **التيار الوطني الحر**، نشأ عام 1990 بعد نفي العماد ميشيل عون إلى باريس. تطور من حركة سرية إلى تيار تنظمه قوانين داخلية، وأصبح حزبا في سبتمبر 2005 بعد عودة رئيسه العماد ميشيل عون من منفاه في 07 ماي 2005.

- **حزب الوطنيين الأحرار** هو حزب ليبرالي لبناني أسسه الرئيس السابق كميل شمعون سنة 1958. نادى باستقلالية لبنان وباقتصاد السوق. التحق أثناء الحرب الأهلية مع أحزاب يمينية أخرى بالجبهة اللبنانية، خاضت ميليشيا نمور الأحرار، جناحه العسكري معارك ضارية ضد الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. تولى داني شمعون رئاسته خلفا لوالده عام 1985 إلى أن اغتيل في أكتوبر 1990 فتولى دوري شمعون ذلك.

- **حزب الكتلة الوطنية** أسس عام 1935، ومعظم أعضائه من المسيحيين ومعظم أنصاره من سكان المناطق الجبلية في كسروان ومنطقة الشوف.

هوية صريحة متمثلة بالطائفة أو المنطقة التي تسكنها الطائفة(الحزب التقدمي الاشتراكي: دروز جبل لبنان؛ حركة أمل: شيعة الجنوب والضاحية الجنوبية وبعلبك؛ اللقاء الإسلامي: سنة بيروت،صيدا،الشمال والبقاع الغربي وراشيا؛ حزب الكتائب والقوات اللبنانية: مسيحيو بيروت الشرقية وجبل لبنان؛ حزبي الهاشناق والكاشناك: الأرمن....).[1]

وبالرغم من تجربة لبنان الديمقراطية والليبرالية، فإن عائلات بعينها تتحكم بسلطته ومنها جنبلاط وأرسلان وحمادة والأسعد والخازن وفرنجية وسلام وكرامي والصلح وإدّة والجميّل وغيرها. ففي انتخابات 1996 لحظت صحيفة النهار، بناء على دراسة تمت بإشراف ملحم شاوول، أن هناك عودة إلى "العائلة السياسية" وأن عوامل تؤمن استمرار الزعامة العائلية هي الوجود الشخصي للزعيم ومشاركته الدائمة في اللعبة السياسية، ووجود توارث لهذه الشخصية، مما يؤمن استمرار العائلة ونهجها، ووجود مؤسسات تؤمن شبكة واسعة من الخدمات.[2]

<u>2- دور العوامل الاقتصادية في الأزمة اللبنانية:</u>

لقد عرفت مرحلة الطائف تغييرات كثيرة على المستوى السياسي من خلال التعديلات التي كرستها وثيقة الوفاق الوطني، لكن هذه التعديلات لم تمس النظام الاقتصادي اللبناني الذي بقيت تحكمه نفس المبادئ السابقة. سنقوم هنا بتعريف النظام الاقتصاد اللبناني وتحديد أهم خصائصه، وشرح الأوضاع الاقتصادية لما بعد الحرب الأهلية مع التركيز

- **الحزب الشيوعي** أسس في لبنان عام 1924 ولكنه ظل طوال مدة الانتداب الفرنسي مرتبطا بقيادة الحزب الشيوعي في سوريا. وفي عام 1943، استقل كل حزب بشخصيته وموارده ولكن ظل التعاون والتوجيه من حق الرئاسة السورية. ولم يعترف بالحزب في لبنان إلا في أوت 1970. كما أن هناك علاقة وثيقة بينه وبين حزب الهاشناق الأرمني وذلك راجع إلى أن غالبية أعضائه من الأرمن.

- **الحزب القومي الاجتماعي** أنشأه أنطوان سعاة عام 1933 تحت اسم "الحزب القومي السوري" وبعد الحرب العالمية الثانية غير اسمه إلى "الحزب القومي الاجتماعي" بعد أن اعترف بلبنان والجمهورية السورية. معظم أعضائه من الروم الأرثوذكس، وإن كان يضم عددا لا بأس به من المسلمين والدروز.

- **حزب البعث العربي الاشتراكي،** كانت سوريا مهدا للحزب منذ نشأته. وفي عام 1953 اتسع نطاقه ليضم عددا ن الدارسين في الجامعة الأمريكية والمثقفين وبعض الأوساط الشعبية. ينظر الحزب للقضية اللبنانية من ناحية قومية عربية اشتراكية تقتضي التخلص من الانعزالية والطائفية وان لبنان بلد عربي يعيش في محيط عربي.

- **حزب الله** هو تنظيم سياسي عسكري شيعي نشأ عقب المؤتمر الرابع لحركة أمل عام 1982 بقيادة حسين الموسوي والشيخ حسين فضل الله. يتبنى إيديولوجية الثورة الإيرانية الشيعية. ومنذ الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في ماي 2000، استمرت أعمال الجناح العسكري للحزب بالمناوشات مع الجيش الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا المحتلة. وإضافة إلى الدور العسكري، يشارك الحزب في الحياة السياسية وله دور إعلامي يتمثل في محطة التلفزيون المنار، وكذا دور اجتماعي من خلال بناء المستشفيات والمدارس ودور الرعاية.

- **حزب المستقبل** هو تيار سياسي لبناني يمثل السنة أسسه رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وبعد اغتياله بات يقوده نجله سعد الدين الحريري. والحزب هو من قوى الرابع عشر من آذار. حددت أهدافه من خلال البرنامج الوطني الذي طرحه رفيق الحريري ومن خلال رؤيته للحكم وخطه العريض هو اتفاق الطائف.

1- شقير رشيد، مرجع سابق. ص 231.

2- بركات حليم، <u>**المجتمع العربى فى القرن العشرين(بحث فى تغير الأحوال والعلاقات)**</u>،ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2000. ص ص552-553.

على مختلف المشاريع والخطط الاقتصادية ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها مع مقارنة بسيطة مع الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة أثناء الحرب أو حتى قبلها حتى يتسنى لنا تفسير العلاقة اللاحقة بين تطور الأزمء اللبنانية لما بع□ ات□اق الطائف وتطور الأوضاع الاقتصادية.

يتميز الاقتإاد اللبناني، منذ الاستقلال وحتى الآن، بمجموعة من السمات والخصائص المتمثلة في:

* اعتماد النظام الاقتصادي الحر وبشكله الليبرالق القائم على المبادرة الخاصة واستقلالية الأفراد الاقتصادية وحمايتها وذلك استنادا إلى المادة 15 من الدستور، والتزام الدولة بهذا النظام عند إصدار مختلف التشريعات الاقتصادية والمالية.

* اعتماد قانون سرية المصارف والالتزام به منذ عام 1956 نظرا لما حققه هذا القانون من انعكاسات إيجابية في جذب رؤوس الأموال واستثمارها في لبنان، وتطوير القطاع المصرفي وجعله مركزا إقليميا ودوليا مهما.

* اعتماد مبدأ حرية الصرف، وحرية تحويل النقد وتحرك الرساميل وضمان الودائع والاستثمارات، وعدم التعرض لاحتياطي الذهب في المصرف المركزي اللبناني على الرغم من الضغوطات والأزمات التي مرّ بها لبنان.

* دعم وتوسيع دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي، مع تحديد دور القطاع العام في توفير البنية التحتية اللازمة لدعم وتشجيع القطاع الخاص.[1]

ولقد كان للحرب التي شهدها لبنان(1975-1989) آثار خطيرة على الوضع الاقتصادي فيه. ومن بين هذه الآثار:

– فقدان الدولة لسيطرتها على مرافقها ومواردها، مع غياب سياسات اقتصادية واضحة أثناء الحرب.

– تدهور البنى التحتية الأساسية.

– تهدم مئات المؤسسات في المناطق الصناعية الأساسية.

– تعطل معظم المرافئ الشرعية والمناطق الحرة.

– اهتزاز صورة المصارف بسبب ما أفرزته الحرب من مشكلات.[1]

1- خليل دمشقية نهاد، مرجع سابق. ص 39.

– النزوح الريفي نحو المدن، إذ تراوحت نسبة سكان المدن ما بين 80 إلى 85% من مجموع التعداد السكاني، وهو ما انعكس سلبا على القوى العاملة في القطاع الزراعي (19%) وداعمة للقوى العاملة في قطاع الخدمات(56%).[2]

– انهيار فروع رئيسية في قطاع التجارة والخدمات الذي كان يعتبر حتى عشية الحرب العمود الفقري للتركيبة الاقتصادية اللبنانية.

– تعاظم ظاهرة انتقال عوامل الإنتاج المحلية إلى الخارج، والتي لم تنحصر فقط في موجات الهجرة البشرية، بل شملت أيضا هجرة رؤوس الأموال. فبعد الغزو الإسرائيلي للبنان وكذا أحداث فيفري 1984، لم يبق لبنان ملجأ رؤوس الأموال في المنطقة، بما في ذلك رؤوس أموال عدد كبير من اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين.[3]

– التأثير سلبا على أدوار الوساطة المالية والخدماتية والتجارية والصناعية التي اضطلع بها لبنان تقليديا بين الداخل العربي والسوق الرأسمالية العالمية.[4]

ومع ذلك، فقد اعتبر الدكتور حمدان كمال أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان– آثار الحرب التي تكلمنا عنها– لم يكن نتاجا للحرب الأهلية فقط، بل شكل أيضا عاملا أساسيا من عوامل تفجرها واستمرارها وتفاقمها، فقد تبادلت أسباب الحرب الأهلية ونتائجها الأدوار في إطار من التأثير المتبادل.[5]

وبعد انتهاء مرحلة الحرب، حدد اتفاق الطائف مجموعة من المبادئ الأساسية للسياسة الإنمائية. وبعد توثيق هذا الاتفاق من قبل مجلس النواب اللبناني تحت مسمى "وثيقة الوفاق الوطني"، حددت هذه الوثيقة التوجه الاقتصادي العام في إقامة "دولة المؤسسات" التي يجب دعمها وتعزيز دورها ضمن المبادئ العامة التالية:

* اعتماد النظام الاقتصادي الحر بما يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.
* اعتماد الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركنا أساسيا من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

---

[1] حمدان كمال، "تطور الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب". **المستقبل العربي**، العدد111، ماي 1988. ص ص64-65.
[2] خليل دمشقية نهاد، مرجع سابق. ص29.
[3]- حمدان كمال، مرجع سابق. ص72.
[4] - حمدان كمال، نفس المرجع. ص 64.
[5] - حمدان كمال، نفس المرجع. ص 56.

* العمل على تحقيق عدالة شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.
* كما أقرت وثيقة الوفاق الوطني-ضمن بند الإصلاحات الأخرى- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدولة.[1]

لقد تباينت السياسات الاقتصادية المعتمدة -في فترة ما بعد الطائف- من قبل الحكومات المتعاقبة، وتباينت بدورها درجات النمو والتطور المحققة من مجمل الأداء الاقتصادي. إذ ركزت السياسات الاقتصادية المنتهجة عقب إقرار الطائف على عمليتي التأهيل وإعادة الإعمار في مختلف القطاعات المتضررة من أحداث الحرب الأهلية، فجاءت هذه السياسات لتعبر عن الأهداف التالية:

- ترميم القدرة الأساسية للبنية التحتية للخدمات في القطاع العام.
- تأمين المستوى المناسب من الخدمات بما يؤمن استمراريتها.
- التوسع في نطاق المشاريع مع تأمين التوازن المناطقي.
- تأمين المساعدة التقنية لزيادة فعالية أداء الخدمات وتحضير الأرضية المناسبة للمراحل اللاحقة في النهوض الاقتصادي.

ولتحقيق هذه الأهداف، قامت الحكومة اللبنانية بالتعاقد مع مجموعة من الشركات المحلية والأجنبية لتقييم الأضرار الحاصلة ووضع تصورات للاحتياجات التمويلية للتنفيذ والتأهيل. فمثلا تم التعاقد مع "دار الهندسة اللبنانية" التي كلفت بإعداد مخطط توجيهي لإعمار وسط بيروت التجاري. كما كلفت "مؤسسة كهرباء فرنسا" بإعداد مخطط توجيهي لقطاع الكهرباء في خريف 1991. وكلفت مجموعة من المكاتب المتخصصة اللبنانية والأوروبية عام 1992 بمسح أضرار الحرب في قطاع الكهرباء والهاتف والمياه والمواصلات والصرف الصحي والنفايات الصلبة..

كما تم إنشاء لجنة عليا للتنسيق بهدف تنسيق السياسات المالية والنقدية ومتطلبات الإعمار وإعادة التأهيل. إضافة إلى الدور البارز لمجلس الإنماء والإعمار في عملية إعادة تأهيل البنية التحتية المنهارة وخلق الدعم اللازم لمختلف القطاعات الإنتاجية.

وفي المرحلة الثانية -أو ما عرف بمرحلة النهوض- وضعت سياسات اقتصادية تستهدف خلق وإحداث مناخ استثمار مناسب لرؤوس الأموال الأجنبية. ويظهر ذلك جليا من خلال

[1]- خليل دمشقية نهاد، مرجع سابق. ص 47.

اعتماد البرنامج الوطني العاجل للإعمار، وهو برنامج استثماري للقطاع العام لمدة 3 سنوات (1993–1995) يشمل سلسلة من المشاريع لإعادة تأهيل البنى التحتية والاجتماعية. ثم إلحاق هذا البرنامج بخطة النهوض الاقتصادي التي أقرها مجلس الوزراء في فيفري 1993، والتي عرفت باسم "خطة 2000".

وكان الهدف الأساسي الذي وضعته هذه الخطة هو اضطلاع الدولة بدور أساسي في توفير البيئة المواتية اقتصاديا وماليا من أجل تهيئة القاعدة الأساسية للقطاع الخاص وحثه على معاودة نشاطه، وتعبئته للمشاركة الفعالة في عملية النهوض الاقتصادي. وتضمنت الخطة أربع إجراءات على الدولة أن تقوم بها لتفعيل عملية النهوض الاقتصادي وهي:

1- اعتماد سياسة تصحيح على مستوى الاقتصاد الكلي تقوم بمعالجة أسباب الأزمة الاقتصادية، وتقويم ما ألحقته من اختلالات في الأوضاع المالية العامة، وقيمة النقد ومعدلات نمو الإنتاج ومعدلات الفوائد الفعلية.

2- إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية والمادية والاجتماعية ضمن خطة تمتد على 13 سنة من عام 1995 إلى عام 2007، على أن يستكمل ما لم يتم إنجازه في البرنامج العاجل للإعمار الداعم لعملية النهوض على المدى المتوسط.

3- توطيد ثقة المواطن بالدولة وبمستقبل لبنان، وذلك من خلال الإصلاح الإداري الشامل وتحديث النصوص القانونية والإدارية لتفعيل عمل الحكومة والإدارة وتسهيل معاملات المواطنين والقطاعات الإنتاجية.

4- توفير التمويل الخارجي عبر قروض ميسّرة أو هبات بهدف تخفيف العبء على الدولة والاقتصاد. أما بقية النفقات العامة المطلوبة لتحقيق وإنجاز عملية الإنماء والإعمار فستموّل بواسطة قروض محلية وأجنبية يؤمنها المصرف المركزي والمصارف التجارية.[1]

لقد عملت الحكومات المتعاقبة على إعادة بناء البنى التحتية لمجمل القطاعات الاقتصادية تمهيدا للانصراف إلى تشجيع الاستثمار ومعالجة مختلف الأوضاع والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. لكن مختلف الخطوات التي اتخذتها هذه الحكومات (1992–2000) على

[1]- خليل دمشقية نهاد، نفس المرجع. ص ص48-52.

هذا الصعيد كانت إما ناقصة أو فاشلة أو غير مطروحة أصلا، خاصة لجهة الشأن الاجتماعي والإنماء المتوازن والتنمية الشاملة، ما فاقم الأزمات الاقتصادية–الاجتماعية.[1] فبينما نجحت الحكومة في تثبيت سعر صرف الليرة وتحسينه تدريجيا، لم يرتبط ذلك بتحسن النشاط الاقتصادي ولا في خفض نسبة عجز الموازنة (التي لم تنخفض عن نسبة 50% من مجموع الإنفاق). وعلى صعيد إعادة الإعمار، أطلقت الحكومة ورشة ضخمة لإعادة إعمار البنى التحتية، إلا أن الإنجازات لا تزال جزئية في هذا المجال وتتركز بشكل رئيسي في شبكات المياه والكهرباء والهاتف والطرقات. كما تركز التحسن في تقديم الخدمات في بيروت الإدارية وبعض مناطق الجبل. ومن ناحية ثانية فإن الإنفاق على إعادة الإعمار لم يكن له مفاعيل إيجابية ملحوظة لناحية تنشيط الدورة الاقتصادية.
فالعمالة التي تستقطبها ورش الإعمار هي في معظمها عمالة غير لبنانية، وهوامش الربح الكبيرة تعود للشركات الأجنبية في معظمها. وهنا تجدر الإشارة إلى ارتفاع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل، فنسبة البطالة لا تقل عن 15%.[2] وأوردت مجلة "الدبلوماسي" الصادرة في لندن (مطلع فيفري 2001) تقريرا بعنوان "أرقام لبنانية عن البطالة وسوق العمل" استندت فيه بصورة أساسية على إحصاءات وزارة العمل اللبنانية، جاء فيه أن هناك توقعات بوصول البطالة إلى 40% نهاية عام 2000، ما يهدد لبنان بأمنه الاقتصادي والاجتماعي. ولفت التقرير إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في اختصاصات الهندسة والمحاماة والطب والصيدلة. وأشار التقرير إلى أنه مهما تفاوتت أرقام نسب البطالة، فإنها تبقى مرتفعة جدا حتى أعلى مستوياتها بالنسبة إلى شباب لبنان "فهي تجاوزت المعدلات المقبولة عالميا، وبات المجتمع اللبناني مع وجود ربع اللبنانيين من دون عمل، في أزمة اقتصادية خطيرة، فالبطالة هي من الأسباب التي تهدد الاستقرار الاجتماعي".[3]
وفيما يخص الاستثمارات الخاصة، فإن التوظيف في العقارات وسندات الخزينة، حيث معدلات الربح العالية والسريعة، قد استقطب معظم الرساميل المتاحة للاستثمار، وبقيت القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل، لاسيما منها الزراعية والصناعية، تشكو من

---

[1]- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج 16، مرجع سابق. ص 44.
[2] - عيسى نجيب، "أزمة المشروع الاقتصادي في لبنان". **شؤون الأوسط**، العدد 68، ديسمبر 97/ جانفي 98. ص ص108-109.
[3]- الخوند مسعود، مرجع سابق. ص ص48-49.

ارتفاع الفوائد وشح التسليف. ونتيجة لاستمرار تدهور أوضاع الزراعة والصناعة، وجد قسم كبير من القوى العاملة نفسه مجبرا على ممارسة أعمال متدنية الإنتاجية، تركز معظمها في قطاع الخدمات(لقد زاد عدد العاملين في قطاع الخدمات بمعدل أكثر من ضعف عما كان عليه قبل الحرب، إلا أن الناتج من هذا القطاع بالكاد يصل إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب). ونتيجة لذلك أيضا- استمرار تدهور أوضاع الزراعة والصناعة- فإن اعتماد لبنان على الخارج في تأمين حاجاته من السلع الاستهلاكية (خاصة المواد الغذائية) والسلع الإنتاجية، بقي على ارتفاعه غير العادي بحيث أن حجم الواردات يزيد عن نصف حجم الناتج المحلي الإجمالي.

كما ارتفعت الضرائب والرسوم غير المباشرة على عدد من السلع والخدمات الأساسية، وارتفعت أسعار الخدمات العامة من كهرباء وماء وهاتف، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في كلفة الخدمات التعليمية والصحية والسكنية التي يوفرها القطاع الخاص، مقابل عجز القطاع العام عن تأمين هذه الخدمات لأكثرية السكان بالكمية والنوعية المطلوبتين(مثلا مجموع الاعتمادات المخصصة في ميزانية 1997 للوزارات الثماني ذات الطابع الاجتماعي: التربية، الثقافة والتعليم العالي، التعليم المهني والتقني، الصحة، الإسكان والتعاونيات، الشؤون الاجتماعية، العمل، والبيئة لم تتجاوز 12% من مجموع النفقات).

كما أن مشكلة التفاوت بين المناطق لا تزال على الوضع الذي كانت عليه قبل الحرب، وزادت حدتها بالنسبة لبعض المناطق. ذلك أن الانجازات على صعيد البنية التحتية والخدمات العامة مازالت تتركز في بيروت الإدارية وبعض المناطق القريبة منها على الرغم من التوزيع المتوازن للمشاريع في الخطط الموضوعة. لكن الأهم على هذا الصعيد، هو أن المفهوم الرسمي لـــ"الإنماء المتوازن" يقتصر على إفادة مختلف المناطق من مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، في حين أنه يعني أولا وقبل كل شيء تنمية قطاعات الإنتاج الخالقة لفرص العمل في هذه المناطق.

ونتيجة لكل هذه المشاكل والأزمات الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها لبنان ارتفعت نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 28% من مجموع السكان.[1]

[1]- عيسى نجيب، مرجع سابق. ص ص110-111.

ففي دراسة بعنوان "خارطة أحوال المعيشة في لبنان" اشتركت في وضعها وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستندت إلى نتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام 1996. جاء أن "عدد الأسر التي تعيش دون عتبة الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة يبلغ حوالي 214 ألف أسرة تشكل 32.1% من مجموع الأسر المقيمة، ويبلغ عدد أفرادها مليون و10 آلاف فرد، أي 35.2% من إجمالي السكان المقيمين. وهؤلاء هم المحرومون من إشباع حاجاتهم الأساسية".[1]

ولقد أوجز "المنبر الاقتصادي"، على لسان حبيب صادق، وعبر حوار شارك فيه أكاديميون واختصاصيون (في 24 جانفي 2001) الوضع الاقتصادي المتأزم في لبنان " لبنان يواجه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خمس مسائل أساسية، هي ركود اقتصادي يتمثل في ضعف الطلب وانخفاض وتيرة الإنتاج وانحسار مجالات الاستثمار، واستدانة جامحة من الدولة، وتمركز متزايد في الدخل الوطني وانحسار في نوعية الخدمات الاجتماعية مع انخفاض في مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والفقيرة، واختلال خطير في سوق العمل يترجم هجرة متسارعة وبطالة متفشية وتضخما في حجم العمالة غير اللبنانية وتدهور مقلق في الأوضاع البيئية".[2]

[1] - الخوند مسعود، مرجع سابق. ص 28.

[2]- الخوند مسعود، نفس المرجع. ص 45.

المبحث الثاني: دور العوامـــــل الخارجية في الأزمة اللبنانية

يرى بعض المتابعين للوضع اللبناني أن العوامل الداخلية ما هي إلا أسباب ثانوية في تفجّر الأزمة اللبنانية، وأنه في كل المراحل التاريخية ظل العامل الخارجي يؤثر على الوضع والاستقرار في لبنان.

فلقد أكد محمد حسين فضل الله(واحد من المرجعيات الشيعية) أن "الأزمة اللبنانية لا تعود إلى أوضاع لبنان الداخلية، وإنما تعود في الأساس إلى خضوعه للخطوط الدولية والإقليمية، خصوصا الطرف الأمريكي والأوروبي. فضلا عما يطلقه الموقع المعادي لحرية لبنان واستقلاله من ضغوط سياسية وأمنية تتصل بمصالح أطرافه والتحالفات مع أعداء الأمة".[1]

وبالتالي، فإن أغلب المشاكل والأزمات التي يتخبط فيها لبنان، بما فيها الطائفية، ناجمة عن التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية. وهنا اعتبر جمال حمدان أن "مشكلة الطائفية في لبنان لم تنفصل في أي مرحلة من مراحلها عن الاستعمار، فهو الذي غذاها، إن لم يكن خلقها. وهو الذي اتخذ منها أداة سياسية يدعم بها وجوده". وكمثال على ذلك ذكر حمدان أن "الصليبية تذرعت بحماية الشيعة من السنيين، فضلا بطبيعة الحال عن حماية المسيحيين. والاستعمار التركي، لكي يضرب عناصر الدولة المتنافرة بعضها ببعض فيضمن بقاءه، وضع عامدا متعمدا "نظام الملة" الذي يحدد إطار الحكم على أساس الدين وخلق بذلك وعيا دينيا بالذات، وبذر أول بذور الطائفية. وفضلا عن هذا، الاستعمار التركي، بتعصبه الضيق الأفق واضطهاده للشيعة، هو الذي زرع الأشواك بين الفرق الإسلامية نفسها. ثم يأتي الاستعمار الأوروبي بنفسه يستغل الطائفية بلا مواربة وكسياسة مرسومة فاحتضن الأقليات وعمل على خلق شعور بكيان خاص لها".[2]

واعتبر جورج قرم في مداخلة له ألقاها بتاريخ 28 نوفمبر 2003 في جامعة السيدة لويزة أن " النظام الطائفي اللبناني الحديث لا يعبر عن ديمقراطية توافقية بل عن التوازنات الإقليمية والدولية وأن لعبة تسييس الطوائف وإدخالها منذ 200 سنة في شبكات النفوذ

1- عبد العزيز فرحات إسلام، "فضل الله في حوار خاص لإسلام أون لاين. نت: 80%مشترك فقهي بين السنة والشيعة":
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1201957644652&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout

2- بركات حليم، مرجع سابق. ص 438.

الإقليمي والدولي في إطار تكريس نظام تقاسم السلطة المحلية على أساس طائفي، يحول بطبيعة الحال دون قيام دولة قوية ومستقلة".[1] وأضاف جورج قرم أن "التوازنات الطائفية في لبنان ليست من صنع إرادة اللبنانيين بل هي نتيجة لتوازن القوى الخارجية الفاعلة على الساحة اللبنانية وأدواتها الطوائف اللبنانية".[2]

وعلى هذا الأساس، انطلقت بعض التحليلات للأزمة اللبنانية من منظور سياسي جيوبوليتيكي، مركزة على البيئة السياسية الإقليمية وأدوار الدول المعنية بالوضع في لبنان، وتحديدا سوريا، إسرائيل وإيران. ومن ثم تحليل دور كل طرف من الأطراف المحلية وفقا لنوعية التحالف الخارجي والداخلي ووفق الموقع الذي يحتله في المعادلة الإقليمية بصفة عامة. إضافة إلى دراسة وتحليل دور بعض القوى الدولية في الأزمة اللبنانية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان تاريخ لبنان حتى عام 1989 يمثل لوحة قاتمة بسبب ما عاشه لبنان من أزمات وحروب، منذ بداية عهد الفتن الطائفية في جبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر وحتى الحرب الأهلية اللبنانية لعام 1975. فطوال تلك الحقبة التي تجاوزت القرن ونصف القرن مثّلت المقاطعات اللبنانية حقل اختبار دموي وساحة لتصفية الحسابات استخدمتها القوى الفاعلة في التاريخ العالمي.[3]

فإن نهاية الحرب الأهلية لعام 1975 بالتوقيع على اتفاق الطائف 1989، لم تكن نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى بالنسبة للبنان، وإنما استمرت الأزمات في لبنان كما استمرت التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية من طرف قوى عربية وغير عربية، إقليمية ودولية. وفي هذا يقول الأستاذ جوزيف فاضل: "ليس الجوار العربي وحده عنده مصلحة في التدخل في لبنان، بل كل من يسعى إلى دور في المنطقة يحاول تحقيقه عبر الدخول إلى الساحة اللبنانية".

فالواقع اللبناني يمثل إلى حدّ ما مرآة عاكسة للواقع الإقليمي والدولي، فلبنان حسب سليم الحص–رئيس وزراء لبناني سابق– "يكون بخير يسوده الهدوء والاستقرار إذا كانت

[1]- إسماعيل نعمة عصام، مرجع سابق. ص 166.
[2]- قرم جورج، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليه اقتراحات في الإصلاح**. بيروت: دار الجديد، 1996. ص 37.
3- ضاهر مسعود، قراءة في كتاب "أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان" لـ كمال ديب. **المستقبل العربي**، العدد 341، جويلية 2007. ص 119.

العلاقات الإقليمية والدولية على خير ما يرام. هكذا تبدو صحة لبنان مرآة لصحة العلاقات بين قوى ودول في الخارج".[1]

لذا، سنحاول في هذا المبحث أن نحدد الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في الوضع اللبناني مع تبيان أهداف ومصالح كل طرف التي يبتغي تحقيقها من خلال تدخله في لبنان.

المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في الأزمة اللبنانية

1- الدور السوري في الأزمة اللبنانية:

لقد كان التدخل السوري مبكرا في لبنان، وبشكل مكثف أكثر من أي طرف خارجي، ودخولها كان تحت شعار قومي وأمني بحجة استدعائها من لبنان لتفويت الفرصة على القوى الأجنبية للانفراد به لتستمر في إطار قوات الردع العربية(1976). ومن ثم فإن الهدف المعلن هو مساعدة لبنان للخروج من أزمته بكل الوسائل المتوفرة (سياسية وعسكرية).[2]

إن التدخل السوري في لبنان جاء لتحقيق عدة أهداف لعل أهمها:

1- التدخل السوري في لبنان ناجم عن إدراك سوريا لأمنها القومي بعد هجمات إسرائيل المختلفة واحتلالها للجولان، حيث رأت أنه لا يمكن بناء أمنها فقط على الحدود بل كذلك في توظيف أراضي لبنان. وحول هذا التصور يقول إنعام رعد: "شكل لبنان ثغرة في الإستراتيجية الدفاعية السورية بسبب ضعف إمكانياته العسكرية من جهة ونتيجة الارتباطات لبعض قادته من جهة أخرى. وفي مرات عديدة شكل لبنان ممر الطائرات الحربية الإسرائيلية المغيرة على سوريا الوسطى والساحلية وحتى دمشق".[3]

2- بعدما فقدت سوريا سيطرتها على الجولان، ظهرت حاجتها المتزايدة في استعمال الساحة اللبنانية، ليس لكشف الهجمات الإسرائيلية والتصدي لها في الوقت المناسب فحسب، بل لتحسين موقعها الاستراتيجي. فوجودها في لبنان يكسبها رصيدا ردعيا هاما من شأنه أن يصحح الخلل الحاصل في فقدانها لبعض مواقعها الإستراتيجية.

---

[1] - الحص سليم، "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني". **المستقبل العربي**، العدد 338، أفريل 2007. ص 13.

[2] - قادري حسين، مرجع سابق. ص 106.

[3] - محمودي عبد القادر، مرجع سابق. ص 418.

3- سعت سوريا من خلال تدخلها إلى الحفاظ على وحدة لبنان. ذلك أن سوريا تتأثر بدرجة كبيرة بأمن لبنان، لذا فإن صيانة أمنها ضد أي طرف يتطلب ضمان استقرار لبنان وجعله قويا، بما يعني أن استعمال القوة بين فئات اجتماعية وطائفية مختلفة في هذا البلد سيؤدي إلى تقسيمه لدويلات طائفية، تعود سلبياتها على لبنان وعلى سوريا أيضا.[1] كما أن وحدة لبنان تشكل ورقة من أوراق الضغط في الصراع العربي الإسرائيلي بدلا من التجزئة التي تعزز مكانة إسرائيل التي تهدف إلى تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية.[2]

4- لقد كان للصراع العربي الإسرائيلي الطويل أثره الواضح في إسراع سوريا بالتدخل في لبنان. ولذلك فإن التدخل السوري استهدف إسرائيل بالدرجة الأولى، لأنها محكومة بالصراع معها لأن جزء من أراضيها محتل من طرف إسرائيل.[3]

5- تمثل الورقة اللبنانية بالنسبة لسوريا أحد عناصر قوتها في نطاق عملية التسوية السلمية، حيث ربطت أي تسوية بين لبنان وإسرائيل بالتسوية بين سوريا وإسرائيل. ولعل أبرز مثال على ذلك هو الضغط السوري على الرئيس اللبناني أمين الجميل لإلغاء اتفاق ماي 1983 الذي كان قد توصلت إليه إسرائيل ولبنان.[4]

إن التدخل السوري في لبنان جعل سوريا حاضرة في كل الصدامات بين اللبنانيين، إما كطرف مع أو ضد فريق لبناني معين، وإما كحكم بين القوى اللبنانية المتصارعة، مما أعطى لها المكانة الأولى عسكريا في لبنان. كما أهل التواجد العسكري السوري القوي في لبنان(من حيث عدد الجنود ومن حيث نوعية السلاح المتقدم نسبيا الذي أدخلته إلى لبنان) سوريا للعب الأدوار الأساسية في هذا البلد، إلى جانب أداتها السياسية في تعاملها مع القوى الداخلية والخارجية.[5]

إن تعاطي سوريا مع الوضع اللبناني سياسيا وعسكريا، بالرغم من إسهامه في الحفاظ على الكيان اللبناني من خلال الدور الذي اضطلعت به القوات السورية في صراعات القوى اللبنانية المختلفة إبان الحرب الأهلية لمنع تفوق أي منها على القوى الأخرى، فإن سوريا واجهت صعوبات جمة ومعارضة كبيرة لوجودها في لبنان من قوى داخلية

---

1 - قادري حسين، مرجع سابق. ص 103.
2- محمودي عبد القادر، مرجع سابق. ص 418.
3- قادري حسين، مرجع سابق. ص 150.
4- العلاقات اللبنانية السورية: **www.yabeyrouth.com/papers/index1622.htm.**
5 - قادري حسين، مرجع سابق. ص ص121-122.

وخارجية.[1] فمثلا شكل الدور السوري في لبنان موضوعا لهجوم "حزب الكتائب" الذي أخذ يبرز انحراف الحكم السوري عن أهدافه المعلنة لدى دخول جيشه إلى لبنان، حيث لم تحل السياسة السورية دون الفلتان الفلسطيني ولم تساعد على بسط سلطة الدولة اللبنانية، بل راح هذا الجيش يصب حمم قذائفه على المناطق المسيحية. ولهذا يرى الحزب أنه لم يعد من مبرر للوجود السوري في لبنان الذي، إضافة إلى ما تقدم، عجز عن الصمود في وجه إسرائيل وأخذ يعمل على تقاسم مناطق لبنانية معها. كما أن رفض السياسة السورية لاتفاق أيار(ماي) لا يطرح بديلا يضمن تحرير الأراضي اللبنانية من الجيش الإسرائيلي، فضلا عن أن الحكم السوري يعمل على فرض وصايته حين يحاول تحقيق الوفاق بين الأطراف اللبنانية المتنازعة.[2] أما "القوات اللبنانية" فقد اعتبرت أن سوريا لا تعترف بوجود لبنان وأنها تطمع بأراضيه. لذلك فإن مشكلة لبنان الأساسية، فيما يتعلق باحتلال أراضيه، تكمن في هذه السياسة–العقبة للحكم السوري الذي لا يحترم اتفاقاته مع لبنان. ومن ناحية أخرى اعتبرت "القوات اللبنانية" أن الحكم السوري يعمل إما على إسقاط النظام اللبناني أو على الهيمنة على القرار السياسي للدولة، وذلك في إطار محاولات تحقيق الزعامة السورية على منطقة الشرق الأوسط، وتبقى النتيجة تقاسم أراضي لبنان بين سوريا وإسرائيل. وفي إطار العمل على الهيمنة على القرار السياسي للحكم اللبناني، تقوم سوريا حسب ما تراه "القوات" بإضعاف دور الجيش اللبناني للقضاء على أداة تنفيذ سياسة هذا الحكم.[3]

إن الخلاف اللبناني حول الوجود السوري في لبنان لم يكن رهين مرحلة الحرب الأهلية فقط وإنما استمر ذلك الخلاف أثناء الطائف وبعده.

فخلال مناقشات النواب في الطائف، علق نواب المنطقة الشرقية موافقتهم على البنود الإصلاحية مقابل ضمانات وتعديلات في نص الوثيقة في الشق المتعلق بإعادة انتشار الجيش السوري. واستطاع حينذاك الأمير سعود الفيصل –وزير الخارجية السعودي– أن

1- العلاقات اللبنانية السورية، مرجع سابق.
2- شقير رشيد، مرجع سابق. ص 89.
3- شقير رشيد، نفس المرجع. ص ص104-105.

يقنع الرئيس السوري حافظ الأسد والمسؤولين السوريين بإجراء بعض التعديلات على نص الوثيقة.[1]

فجاء في الفقرة الرابعة من القسم الثاني المعنون بــ"بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية": "وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا–المديرج–عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية–سورية مشتركة. كما تم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها".[2]

وكما أن اتفاق الطائف وجد تأييدا كبيرا على المستوى اللبناني والعربي والدولي، فإنه لقي أيضا معارضة شديدة من بعض الأطراف اللبنانية التي كانت ترى فيه تكريسا للوجود السوري في لبنان. فقد رفض العماد ميشيل عون الاتفاق معتبرا أنه "يشرع الجريمة المتمثلة في الوجود السوري في لبنان"، كما اعتبر عصام أبو حمزة عضو المجلس العسكري سابقا "أن هذا الطائف سوري ولن نربح منه أي شيء".

وبذلك استمر العنف والمواجهات خاصة بين عون وبين القوات اللبنانية التي يقودها سمير جعجع فيما عرفت بــ"حرب توحيد البندقية"حسب عون، و"حرب الإلغاء" حسب جعجع. ولم ينته تمرد عون إلا بعد الهجوم السوري على المناطق الواقعة تحت سيطرة عون ومنها قصر بعبدا في 13 أكتوبر 1990.[3]

---

[1]- العبد عارف، مرجع سابق. ص272.
[2]- العبد عارف، نفس المرجع. ص 270.
3- العبد عارف، نفس المرجع. ص ص234-237.

ورغم التوقيع على اتفاق الطائف، إلا أن الوجود السوري بقي يحتل رأس قائمة المشكلات السياسية المطروحة في لبنان. ذلك أنه من المفروض حسب هذا الاتفاق، أن يعيد الجيش السوري انتشاره ليتمركز في البقاع في مرحلة أولى بعد سنتين من بدء تنفيذ اتفاق الطائف، تمهيدا للانسحاب من هناك في مرحلة لاحقة يتفق عليها. غير أن الجيش السوري لم ينفذ ما اتفق عليه من إعادة الانتشار ثم الانسحاب، وهذا ما خلق حالة من التوتر والسجال السياسي بين التيارات السياسية اللبنانية المختلفة التي انقسمت إلى اتجاهين. طالب الاتجاه الأول بتنفيذ اتفاق الطائف مؤكدين على ضرورة انسحاب الجيش السوري، وتمثل في التيار الوطني الحر (ميشيل عون المنفي في باريس)-حزب الوطنيين الأحرار-القوات اللبنانية المحظورة-الكتلة الوطنية وبعض النواب والشخصيات المسيحية، إضافة إلى بيانات المطارنة الموارنة وعظات البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله صفير. في حين تمسك الاتجاه الثاني ببقاء الجيش السوري متذرعا بالاحتلال الإسرائيلي في الجنوب وضرورة توفير الدعم للمقاومة هناك، ومساعدة الدولة على بسط الأمن. ومثل هذا الاتجاه أركان الدولة والأحزاب والشخصيات المتعاونة مع سوريا.

غير أن التوتر السياسي ازداد حدة وبرز أكثر بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في ماي 2000، وارتفاع الأصوات المطالبة بالانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية. حيث طالب وليد جنبلاط –رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي- بالبحث في الوجود العسكري السوري بما يؤمن مصلحة البلدين، ويضمن حرية وسيادة لبنان، ويساعد في حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة في لبنان. وتساؤل جنبلاط –مثل البطريرك صفير- عن جدوى انتشار القوات السورية في المدن والأحياء، وتدخل أجهزتها في الصغيرة والكبيرة، معتبرا "أن دمشق إذا كانت ترى مبررا استراتيجيا لبقاء عسكرها في لبنان إلا أن أمر إدارة الشأن اللبناني الداخلي لا يمكن أن يقنع أحدا".

كما شدد بيان للمطارنة الموارنة(20 سبتمبر 2000) على ضرورة تطبيق اتفاق الطائف بانسحاب الجيش السوري لأنه لم يعد هناك مبرر لوجوده وتدخله في كل شاردة وواردة في حياة اللبنانيين،[1] هذا الجيش الذي "يرابط في جوار القصر الجمهوري، رمز الكرامة

1- الخوند مسعود، مرجع سابق. ص36

الوطنية" ووزارة الدفاع وما سوى ذلك من أماكن حساسة يشعر اللبنانيون لوجوده فيها بحرج كبير، لكي لا نقول بانتقاص من سيادتهم وكرامتهم الوطنية". واعتبر البيان أن ما يعانيه لبنان من اختناق اقتصادي ينعكس ركودا وضيقا معيشيا ليس سوى انعكاس لهذا الوضع الذي أفقد لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر. ومما جاء في البيان أيضا: "لن يكون فتنة في لبنان إن لم يعمد أحد إلى إضرام نارها، واللبنانيون ما اقتتلوا إلا لأنه كان هناك من ينثر بذور الفتنة في ما بينهم...آن الأوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين(لبنان وسوريا)".[1]

وأكد البطريرك صفير في حديثين(بعد أقل من أسبوع على إذاعة بيان مجلس المطارنة) واحد مع هيئة الإذاعة البريطانية، والآخر مع وكالة فرانس برس. في حديثه الأول، حمّل البطريرك سوريا الجزء الأكبر من مسؤولية الأزمة الاقتصادية في البلد، وقال أن اللبنانيين "لم يترك لهم المجال ليقرروا بذواتهم ما يجب أن يقرروه..هناك أمر واقع، إنهم (السوريون) يهيمنون على كل شيء...قلنا إن الإسرائيليين كانوا يحتلون بلادنا، وقد ذهبوا، وهناك اتفاق الطائف الذي يقول بمعاودة النظر في انتشار الجيش السوري بعد سنتين، وانقضت عشر سنوات ولم ينظر في هذا الأمر". وفي حديثه الثاني، رفض البطريرك الذرائع التي يقدمها "أولئك الذين يخشون عودة الحرب الطائفية إلى لبنان" معتبرا أن "مقولة إما الجيش السوري وإما الفوضى ذريعة واهية...بعد رحيل السوريين لا أعتقد أن الفوضى ستحصل إلا إذا افتعل أحد ذلك...إن الحكومة ليست سوى تعبير عن إرادة الحكومة السورية، وليس سرا على أحد أن السوريين يتدخلون في كل مكان وعلى كل المستويات".

وفي حديثه إلى محطة أوربت التلفزيونية الفضائية، قال صفير أن "لبنان مهدد بالزوال أكثر من أي وقت" وأن "الوجود السوري في غير محله" وحمل بشدة على "تعيين السوريين المسؤولين في لبنان فهذا لا يطاق بالنسبة إلى اللبنانيين وحكومتنا تابعة وليست متبوعة وهي صيغة الحكومة السورية"، وطالب صفير "بخروج مشرّف للجيش السوري من لبنان من منطلق الصداقة بين البلدين" وقال "نريد أن تحترم سوريا لبنان كما يحترمها لبنان".

---

[1]- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية(لبنان)**، ج 17، ط3. بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005. ص 753.

وفي نوفمبر 2000، أول أيام جلسة الثقة النيابية بحكومة الحريري الجديدة. دعا النائب ألبير مخيبر إلى الجلاء السوري وبقيام تمثيل دبلوماسي بين بيروت ودمشق. وفي 18 من نفس الشهر، أصدر مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بيانا طالب فيه الحكومة اللبنانية "بالعمل بجدية لاستكمال تطبيق وثيقة الوفاق الوطني ولاسيما في موضوع الوجود العسكري السوري في لبنان" مؤكدا شكره "لما بذلته الدولة السورية الشقيقة من تضحيات لمساعدة لبنان"، ومؤيدا مطالبة البطريرك الماروني "بضرورة تصحيح العلاقات بين البلدين على أساس القوانين الدولية في مناخ من الصداقة والأخوة والتعاون بعيدا عن الخلاف والانقسام وفي جو من الحوار والتوافق بين اللبنانيين ولمصلحة الشعبين السوري واللبناني في شتى المجالات".[1]

إضافة إلى نشأة ما سمي بــ"التجمع الوطني للإنقاذ والتغيير"لمواجهة التعبئة الطائفية بوقف التدخل السوري بما يخدم قيام علاقات سليمة ومتكافئة واضحة بين البلدين الشقيقين. وشارك في التجمع نحو 300 شخصية لبنانية معارضة أبرزها: المفكر العلامة السيد محمد حسين الأمين، النائب السابق نجاح واكيم، الوزراء السابقون هنري إدّة وبيار خوري والياس سابا، والأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني فاروق دحروج، والاقتصادي كمال حمدان والأكاديمي عصام خليفة وعدد كبير من النقابيين والمثقفين.

ولقد رافق هذه المطالب تحركات شعبية وحزبية وطلابية واسعة بدءا من 14 آذار(مارس) 2001 التي أطلقها تحرك التيار العوني في مناسبة ذكرى حرب التحرير وصولا إلى يوم 27 مارس 2001 (التظاهرة الضخمة في استقبال البطريرك صفير الذي قام بجولة في الولايات المتحدة وكندا في فيفري–مارس 2001 تعرض فيها لقضية الوجود السوري في لبنان وضرورة انسحاب القوات السورية).[2]

لقد جاء رد الحكومة على المطالبة بالخروج السوري من لبنان على لسان رئيس الحكومة اللبناني آنذاك رفيق الحريري الذي قال بأن الوجود السوري "ضروري وشرعي ومؤقت" معتبرا أن استقرار لبنان "كان مستحيلا من دون الدخول السوري ولو أن هذا الدخول حصل لمصلحة سوريا لكنها لعبت دورا إيجابيا".[3] كما اعتبر الرئيس إميل لحود أن

1- الخوند مسعود، مرجع سابق. ص ص754-757.
2- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج16، مرجع سابق. ص ص37-38.
3- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج 17، مرجع سابق. ص 755.

"الوجود السوري في لبنان شرعي ومؤقت وأن توقيت البحث فيه ينطلق من مصالحنا الإستراتيجية دون غيرها، في حين أن العدو الإسرائيلي مازال يرفض السلام العادل والشامل ويسعى إلى التوطين الفلسطيني في لبنان.." وأضاف "ليس من لغة العقل والمنطق والحق أن يتم التحامل على سوريا بينما يتم التعامي عن جرائم إسرائيل في حق لبنان...وليس من لغة العقل والحق أن يرمي اللبنانيون مسؤولية حربهم على الآخرين، كل مرة، في وقت كانت معظم أدوات الحرب منهم وفيهم...".[1]

أما ردود الفعل الأخرى على المطالبين بالانسحاب السوري من لبنان فقد تراوحت بين الرفض المطلق لطرح هذا الموضوع -الجلاء السوري- وبين المطالبين بالمعالجة الهادئة له بما يخدم مصلحة البلدين.

حيث اتهمت بعض الأحزاب والمرجعيات الدينية أصحاب بيان 20 أيلول 2000 بالتآمر خدمة للمخططات الصهيونية، واعتبرت أن الوجود السوري في لبنان ضروري وذلك لأسباب عديدة ، أهمها استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، وكلها تدور تحت السقف الذي رسمه الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة أجرتها معه الشرق الأوسط حيث اعتبر أن "مسألة خروج الجيش السوري من لبنان لا تتعلق بانسحاب إسرائيل من الجنوب أو عدم انسحابها بل بالتسوية في المنطقة".

وبرز في هذا الاتجاه بعض العلماء في عكار، وتحركات طلابية وحزبية، الحضور الغالب فيها لطائفة الأحباش وللحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث السوري، إضافة إلى حزب الله الذي دعا أمينه العام السيد حسن نصر الله إلى منع القوات السورية من الخروج من لبنان "حتى لو أرادت هي أن تخرج". كما اعتبر المفتي الشيخ محمد رشيد قباني في خطبة للجمعة (06 أفريل 2001) أن "مطالبة البعض بخروج الجيش السوري من لبنان هي التي أدت إلى هذه الحال الانقسامية".[2]

لقد حاول جورج قرم -وزير المال السابق- وصف الانقسام الداخلي اللبناني حيال الوجود السوري، فتكلم عن منطق السيادة في مقابل منطق المعادلات والمحاور الإقليمية. الأول يمثل المطالبين بالانسحاب السوري من لبنان، في حين يمثل الثاني المتمسكين بالوجود

1- الخوند مسعود، نفس المرجع. ص757.
2- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج 16، مرجع سابق. ص ص37-39.

السوري في لبنان. فوفقا لجورج قرم، فإن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني أدى إلى "المطالبة بالسيادة الكاملة عبر إعادة توزيع القوات السورية، بل بخروجها كما يطالب بعض الأطراف من أنصار منطق السيادة. أما أنصار منطق المعادلات الإقليمية، وعلى رأسها قيادات حزب الله، فيعترضون على منطق السيادة قائلين أن المعركة مع العدو لم تنته طالما أن هناك أراض عربية محتلة وحقوق فلسطينية مغتصبة، وأن ليست للبنان القدرة على الانسحاب من المحور السوري-الإيراني من دون أن يتعرض لبنان إلى مخاطر مختلفة، و أن إثارة منطق السيادة في الظروف الراهنة يصب في نظرهم في صالح التحالف الأمريكي الإسرائيلي المسيطر على المنطقة. ويرد أصحاب منطق السيادة على ذلك بأن بقاء جبهة الجنوب مفتوحة عسكريا قد يتحول إلى نقطة ضعف جديدة في المجابهة مع إسرائيل وقد يعرض أمن لبنان وسوريا إلى الاهتزاز..."[1]

وما زاد من الانقسام اللبناني هو قضية التمديد للرئيس إميل لحود وكذا القرار 1559. فطبقا للدستور اللبناني تنتهي عهدة الرئيس لحود في سبتمبر 2004، إلا أن سوريا أصرت على تعديل الدستور وتمديد فترة رئاسته لمدة 3 سنوات أخرى، وهو الأمر-تمديد ولاية لحود- الذي أثار ردّة فعل عنيفة وسلبية لدى أطراف متعددة كان كل منها يأمل في أن يكون التبديل الرئاسي منفذا لتحقيق أهداف محددة، كما شكّل تحدّيا لتوجّهات الإدارة الأمريكية في المنطقة في وقت كان يركز فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش على الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط. وهو ما عجّل باستصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في 02 سبتمبر 2004، والذي نصّ على ما يلي:

1- انسحاب كل ما تبقّى من القوات الأجنبية من لبنان (والمقصود هنا هو انسحاب القوات السورية دون قوات الاحتلال الإسرائيلية من مزارع شبعا وفقا لعدم اعتراف الأمم المتحدة بأن مزارع شبعا تابعة للسيادة السورية).

2- تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية(حزب الله).

3- دعم وتوسيع سلطة حكومة لبنان على كل الأراضي اللبنانية(والمقصود هنا إعادة انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفا للرئيس إميل لحود دون تدخل سوري).[2]

[1]- الخوند مسعود، نفس المرجع. ص ص40-41.
2- الكروي محمود صالح، مرجع سابق. ص 39.

ولقد أدى التمديد والقرار 1559 إلى انقسام الجسم اللبناني إلى فريقين رئيسيين: الأول هو فريق الموالين، وضم هذا الفريق حركة أمل وبعض الأحزاب الدينية مثل حزب الله وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية أو الأحباش والقيادات المارونية الموالية لسوريا مثل سليمان فرنجية، وحزب الكتائب برئاسة كريم بقرادوني والحزب القومي السوري الاجتماعي وحزب البعث والحزب الديمقراطي اللبناني برئاسة طلال أرسلان، وبعض الشخصيات التي تنتمي إلى طوائف مختلفة.

ولقد أبدى الموالون موافقتهم على ضرورة مراجعة أوضاع العلاقة بين سوريا ولبنان، ولكن باتجاه تطوير هذه العلاقات وإصلاحها من أخطاء وإخفاقات لم تحدد الجهة المسؤولة عنها، إلا أن الموالين لم يؤيدوا مطلب انسحاب القوات السورية انسحابا كليا من لبنان.

والفريق الثاني هو فريق المعارضين، وقد ضم التجمعات المارونية الرئيسية المتمثلة بتجمع قرنة شهوان وحركة الإصلاح الكتائبية. كذلك ضم هذا الفريق الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، وتيار المستقبل وحركة اليسار الديمقراطي، وكذلك شخصيات سياسية ذات انتماءات متنوعة.

وقد شدّد هذا الفريق على خروج القوات السورية من لبنان وإيقاف تدخل الأجهزة الأمنية السورية في الحياة السياسية اللبنانية.

وبين هذين الفريقين وقفت بعض القيادات والجماعات مثل ندوة العمل الوطني واللجان والروابط الشعبية والحزب الشيوعي وحركة الشعب، موقفا محايدا. إذ لم تجد سببا كافيا للانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، مفضلة أن تحدد موقفها من الصراع الدائر بحسب القضايا المطروحة.[1]

ولقد توسع هذا الانقسام بين المعارضين والموالين للوجود السوري بعد اغتيال رفيق الحريري–رئيس الوزراء آنذاك– وبما أن الاغتيال حدث في وقت بدا فيه الحريري وكأنه طرف رئيسي في الصراع مع سوريا ومع حليفها في لبنان الرئيس إميل لحود، فقد وجهت الاتهامات إليهما وحمّلا مسؤولية الاغتيال.

1- مالكي أمحمد وآخرون، **الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007. ص ص189-191.

واستخدمت هذه التفاعلات في سياق الصراع بين الموالين والمعارضين، بحيث تمكنت المعارضة من توسيع قاعدتها بضم مؤيدي الحريري وأنصاره من الطائفة السنية وإقناعهم بتبني شعاراتها، ولكن بعد أن أضيفت إليها أهداف إضافية يمكن تلخيصها بما يلي:

1- التحقيق الدولي في اغتيال الحريري.

2- انسحاب القوات وسائر الأجهزة الأمنية السورية من الأراضي اللبنانية.

3- تبادل السفارات بين لبنان وسوريا كإجراء ينقض فكرة العلاقات المميزة بين البلدين.

4- إطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

5- تنفيذ القرار رقم 1559.

6- استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة وتفكيك السلطة الأمنية اللبنانية.[1]

وما دعم موقف المعارضة هو اتفاق القوى الدولية على اتهام سوريا وتحميلها مسؤولية اغتيال الحريري. فقد اعتبرت إسرائيل -على لسان الجنرال فركش رئيس جناح الاستخبارات العسكرية- أن سوريا ظلت تتعامل مع الحريري انطلاقا من نظرة قائمة على الشك والتوجس خاصة وأنه تحول في الفترة الأخيرة إلى قوة مؤثرة في الساحة اللبنانية تعمل على التخلص من النفوذ السوري في لبنان. كما أعلن إيهود باراك أنه انطلاقا من إلمامه بالوضع اللبناني فإنه يستطيع أن يؤكد أن سوريا وحلفاءها في لبنان هم وراء عملية الاغتيال. كما أن الولايات المتحدة وفرنسا حذتا حذو إسرائيل فسارعتا إلى توجيه الاتهامات منذ اللحظة الأولى إلى جهات لبنانية مرتبطة بسوريا وإلى سوريا.

لقد أدت حادثة اغتيال الحريري إلى تزايد الأصوات المطالبة بإنهاء الوجود السوري في لبنان سواء من القوى الداخلية اللبنانية أو من القوى الدولية. وهو الأمر الذي دفع سوريا إلى سحب قواتها من لبنان وإنهاء وجودها العسكري وذلك في 2005.[2]

وكما أثّر الوجود السوري سلبا على الاستقرار في لبنان، فإن انسحابه كانت له تداعيات وانعكاسات كثيرة أهمها :

---

[1]- مالكي أمحمد وآخرون، نفس المرجع. ص 192.

[2]- " **من اغتال الحريري؟ الساحات المستهدفة بعمليات الاغتيال والتخريب**". الدار العربية للدراسات والنشر، فيفري 2005. ص ص8-9.

1- الانسحاب شكل خطرا كبيرا على لبنان أخطر بكثير من دخوله. فأيّا كانت قوة لبنان، وهو المعروف عنه أنه دولة هشة؛ فهو لا يستطيع ملء الفراغ الأمني والعسكري الذي أحدثه الانسحاب الأمني والعسكري السوري.[1] ذلك أن سوريا كانت تمثل عنصرا مركزيا في عملية نشر الأمن والاستقرار في لبنان، وهو ما أقرته القمم العربية منذ عام 1976 وكرسه اتفاق الطائف في أكتوبر 1989، حيث أجازت للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها، وأكدت بذلك على الدور التاريخي القديم المسلّم به لسوريا في صياغة الوفاق الداخلي في لبنان.[2]

2- عجّل الانسحاب بظهور مشاكل في ما بين لبنان وسوريا تتعلق في بعض منها بترسيم الحدود وقضية مزارع شبعا التي تقول وثائق الأمم المتحدة أنها سورية، إضافة إلى قضية السجناء اللبنانيين في سوريا، اليد العاملة السورية في لبنان والطلبة السوريون الدارسون في لبنان.

3- أن أول من دفع ثمن الانسحاب السوري من لبنان هي المعارضة اللبنانية، فلقد شكل الانسحاب ضربة لوحدة الصف التي حققتها في انتفاضة الحرية والاستقلال إثر اغتيال الحريري، لأنها لم تكن جاهزة أو متحسبة لسرعة تنفيذ سوريا للقرار 1559. ولهذا بدأت وحدة المعارضة تتخلخل، وبدا خطابها غير متماسك على الرغم مما أظهرته التظاهرة التي أقامتها في ساحة الصلح في 04 ماي 2005 والاتصالات المكثفة بين أقطاب المعارضة التي قام بها سعد الحريري ووليد جنبلاط باللقاء مع البطريرك صفير وبقية النواب والمسؤولين اللبنانيين.

4- الانسحاب سيخلق صعوبات وأزمات منها ما يأتي في إطار مهمة المراقبين الدوليين ومحاولاتهم افتعال قضايا من حين لآخر للدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها المقاومة اللبنانية إلى أن يحسم موضوع سلاح حزب الله لبنانيا ودوليا.

[1]- الكروي محمود صالح، مرجع سابق. ص 41.
2- بشور معن، "مستقبل العلاقات اللبنانية-السورية"، في: **لبنان وآفاق المستقبل**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1991. ص 153.

5- الانسحاب أنهى العلاقة المباشرة بين حزب الله وسوريا، وجعل العلاقة مع حزب الله عبر القناة الإيرانية، فأي حركة يقوم بها حزب الله في ظل علاقته بسوريا سوف تنعكس سلبيا عليهما.[1]

<u>2- الدور الإسرائيلي في الأزمة اللبنانية:</u>

إن حالة النزاع بين لبنان وإسرائيل هي من عمر النزاع العربي-الإسرائيلي لكنه لم ينته بانتهائه، بل تواصل إلى حد الآن، خاصة منطقة الجنوب التي بقيت عرضة للعمليات المتقطعة وكذا الإجتياحات الإسرائيلية.

لكنّ الاهتمام الإسرائيلي بلبنان ليس حديث العهد، وإنما يعود إلى مشاريع الصهاينة الأوائل (هرتزل، وايزمان...) وأطماعهم الصهيونية في المياه اللبنانية وخاصة نهر الليطاني.[2] وازدادت الأصول الدينية والجذور التاريخية لتلك الأطماع رسوخا بمرور الزمن، استنادا إلى حاجات إسرائيل الاقتصادية من جهة، وإلى قوتها العسكرية المتفوقة من جهة أخرى.[3]

ورغم العمليات العسكرية المتقطعة التي كانت تقوم بها إسرائيل ضد خلايا الفدائيين الفلسطينيين المنتشرة في منطقة الجنوب. إلا أن اشتغال المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي بلبنان بدأ مع انفجار الحرب الأهلية اللبنانية في أفريل 1975، حيث برزت نقاشات واسعة حول مستقبل لبنان: مصير السلطة المسيحية، خطر الأسلمة، التدخل السوري، التقسيم..، وفي 26 جانفي 1976 أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريز قراره فتح الحدود أمام اللاجئين اللبنانيين المسيحيين، وصار "الجدار الطيب" الذي افتتح رسميا في 10 مارس 1976 عنوان السياسة الإسرائيلية الداخلة طرفا رئيسيا في الحرب الدائرة في لبنان، وبدأت إسرائيل تساعد مجموعات مسيحية مؤلفة في معظمها من جنود

1- الكروي محمود صالح، مرجع سابق. ص ص41-42.

2- في ضغطهم على الحلفاء لإنشاء دولة يهودية شدد اليهود على توسيع حدود فلسطين الشمالية حتى تشمل نهر الليطاني. فقد أعلن تشرشل رئيس الوزراء البريطاني رسميا في خريف عام 1941 "أن اليهود طالبوا الحكومة البريطانية رسميا بأن تطلق أيديهم في فلسطين كلها و أن يضم إليها جنوبي لبنان الذي يجري فيه نهر الليطاني وذلك مقابل وضع اليهودية العالمية جميع طاقاتها وإمكانياتها في خدمة بريطانيا وحلفائها خلال الحرب العالمية الثانية". وفي نفس العام طلبت الشركات اليهودية إلى الحكومة اللبنانية إعطاءها امتياز استغلال جميع مياه لبنان فرفض ألفريد نقاش طلبها وكان آنذاك رئيسا للدولة. إضافة إلى مختلف المشاريع اليهودية حول كيفية استغلال المياه اللبنانية ومن بينها مشروع لودر ملك عام 1944 الذي جاء فيه "الاستيلاء على الأنهار اللبنانية والسورية وتحويل مياهها إلى بحيرة اصطناعية تنشأ في سهل قرية عرابة البطوف في شمال الناصرة، ثم نقل تلك المياه إلى الجنوب لري النقب. ومشروع كوتون في عام 1954 الذي يستند إلى "إدخال الفائض من مياه الليطاني ضمن موارد حوض الأردن وإعطاء الأولوية في المياه إلى تلك المناطق من الأردن وسوريا ولبنان التي هي ضمن مدى الليطاني والأردن".

[3]- نويهض الحوت بيان، "خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية". **<u>المستقبل العربي</u>**، العدد 95، جوان 1995. ص56.

وضباط منشقين عن الجيش اللبناني في الجنوب بقيادة الرائدين سامي الشدياق وسعد حداد.[1]

وقامت إسرائيل في هذه الفترة –الحرب الأهلية اللبنانية– بغزو لبنان مرتين، اختلفت أهدافها في كل مرة. فإذا كان هدف إسرائيل من عملية الليطاني 1978 هو الوصول إلى المياه اللبنانية في الجنوب (مياه نهر الليطاني)، فإن الهدف من غزوها للبنان في 6 جوان 1982 أو ما يعرف بعملية السلم في الجليل كان تدمير "شبه الدولة" التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وطرد القوات السورية منه، وإنشاء حكومة لبنانية تحميها الدولة العبرية، وهو الهدف الأكثر أهمية.[2] وهذا ما أكدته صحيفة معاريف الإسرائيلية حين كتبت بعد هذا الغزو: "إن مناحيم بيغن لم يكن أول رئيس حكومة يحلم باحتلال لبنان، وأن أي شخص يقرأ مذكرات بن غوريون سيدرك بأن الإبادة الجماعية التي يمارسها بيغن في لبنان هي تنفيذ لحلم قديم، وليست انتقاما من منظمة التحرير الفلسطينية فقط، فلقد دعا بن غوريون سنة 1948 إلى إسقاط الحكومة اللبنانية الرسمية وإقامة دولة مارونية في لبنان يكون نهر الليطاني حدها الفاصل مع إسرائيل".[3]

غير أن مشروع شارون–وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك– كان له بعد أوسع من الأهداف السابقة يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، من شأنه النجاح في فرض الأمن الإقليمي وإيجاد حل في الضفة الغربية وفقا للقواعد الإسرائيلية. ووفقا لزئيف شيف وإيهود يعري، فإن شارون شرح لمعاونيه أن من شأن عملية ناجحة في لبنان أن تضمن في تقديره تفوقا إسرائيليا لا جدال فيه للأعوام الثلاثين المقبلة، بحيث تكون إسرائيل خلالها حرة في فرض كل أمر واقع يتلاءم مع مصالحها.[4]

1- سويد محمود، **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: 50عاما من الصمود والمقاومة**، ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نوفمبر 1998. ص 10.

2- منصور كميل، **الولايات المتحدة وإسرائيل: العروة الأوثق**، ترجمة نصير مروّة، ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فيفري 1996. ص 194.

[3]- محمودي عبد القادر، مرجع سابق. ص ص410-414.

4- منصور كميل، مرجع سابق. ص 194.

ورغم انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية بعد اتفاق الطائف، إلا أن إسرائيل واصلت هجوماتها وعملياتها العسكرية ضد لبنان (عملية تصفية الحسابات 1993*، عملية عناقيد الغضب 1996**، عدوان 2006..). والسبب الرئيسي لهذه الهجومات حسب إسرائيل –كما جاء في رسالة للممثل الدائم لدى الأمم المتحدة دوري غولد إلى الأمين العام في 27 جانفي 1998– يكمن في "النشاط الإرهابي الأثيم الذي يمارسه حزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية اللبنانية منها والفلسطينية، التي تعمل تحت مظلته. والحكومة اللبنانية ليس فقط عاجزة عن منع استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على إسرائيل أو غير مستعدة لذلك، وإنما تقوم أيضا بدعم النشاط وتشجيعه بالاشتراك مع دول أخرى معروفة بتأييدها للإرهاب الدولي، في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه الظروف لا تملك إسرائيل سوى أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس بغية حماية أرواح السكان في مدنها وقراها الشمالية. وقد أوضحت إسرائيل مرارا أن ليس لديها مطالب أو أطماع إقليمية في جنوب لبنان، وأنه إذا التزمت حكومة لبنان لالتزامها بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على إسرائيل لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة".[1]

وهذا ما أكده إيهود باراك بعد عملية عناقيد الغضب– كان وزيرا للخارجية آنذاك– حيث صرح أن: "العنوان السياسي للعملية هو الحكومة اللبنانية، والعنوان العسكري لها هو حزب الله". وأضاف باراك أن إسرائيل تتوقع من الحكومة اللبنانية أن تمارس سيادتها وأن تعمل على وقف النشاط العسكري لحزب الله ونزع سلاحه. ومن أهداف هذه العملية أيضا، حسب المصادر الإسرائيلية المتعددة، ما يلي:

* شنت إسرائيل عملية **"تصفية الحسابات"** في 25 جويلية 1993، واستمرت هذه العملية طوال 7 أيام وشملت مناطق كثيرة في الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت. وكانت نتائج العدوان، بحسب المصادر الرسمية اللبنانية، 132 قتيل و500 جريح وشمل 120 قرية دمر فيها 10000منزل وأصيب 20000 بأضرار، وبلغ عدد النازحين الهاربين من القصف من منطقتي الجنوب والبقاع 300000 نازح، كما دمرت منشآت عامة مثل المدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه. أما خسائر إسرائيل فكانت مقتل 26 جندي وجرح 67 جندي. وقد انتهى الاجتياح في 31 جويلية 1993 باتفاق عرف باسم تفاهم تموز.

** شنت إسرائيل اجتياحا واسعا في 11 أفريل 1996 أطلقت عليه اسم عملية **"عناقيد الغضب"**، ساهمت مجزرة قانا في 18 أفريل 1996 إلى حد كبير في إرباكه وإحباط نتائجه. وحسب الإحصائيات اللبنانية، فإن ضحايا عملية عناقيد الغضب هي استشهاد 153 مدنيا و5 عسكريين و13 مقاتلا من حزب الله، وجرح 359 مدنيا و9 عسكريين، وشمل هذا العدد ضحايا مجزرة قانا(نحو 100 قتيل). وبحسب تقرير أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة، فقد تضررت بالعدوان 159 قرية و7201 وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ودور عبادة ومحطات كهرباء وخزانات مياه وجسور.

1- سويد محمود، مرجع سابق .ص 140.

1- ***أمن مستعمرات الشمال، وأمن الجنود الإسرائيليين في المنطقة المحتلة***: فقد كان هذا هو العنوان البارز والعلني للعملية والذي عبّرت عنه مختلف المصادر الرسمية والإعلامية الإسرائيلية. فإسرائيل لم تجد ردّا انتقاميا أفضل من استهداف المدنيين اللبنانيين، فعندما يفيض غضب سكان الجنوب اللبناني نتيجة الاعتداءات المستفحلة، لا يجد حزب الله بدّا من إشهار سلاح الكاتيوشا.

2- ***نزع سلاح حزب الله أو على الأقل تحجيمه وتقييد نشاطه***: وقد أوضح ذلك الجنرال عميرام ليفين، قائد المنطقة الشمالية، حيث قال: "ينبغي أن نجعل حزب الله يشعر بشدة بطشنا، وليس سرّا أنني أفضّل أن يشعر بذلك حتى الحد الأقصى. إذ حينما يكون الأمر متعلقا بتنظيم صغير، يكون لذلك تأثير فيه. يجب أن نوقع أبلغ الإصابات في صفوفه، وأعتقد أننا سنفعل ذلك. يجب في نهاية الأمر أن نصل إلى قواعدهم، والجيش الإسرائيلي يعرف كيف يقوم بذلك..". وقال الجنرال إيتان بن إلياهو، مساعد رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة الإسرائيلية، بعد انتهاء العملية أن أهدافها حدّدت كما يلي" ضرب حزب الله وبناه التحتية، ضرب تنظيماته، التسبب بردعه، وفي نهاية الأمر التسبب بأن تكون أساليب عمل حزب الله مختلفة تماما بعد هذه العملية". إضافة إلى الضغط على القيادتين اللبنانية والسورية فيما يخص تعاملها مع حزب الله، حيث اعتبر رئيس الحكومة شيمون بيريز أن الهدف من هذه العملية هو "الضغط على اللبنانيين ليطالبوا السوريين بوقف نشاط حزب الله". كما هدّد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، أوري أور، بأن إسرائيل ستمارس ضغوطا على الحكومة اللبنانية لكبح جماح حزب الله، وأضاف "أن على سوريا أن تفهم أنها إذا أرادت البقاء مرتاحة في لبنان فلا يمكنها السماح لحزب الله بالعمل بحرية كما يفعل اليوم". كما ورد في بيان صادر عن الحكومة الإسرائيلية يوم 14 أفريل 1996 "لن نتساهل مع الصلاحية التي تمنحها الحكومة اللبنانية لقيادات المخربين للعمل داخل المجال اللبناني من دون عرقلة".

3- ***إضعاف الحكم السوري ودفعه إلى الانضمام إلى العملية السلمية بأقل ما يمكن من الشروط من خلال إنهاء أو إضعاف ورقة المقاومة:*** فقد ذكرت مصادر سياسية إسرائيلية أن عملية عناقيد الغضب هي جزء من مسار سياسي وعسكري شامل يهدف إلى تحقيق الهدوء في الشمال وإعادة سوريا إلى العملية السياسية من خلال تحميل دمشق مسؤولية

واضحة عن المحافظة على الهدوء على الحدود. فحسب باتريك سيل، فإن إسرائيل كانت تهدف إلى إضعاف سوريا وإضعاف هيمنتها على لبنان، فتنضمّ بذلك إلى العملية السلمية.

4- ***الحدّ من تآكل هيبة الجيش الإسرائيلي:*** (بعد مرحلة الاسترخاء السلمي، وبعد الضربات المتتالية) واستعادة صورته المهيمنة في الصراع مع العرب، وثقة المواطن الإسرائيلي بقدرته على حمايته في كل الظروف. فقد اعتبر الجنرال عميرام ليفين، قائد المنطقة الشمالية، أنه "في المدى الطويل لا نفقد القدرة على الردع. لقد تتابعت الأمور على نحو غير مريح. كان اتفاق أوسلو 1 و2، وكان المسار الأردني، وكانت مفاوضات مع سوريا. والطرف الثاني يقرأ الوضع ويفسره على أن إسرائيل تتخذ خطوات سريعة جدّا نحو تقديم تنازلات. لكن هذا غير صحيح. وهذا الأمر تأثير سيتخذ أبعادا حقيقية عندما يرون أن ليس في هذه المرحلة تنازلات للسوريين، وأن الجيش الإسرائيلي لن يتنازل لحزب الله".

5- ***رفع معنويات جيش لبنان الجنوبي والحلفاء في المنطقة:*** حيث يعيش هؤلاء حالة ارتباك وقلق وخوف على مصيرهم في حالة ما إذا غادرت إسرائيل المنطقة. حيث ذكر الجنرال أمنون شاحك، رئيس الأركان الإسرائيلي، في اجتماع للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أن هناك "توترات غير ودية إلى حد ما تسود بين جنوده، وأن الجيش الإسرائيلي يبذل كل شيء ممكن لإعادة الثقة إليهم، بما في ذلك زيادة رواتبهم، لكن معنوياتهم متدنية للغاية. أما السكان داخل الحزام الأمني فإن إحساسهم بالاستقرار متزعزع بسبب عدم اليقين السائد، وليس واضحا لهم ما سيحدث عندما تغادر إسرائيل المنطقة. وهذا الأمر يؤثر أيضا في جيش لبنان الجنوبي، ويعيق قدرته على تجنيد أشخاص للخدمة في صفوفه". ولذلك التقى بيريز عشية عملية "عناقيد الغضب" اللواء لحد، قائد جيش لبنان الجنوبي، ووعده بأن تضمن إسرائيل أمن رجال جيشه والسكان اللبنانيين داخل الحزام الأمني في إطار أي اتفاق إسرائيلي–سوري–لبناني.[1]

1- سويد محمود، **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض(من "تصفية الحسابات" 1993 إلى "عناقيد الغضب" 1996)**، ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ديسمبر 1996. ص ص15-21.

وفي حين أعلنت إسرائيل أن الحرب التي شنتها على لبنان في تموز 2006، أو ما أطلقت عليه تسمية "الجزاء المناسب" في رد على عملية "الوعد الصادق" التي قام بها حزب الله، كانت مجرد دفاع عن النفس لأن أسر الجنديين يشكل اعتداء مسلحا على إسرائيل وشنّ حرب عليها. حيث لخص أولمرت في أول خطاب له صبيحة الإعلان عن شن حربه على لبنان أهدافها الرئيسية بإعادة الجنديين المختطفين دون شروط مسبقة أو القضاء على حزب الله وبناه التحتية، وتغيير الواقع الذي كان قائما على الجبهة الشمالية حتى اندلاع هذه الحرب.

إلا أن ذلك يدحضه ما تم كشفه بعد هذه الحرب مباشرة من أن إسرائيل قد رتبت الأمر منذ أكثر من سنة، عندما وضعت خطة تقوم بموجبها إسرائيل باجتياح الجنوب اللبناني بشكل مباغت للإجهاز على حزب الله، لكنّ قيام حزب الله بالعملية هو الذي عجّل الهجوم الإسرائيلي ليتم قبل الموعد المحدد له.[1]

ويؤكد هذا الأمر –التخطيط الإسرائيلي المسبق للهجوم على لبنان– تقدير الموقف الذي أعدته وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية المقدم إلى مجلس الوزراء المصغر في إسرائيل(فيفري 2005)، والذي عرضه رئيس الشعبة الجنرال إلياهو زئيفي فركش، والذي قال بضرورة "إجراء عملية جراحية وحشية في لبنان حتى تتخلص إسرائيل من سوريا وحزب الله ومن الوجود الإيراني في لبنان وكذلك الوجود الفلسطيني، وذلك من خلال دعم التحرك المعادي لسوريا وإيران وحزب الله في لبنان".[2]

وفي هذا المجال أكد ماثيو كالمان Mathew Kalman، في مقالة له بعنوان "إسرائيل وضعت خطة حربها منذ أكثر من سنة"، أن الحرب التي قامت بها إسرائيل قد وضعت خطتها النهائية منذ أكثر من سنة، وأضاف أنه "في جميع حروب إسرائيل منذ عام 1948، فإن هذه الحرب كانت أكثر الحروب التي استعدت لها إسرائيل".

فالخطة الإسرائيلية المعدة سلفا قبل عام، كانت تقوم أولا على ضرب المدنيين وقصف الجسور وتدمير البنى التحتية في لبنان، وذلك من أجل أن تتحرك القوى اللبنانية

---

[1]- الحموري محمد، "إمكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان". **المستقبل العربي**، العدد 333، نوفمبر 2006. ص 86.

2- الزعبي حلمي عبد الكريم، **"تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية والإيرانية من منظور أمريكي"**. الدار العربية للدراسات والنشر، قسم البحوث الإستراتيجية والسياسية، فيفري 2005. ص 04.

المعارضة لحزب الله وتشجب تصرفه وتتخلى عنه وإحداث المزيد من الشروخ في الواقع اللبناني الهش.[1]

وإذا كانت إسرائيل قد خططت لهذه العملية قبل أكثر من سنة، فإن قرار الحرب كان قد اتخذ في إسرائيل قبل أسابيع من واقعة اختطاف الجنديين، عندما رصدت وحدة المخابرات الإسرائيلية 8200، بعض اتصالات حزب الله مع حركة حماس، أهمها ما دار في ماي 2006 وجاء فيها أن الحركة لم تستفد من التهدئة مع إسرائيل، وفي المقابل فإنها فقدت رصيدها من التأييد الشعبي، وعليه فإنها تعتزم استئناف عملياتها ضد إسرائيل لانتزاع بعض التنازلات السياسية منها. ثم ما دار من اتصالات بين كل من حركة حماس وحزب الله ومسؤولين سوريين حول تسخين الجبهة مع إسرائيل، والتعويل على محدودية ردّ الفعل الإسرائيلي على أساس ما ذكره الأمين العام لحزب الله في أحد تلك الاتصالات من ضعف رئيس الوزراء إيهود أولمرت مقارنة برئيسي الوزراء السابقين إيهود باراك وأرييل شارون.[2]

وعموما، فإن إسرائيل كانت تسعى من خلال عدوانها على لبنان إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تدمير القيادة الإيرانية في لبنان (حزب الله) قبل أن تصبح إيران دولة نووية.
2- استعادة صدقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحابات من جانب واحد من لبنان في عام 2000 وغزة في عام 2005، ومواجهة الصورة التي تظهر إسرائيل ضعيفة ومجبرة على الانسحاب حيث رأى بعض المسؤولين والضباط الإسرائيليين أن الأثر الرادع سيزداد حينما ترى الدول والشعوب العربية النطاق الحقيقي للدمار وترفض السماح لحزب الله والفاعلين الآخرين من غير الدول بالقيام بعمليات في أراضيهم بسبب التكاليف والمخاطر.
3- إجبار لبنان على أن يصبح وأن يسلك كدولة تخضع للمساءلة وأن ينهي وضع حزب الله كدولة داخل دولة.

[1]- الحموري محمد، مرجع سابق. ص ص87-88.
[2]- مسعد نيفين، "التداعيات الإقليمية: إيران". **المستقبل العربي**، العدد 332، أتوبر 2006. ص 57.

4- تحطيم أو شل حزب الله على أساس فهم أنه لا يمكن تدميره كقوة عسكرية وأنه سيستمر في كونه فاعلا سياسيا رئيسيا في لبنان.

5- إعادة الجنديين اللذين أسرهما حزب الله حيين ومن مبادلات كبيرة للسجناء الذين تحتجزهم إسرائيل، أي من دون الآلاف الذين طلبهم وحزب الله.[1]

3- الدور الإيراني في الأزمة اللبنانية:

عندما تسلمت الثورة الإسلامية زمام الحكم في إيران كان لبنان غارقا في الحرب الأهلية. وقوبلت هذه الثورة باهتمام من قبل كل طرف لبناني بحسب مصالحه وأهدافه. ففي حين رحّب القادة المسلمون بها، أظهر المسيحيون تخوفا من تعاظم الدور الإيراني في لبنان ضد مصالحهم*. وهكذا انصب الدعم الإيراني المادي والمعنوي مع مجموعات من حرس الثورة الإيرانية على الحركات الشيعية، خاصة وأن الخميني قد اعتبر لبنان والعراق قاعدتين هامتين لتصدير ثورته، فقد صرح الخميني عام 1981: "منذ البداية كانت قضايا لبنان وفلسطين جزءا من أهدافنا الرئيسية، ولم تكن بمعزل عن قضايا إيران..لبنان منا ولا فرق بين شيعة لبنان وشيعة إيران".[2]

وفي بداية التسعينيات تعززت العلاقات اللبنانية الإيرانية، وشهدت هذه العلاقات تطورا بارزا في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي. أهم سماته:

1- تطور العلاقات الإيرانية اللبنانية من علاقة بالطائفة الشيعية، إلى علاقة بين دولتين وحكومتين من جهة، وإلى علاقة الدولة الإيرانية بمختلف الطوائف اللبنانية من جهة أخرى. وعبّرت المواقف والتصريحات الإيرانية عن ارتياحها إلى أن هذا التوجه يدعم موقف إيران في المنطقة أكثر من التوجه السابق، أي التعامل مع الشيعة والمقاومة عبر سوريا، وبمعزل عن العلاقة بالسلطات الرسمية اللبنانية وبقية فئات المجتمع اللبناني. إذ أكد خاتمي للرئيس الهراوي أن "إيران تتعامل مع لبنان كدولة، وهذا الأمر يجب أن يستمر لأننا نرى أن يكون لبنان دولة قوية

---

[1]- كورد سمان أنتوني، "دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله". **المستقبل العربي**، العدد 331، سبتمبر 2006. ص ص121-126.

2- سعدي سعد، مرجع سابق. ص ص187-188.

* قامت إحدى المجموعات المسيحية المسلحة عام 1982 باختطاف أربعة دبلوماسيين إيرانيين كانوا متوجهين إلى بيروت عبر الطريق الساحلي الذي يربط بيروت بشمال لبنان.

موحدة بكل ترابها وأرضها". وفي هذه الفترة ازداد الدعم الإيراني للدولة اللبنانية من خلال عقد اتفاقيات اقتصادية، وتأليف لجنة إيرانية لبنانية مشتركة للمتابعة، والوعد ببيع النفط الإيراني للبنان بأسعار منخفضة مع تسهيلات بالدفع.

2- دعم علاقة الحكومة والجيش وبقية فئات الشعب اللبناني بالمقاومة في الجنوب. وقد عبّر خاتمي عن ذلك في أكثر من مناسبة قائلا: "نحن سعداء أن المقاومة في لبنان أصبحت مقاومة وطنية يشارك فيها الجميع، ولا شك في أن الدولة اللبنانية ساهمت في هذا الأمر، وإيران تحترم سيادة لبنان واستقلاله وسيطرته على ترابه كاملا".

3- دعم وحدة المسارين اللبناني والسوري، واعتبار أن الساحة الجنوبية والمقاومة التعبير العسكري عن هذا التلاحم. فإيران ترى أن هدف إسرائيل هو إزالة نقاط القوة في هذه المنطقة كتلك الكامنة في التنسيق اللبناني-السوري. [1]

غير أن العلاقة المميزة التي تربط شيعة لبنان بشيعة إيران، وكذا التي تربط النظام الإيراني بالحركات أو الأحزاب الشيعية، يجعل من الصعب أن تقاس العلاقات بين البلدين على المستوى الدبلوماسي فقط، بعيدا عن الامتداد الطائفي والإيديولوجي الذي يجمع بين طائفة لبنانية كبيرة (الشيعة) بإيران.[2]

فإيران تنطلق من فلسفة تقوم على أساس أن الدولة في خدمة المذهب أينما وجد، أي أنها وصية على كل الشيعة الموجودين في العالم سواء في إيران أو غيرها.[3] وعلى هذا الأساس تشكل حزب الله في لبنان باعتباره "حزب الثورة الإسلامية في لبنان"، أي كفرع من حرس الثورة الإسلامية الإيرانية. ولم يكن ذلك فقط من حيث أن قوات حرس الثورة -التي جاءت إلى لبنان إثر اجتياح 1982 وأقامت قاعدة عسكرية لها في بعلبك- قامت فعليا بتوحيد وتدريب وتأطير وتنظيم المجموعات التي صارت لاحقا حزب الله، وإنما أيضا من حيث أن الأساس العقائدي، الفكري والتنظيمي يقوم على نظرية وممارسة ولاية الفقيه، أي على الإيمان المطلق بها والانضباط التام لها والطاعة لمستلزماتها. وفي ذلك

1- محمود سويد، **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: 50عاما من الصمود والمقاومة**، مرجع سابق. ص ص80-82.
2- "لبنان وإيران من علاقة بالرعاية إلى علاقات مباشرة": **www.aljazeera.net**
3- أحمد حميد شهاب، "الإشكاليات المثارة حول المشروع النووي الإيراني والدور الإيراني"، في **"المشروع النووي الإيراني: الأبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية"**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ديسمبر 2006. ص43.

يقول إبراهيم السيد، حين كان الناطق الرسمي للحزب "نحن لا نستمد عملية صنع القرار السياسي لدينا إلا من الفقيه، والفقيه لا تعرّفه الجغرافيا بل يعرّفه الشرع الإسلامي، فنحن في لبنان لا نعتبر أنفسنا منفصلين عن الثورة في إيران. نحن نعتبر أنفسنا –وندعو الله أن نصبح– جزءا من الجيش الذي يرغب قي تشكيله الإمام من أجل تحرير القدس الشريف، ونحن نطيع أوامره ولا نؤمن بالجغرافيا بل نؤمن بالتغيير".[1]

وكانت إيران قد استفادت من العلاقات الثقافية التاريخية مع الشيعة في لبنان ومن عامل الحرمان التاريخي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي عانى منه الشيعة في لبنان دون وجود دولة حامية أو راعية لهم أسوة بالسنة أو الموارنة أو الأرثوذكس. فطرح الإيرانيون قيادتهم لشيعة لبنان، وتدخلهم بالتالي في أوضاع لبنان وذلك من خلال دورهم كمرجعية دينية (قم والمرجع المجتهد) وسياسية (ولاية الفقيه).[2]

غير أن المسألة الإيرانية تجاوزت حدود السعي إلى تصدير الثورة بالعباءة الشيعية إلى التأثير المباشر في قضايا أمن واستقرار المنطقة ككل. فإيران حاليا تلعب دورا واضحا في الأمور الداخلية لبعض الدول ومنها لبنان، وهي لا تقدم الدعم للدولة ولكن لفئات داخلية معينة مثل حزب الله وحركة أمل، الأمر الذي يهدد الشرعية السياسية لهذه الدولة ويخلق أزمات داخلية.[3]

وهنا تكمن أهمية معرفة المصالح الإيرانية في لبنان. فهل يتعلق الأمر بامتلاك ورقة يمكن أن تفيد في ردع أي هجوم محتمل ضد إيران عبر تهديد إسرائيل؟، أم أن المسألة تتعلق بالسيطرة على لبنان وإرباك المعادلات القائمة على أرضه؟. وما هي أهم الوسائل التي تستعين بها إيران لتحقيق تلك المصالح ؟.

إن المصالح الإيرانية في لبنان –حسب الدكتور وحيد عبد المجيد– نوعان: "مصالح ترتبط بطابع الدولة الإيرانية باعتبارها دولة دينية رسالية، وأخرى تتصل بدورها الإقليمي وطموحها لأن يكون هذا الدور مركزيا بما يجعلها القوة الأكبر في المنطقة. وإذا كان الشيعة في قلب النوع الأول من المصالح الإيرانية في لبنان باعتبار أن إيران هي الدولة

1- المولى سعود، "العلاقات اللبنانية الإيرانية". في **"الدور الإيراني في المنطقة...بين المصالح والهيمنة"**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أوت 2008. ص ص63-64.

[2]- المولى سعود، نفس المرجع. ص 67.

3- سليمان عادل، "دور إيران الإقليمي بين الطموحات والمحددات وانعكاساته على الأمن والاستقرار في المنطقة". في **"المشروع النووي الإيراني: الأبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية"**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ديسمبر 2006. ص 15.

الشيعية الوحيدة الآن، فحزب الله يقع في قلب النوع الثاني من هذه المصالح بوصفه رافعة أساسية لدور طهران في المنطقة –خصوصا بعد أن أصبح قوة يحسب حسابها إقليميا وليس فقط داخليا في لبنان، غير أنه لمّا كان حزب الله يتبنى نظرية ولاية الفقيه فقد تداخل دوره في مشروع إيران الإقليمي مع موقعه بالنسبة إلى الدولة ذات الطابع الرسالي".[1]

غير أن اللواء المتقاعد صفوت الزيات لا يوافق الدكتور وحيد عبد المجيد فيما يتعلق بالنوع الأول من المصالح. حيث حدّد الزيات تصوره للنظام الإيراني قائلا: "أحسب أننا في مسألة إيران أمام نظام برغماتي عملي نفعي بالدرجة الأولى في مجال السياسة الخارجية، ولسنا باليقين أمام نظام ترتبط علاقاته الإقليمية والمحلية بالناحية الإيديولوجية كما يتصور البعض، بل أن هذه الناحية بالذات والتي تعتمد فيها على تولّي وظيفة الرعاية وربما الحماية لطائفة الشيعة إسلاميا بالعامة وعربيا بالخاصة لا تعدو كونها أحد أدوات بناء الدور الإقليمي والدولي وحماية مصالح النظام العليا".[2]

واعتبر الدكتور سعود المولى أن الهدف الرئيسي للسياسة الإيرانية في لبنان يتمثل في احتفاظ حزب الله بقوته ونفوذه من خلال وزنه ودوره في البرلمان وفي الحكومة لأن هذا يعطي إيران قدرة على التوازن مع إسرائيل في حال التفكير بضربة إسرائيلية أو أمريكية لإيران فإن جبهة جنوب لبنان هي المرشحة للاشتعال والرد العنيف إلى قلب إسرائيل.

ومن خلال حزب الله وصلت إيران إلى حماس والجهاد في فلسطين ما جعلها تتحكم أيضا إلى حد ما في السياسات العربية والإسلامية حيال الصراع العربي الإسرائيلي فتفرض بالتالي توازنا مع العرب (مصر والسعودية تحديدا) يصل بها إلى التوازن مع المجتمع الدولي بخصوص ملفها النووي.

فمن خلال حزب الله وسياسات إيران في لبنان، إضافة إلى التحالف مع سوريا ودعم حركة حماس تصل طهران إلى حدود إسرائيل فتمسك بقضية المقاومة والاحتلال–لب النزاع العربي الإسرائيلي وعقدة السياسات الدولية في الشرق الأوسط– الأمر الذي يسمح لإيران أن تلعب الدور الرئيسي إقليميا ودوليا. وهذا ما أكده نواب الرئيس الإيراني محمود

1- عبد المجيد وحيد، "المصالح الإيرانية في لبنان". في **"الدور الإيرانى فى المنطقة...بين المصالح والهيمنة"**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أوت 2008. ص 59.

2- تقرير عن ندوة "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية". **المستقبل العربي**، العدد 232، أكتوبر 2006. ص199.

أحمدي نجاد، وهما السيدين مشائي وآغا زادة حين اعتبرا أن مساعدة إيران والتفاوض معها على الملف النووي قد يساعد في حل المشاكل في العراق وفلسطين ولبنان وحتى بالنسبة لأسعار النفط.[1]

ويأتي في طليعة الأهداف أو المصالح الإيرانية التي جرى تحديدها على ألسنة مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين وعلى رأسهم جورج بوش وإيهود أولمرت، صرف نظر المجتمع الدولي عن تطورات الملف النووي وردع القوى المحرضة على القيام بعمل عسكري ضد إيران سواء من داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو من خارجها، وكذا تعزيز النفوذ الإقليمي لإيران وهو هدف وثيق الصلة بأسس السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على التمدد خارج حدودها المباشرة.[2]

واعتبرت إسرائيل أنه كلما تأزم الوضع بينها وبين إيران فيما يخص مشروعها النووي، تعاظمت مكانة لبنان وفلسطين في نظر طهران، إيديولوجيا وأمنيا واستراتيجيا. فهما غطاء دفاعي، في وجه أي عملية إسرائيلية أو غربية تضربها، وجبهة محتملة الرد في حال تعرضها للهجوم.[3]

ويرى البعض أن إيران لكي تحقق مصالحها(تبعية الشيعة–طموحها لأن تصبح القوة الأكبر إقليميا–قضية الملف النووي) بمجموعة من الوسائل. إذ لجأت إيران لاستخدام الأدوات الاقتصادية المباشرة من خلال الدعم المالي المباشر للحركات أو التنظيمات الشيعية كحركة أمل وحزب الله. فمنذ بداية الثمانينات وهي تدعم قيام وتكريس وجود حزب الله كقوة فاعلة على الساحة اللبنانية ومازال هذا الدعم متواصلا حتى يومنا هذا.[4]

وهذا ما أكده الأمين العام لحزب الله السيد نصر الله عندما أعلن أن التعويضات التي دفعها الحزب للمتضررين من مواجهات حرب تموز هي من مرشد الثورة السيد على خامنئي، واصفا هذا المال بالنظيف في مقابل المساعدات الأخرى التي وصلت للحكومة اللبنانية التي يترأسها السنيورة.[5]

---

[1]- المولى سعود، مرجع سابق. ص 67.

[2]- مسعد نيفين، مرجع سابق. ص 54.

3- سيغيل ميكي، تقرير فينوغراد اغفل الدور الإيراني الجوهري في حرب لبنان الثانية: **www.voltairenet.org/article154989.html**.

4- فخر أحمد وآخرون، **"الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية"**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، جانفي 2007. ص 14.

[5] - "لبنان وإيران من علاقة بالرعاية إلى علاقات مباشرة"، مرجع سابق.

ولقد ذهب البعض إلى اعتبار أن الدعم الإيراني لحزب الله لا يقلّ عن 100مليون دولار سنويا، وأنها هي التي زودته في حربه الأخيرة ضد إسرائيل (تموز 2006) بما بين 11000 و13000 صاروخ من طرز مختلفة وبمديات متعددة وإن كان أكثرها قصير المدى ومتوسطه، وأن بعض كوادر الحرس الثوري الإيراني انتقلوا من مهام تدريب مقاتلي حزب الله إلى مهام القتال بين صفوفهم. في حين اعتبر البعض الآخر أن ما يتلقاه حزب الله من إيران لا يتجاوز 25 إلى 50 مليون دولار سنويا، تتوزع ما بين الدعم المادي والمساعدات العسكرية، هذا ما عدا الاستثمارات الإيرانية في مشروعات البنية التحتية اللبنانية في الجنوب والضاحية حيث البيئة الشعبية الحاضنة لحزب الله.[1] هذا الدعم الذي اعتبره الدكتور عادل سليمان دعما انتقائيا يهدف لدعم مصالح إيرانية أكثر مما يخدم توجهات إيديولوجية أو عقائدية كما يبدو في ظاهر هذا الدعم.[2]

أما إيران فقد اعتبرت على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أن "ما تقدمه إيران لحزب الله يدخل في باب الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي وأنه لو كان هناك دعم عسكري لكانت إسرائيل هزمت قبل ذلك بكثير". كما نفى آصفي أن لبلاده جنودا في لبنان أو أن بلاده هي مصدر الصواريخ التي أصابت البارجة الحربية الإسرائيلية ومحطة قطار حيفا كما روجت لذلك الإذاعة الإسرائيلية. [3]

وفضلا عن الوسائل الاقتصادية المباشرة التي اعتمدتها إيران لتحقيق مصالحها، ترى بعض الأطراف (لبنانية وغير لبنانية) أن حزب الله هو الوسيلة الأهم لتحقيق تلك المصالح.

وغم نفي هذا الأخير –حزب الله– ارتباطه بإيران، وذلك على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله الذي أجرى مقابلة مع جريدة حزب العمل التركي Evrensel ، نفى فيها أن يكون حزب الله يوجه من طهران لأنه منظمة لبنانية مستقلة وأنهم لا يأخذون أوامر من أحد.

وهذا ما أكدته تقارير موثوقة من مراكز دراسات إستراتيجية أمريكية وغيرها، إذ أكدت عدم تبعية مقاومة حزب الله لأي من القوى الإقليمية، من دون أن يمنع ذلك من استفادتها

[1]- مسعد نيفين، مرجع سابق. ص ص54-55.
[2]- فخر أحمد وآخرون، مرجع سابق. ص15.
[3] - مسعد نيفين، مرجع سابق. ص ص61-62.

من التسليح والخبرة من تلك القوى، ومن دون أن يمنع ذلك من استفادة تلك القوى من نتائج المقاومة في لبنان.

وهذا ما ذهب إليه أيضا الباحث المصري نصر حامد أبو زيد حيث كتب "الذين يقولون أن حزب الله ورط لبنان في حرب لصالح أطراف خارجية –إيران وسوريا تحديدا– يجب أن يراجعوا مواقفهم، فالفرق واضح بين قبول المساعدات والتبعية، والتبعية لا تحقق انتصارا أبدا".[1] واعتبر غسان بن جدّو أنه "من المعيب القول أن حزب الله هو حزب يمثل امتدادا إيرانيا عضويا في لبنان والمنطقة، ومن غير اللائق القول أن حزب الله نفّذ أجندة إيرانية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان. إن ما توافر من معطيات خلال الحرب أفاد بأن إيران كانت حريصة على تهدئة الأوضاع وليس على تصعيدها، ولم تكن راغبة في استمرار الحرب اعتقادا منها أن هذا الأمر لا يفيدها في عراكها النووي على عكس ما يتوقع البعض".[2]

غير أن فريقا من اللبنانيين يتهم حزب الله بأنه يفتقد إلى الاستقلالية في قراره، ونهوضه بأدوار ترسم له خارج لبنان. ويعتقد هذا الفريق بأن حزب الله قد خاض حربا بالوكالة (حرب تموز 2006) عن دولة إقليمية (إيران) لرفع الضغط عنها في قضية من قضايا التجاذب بينها وبين المجتمع الدولي. فهذا الفريق من اللبنانيين يعتقد أن لإيران مصالح معينة في لبنان وأن حزب الله هو الوسيلة لتحقيق تلك المصالح.[3] فقد اعتبر أمين الجميل أن غاية إيران الأساسية من لبنان هي الحصول على تبعية الشيعة وحدهم واستخدامهم في مآربها السياسية.[4]

كما اعتبر النائب الياس عطا الله –رئيس حركة اليسار الديمقراطي– أن "حزب الله هو موقع متقدم للمشروع الإيراني الذي يقوم على إبقاء الجبهة مفتوحة مع إسرائيل ما يحسن موقع طهران في عملية شد الحبال بينها وبين الغرب بالنسبة إلى الملف النووي الإيراني". والدلالة على الرابط بين إيران وحزب الله، يقول عطا الله، أن "حزب الله لا يزال يرفض الدخول في نسيج الدولة كحزب سياسي رغم دخوله الحكومة لأنه لا يزال متمسكا حتى

---

[1]- فخر أحمد وآخرون، مرجع سابق. ص 43.
[2] - تقرير عن ندوة "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية"، مرجع سابق. ص 198.
[3] - تقرير عن ندوة "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية"، نفس المرجع. ص 192.
[4] - سعدي سعد، مرجع سابق. ص 188.

الآن بالدور العسكري والإيديولوجي الذي تؤمنه إيران له". وأضاف أن حزب الله "يعمل منذ سنوات بإمكانات استثنائية مادية وعسكرية من إيران عبر همزة الوصل التي هي النظام السوري الذي لم يعد بحالة تحالف على قدم المساواة مع إيران".[1]

كما اعتبرت قوى 14 آذار أن إيران تستعمل حزب الله كذراع عسكري لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية كقوة إقليمية جديدة وكذلك لتحقيق طموحاتها النووية على المستوى الدولي، فخطف الجنود الإسرائيليين مثلا، وما نتج عنه من حرب تموز الأخيرة، كان في توقيته رسالة إيرانية للمجتمع الدولي أنها تملك ورقة عسكرية لحماية نفسها من أن تتعرض لسوء من الغرب وبوجه خاص لمفاعلها النووي.[2]

إن هذه الرؤية لعلاقة حزب الله بإيران تتوافق مع الرؤية الأمريكو-الإسرائيلية. فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن حزب الله يمثل أداة بالغة الأهمية لتحقيق المصالح الإيرانية، ولقد أكد مايكل إيزنشتاوت، مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في مقالة له نشرها في 13 جويلية 2006 تحت عنوان "حزب الله يفتح جبهة ثانية" "أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية التي ترسمها القيادة الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر، كما أن توقيت عملية حزب الله ضد إسرائيل يخدم هدف طهران الأساسي بتحويل الانتباه العالمي عن ملفها النووي".[3]

وتعتقد إسرائيل أن حزب الله والمنظمات الأخرى موجهة من إيران. فعلى حد قول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أثناء القيام بعملية عناقيد الغضب) موشي يعلون أنه "منذ نوفمبر 1995 نلاحظ جهودا تبذله جميع المنظمات الإرهابية بتوجيه من إيران لتنفيذ أكبر عدد ممكن من العمليات، سواء داخل دولة إسرائيل بواسطة حماس والجهاد الإسلامي ومنظمات الرفض، أو طبعا حض حزب الله على تصعيد الوضع في الشمال". وتعتبر إسرائيل أن الحرب التي خاضتها صيف 2006، لم تكن إلا حربا مع إيران بواسطة حزب الله الذي يمثل ذراعها في لبنان. ولقد وصف رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في

1- الدور الإيراني المتنامي يثير مخاوف الكثيرين في لبنان: **http://www.alarabiya.net/articles/2006/08/02/26272.html**

2 - "لبنان وإيران من علاقة بالرعاية إلى علاقات مباشرة"، مرجع سابق.

3- إدريس محمد السعيد، "البعد الاستراتيجي لانتصار المقاومة". **المستقبل العربي**، العدد 343، سبتمبر 2007. ص ص44-45.

26 جويلية 2006 الدور الإيراني على النحو التالي: "ترى إيران حزب الله أداة توسع تدخلها في لبنان، ووسيلة صراع مع إسرائيل والقوى المعتدلة في لبنان. وعلى هذا أسهمت إيران إلى جانب سوريا إسهاما فعالا في بناء البنية التحتية العسكرية للحزب، وأيدتا مشاركته في الحكومة اللبنانية والحياة السياسية اللبنانية، فاستفاد من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وطور قدرته العسكرية وأغدقت عليه إيران وسوريا المساعدات، وأنشئت البنية التحتية على مثال هجومي، قوامه مخزون الصواريخ، وفيها بعيدة المدى التي تبلغ شمال إسرائيل ووسطها، ومكن ذلك الحزب من التصرف بقدرة إستراتيجية على خوض معركة طويلة واستهداف السكان المدنيين، وردع إسرائيل عن خوض عملية عسكرية واسعة ضده وضد لبنان".[1]

إن تحديد أو معرفة المصالح الإيرانية في لبنان يجعلنا نتساءل عمّا إذا كان لإيران مصلحة في إرباك الوضع اللبناني الداخلي أم لا ؟.

لقد اعتبر الدكتور وحيد عبد المجيد "أن إرباك المعادلات الداخلية في لبنان ليس هدفا لإيران في حدّ ذاته ولا يرتبط بمصالحها في هذا البلد بالضرورة، وإنما قد يكون وسيلة في بعض الأحيان من الوسائل التي قد تفيد في تحقيق أهداف تتعلق بدورها الإقليمي، فإذا كان هذا الإرباك ضروريا بالنسبة إلى حزب الله وموقعه في لبنان فهو يدخل ضمن المصالح الإيرانية، ويعني ذلك أنه لا يمثل مصلحة دائمة".[2]

ولقد اعتبر المستشار وائل الأسد أن "لإيران هاجسا أمنيا، وذلك أنها محاطة بوجود عسكري في الخليج وفي العراق من جانب، وفي أفغانستان من جانب آخر، ومحاطة بقوة نووية موجودة شرقا في الهند وباكستان، وإسرائيل من الطرف الآخر، إضافة إلى الضغط على إيران فيما يتعلق بالملف النووي. وهذا ما جعل إيران تعمل على نقل المعركة وتوسعها في جبهات أخرى، فانتقل جزء من هذه المعركة للعراق وجزء منها للبنان".[3]

أما الدكتور سعود المولى فقد اعتبر أن "لبنان ما هو إلا ساحة مهمتها إدامة الصراع مع العدو الإسرائيلي على أرض الجنوب حيث بالإمكان التحكم الكامل بمجريات هذا الصراع،

---

[1]- سيغيل ميكي، مرجع سابق.
[2]- عبد المجيد وحيد، مرجع سابق. ص 59.
[3]- أحمد حميد شهاب، مرجع سابق. ص 44.

ما يعني إبقاء الدولة اللبنانية مفككة أو جعلها ضعيفة أمام قوة حزب الله والإبقاء ما أمكن على التحالف مع سوريا خدمة لهذا الهدف".[1]

<u>المطلب الثاني: دور القوى الدولية في الأزمة اللبنانية</u>

<u>1- الدور الأمريكي في الأزمة اللبنانية:</u>

إن الدور الأكبر والمحوري في الأزمة اللبنانية هو ذاك الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية. فإستراتيجية الأمن القومي التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن، تعتبر إيران وتحالفها مع سوريا وحزب الله عدوا للمصالح الأمريكية في المنطقة. ولمواجهة هذه القوى تحالفت الإدارة الأمريكية مع إحدى الكتل في لبنان(الحكومة اللبنانية) ضد الكتل الأخرى(المعارضة)، وأحبطت خططا للمصالحة، واعتبرت أن المعارضة في لبنان هي "غير شرعية وغير قانونية وشيعية".[2]

فالأزمة المحتدمة في لبنان باتت تنحصر في نظر اللبناني بعبارة: "أمريكا تعتزم قهر إيران في لبنان، وإيران تتمثل حسب المنظور الأمريكي بكل بساطة بحزب الله". فإذا كان حل الأزمة المستحكمة لن يستقيم إلا بتفاهم ما بين السلطة ممثلة برئاسة الحكومة اللبنانية وحزب الله، فإن الحل لن يرى النور مادامت الإدارة الأمريكية لا تجيز للحكومة اللبنانية الاتفاق مع حزب الله على أي تسوية لا تنزع صفة المقاومة عن هذا الحزب. من هنا أضحى الحل في لبنان رهين التفاهم ما بين الإدارة الأمريكية وإيران واستطرادا سوريا المتحالفة مع إيران.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تبتغي شيئا من لبنان بالذات، فالأكيد أنها تريد الشيء الكثير عبر لبنان من محيطه الإقليمي. فهي تمارس ضغوطا على الفلسطينيين وعلى السوريين وعلى الإيرانيين.[3]ويعتقد سليم الحص-رئيس الوزراء اللبناني السابق- أن الولايات المتحدة الأمريكية ضالعة في نشر الفتنة في المجتمعات العربية، بدءا بالعراق

---

[1]- المولى سعود، مرجع سابق. ص 69.
[2]- هاني أ.فارس، "السلسلة المتصلة بين فلسطين والعراق ولبنان". **<u>المستقبل العربي</u>**، العدد 343، سبتمبر 2007. ص37.
[3]- الحص سليم، "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني". مرجع سابق. ص ص12-13.

وفي سوريا وفي لبنان وفلسطين وهدفها الرئيسي إنشاء منطقة خاضعة للمصالح الأمريكية وتسمح بنشوء إسرائيل المهيمنة.[1]

ففشل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء عنوانا للاحتلال الأمريكي للعراق، دفع الأمريكيين إلى البحث عن فرض مشروع آخر بديل هو مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي قالت عنه كوندوليزا رايس–وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة– أنه"سوف يولد من رحم هذه الحرب"، وتقصد الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006).[2]

ويدخل هذا المشروع ضمن الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة والتي تبتغي تحقيق عدة أهداف:

- إحكام السيطرة على أهم المناطق الجيواستراتيجية في العالم.
- تعزيز الوضعية الأمريكية كقطب أوحد ومتحكم ومحتكر للنظام الدولي وآلياته.
- السيطرة على أهم منابع النفط في المنطقة وكذا خطوط نقله.

وحسب الإدارة الأمريكية فإن حزب الله في لبنان وسوريا وإيران تشكل آخر العقبات والعوائق أمام تحقيق هذا المشروع. لذلك وجب تفجير هذه البؤر الثلاث لإتاحة المجال أمام إحكام السيطرة الأمريكية على هذه المنطقة.

فبالنسبة لحزب الله، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفق مع إسرائيل على أنه يشكل الخطر الأكبر والعقبة الأقوى أمام تقدّم عملية السلام وذلك من خلال تحالفه مع من تصفها بـــ"المنظمات الإرهابية" الفلسطينية حركتي حماس والجهاد.[3]

كما أنها ترى في العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان مجرد ردّ على هجمات حزب الله. مثلا بالنسبة لعملية عناقيد الغضب 1996، حمّلت الإدارة الأمريكية المسؤولية كاملة إلى حزب الله، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر تعليقا على الوضع في الجنوب اللبناني "المشكلة أساسا نجمت عن هجمات الكاتيوشا على شمال إسرائيل" وأضاف "إن هجمات حزب الله أوجدت وضعا بالغ الخطورة". وقال الناطق باسم

[1]- هاني أ.فارس، مرجع سابق. ص39.
[2] - إدريس محمد السعيد، مرجع سابق. ص41.
2- الزعبي حلمي عبد الكريم، مرجع سابق. ص ص9-10.

الخارجية الأمريكية نيكولاس بيريتز أن "مسؤولية الجولة الحالية من القتال تقع تماما على حزب الله، لقد أطلق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل...".[1]

كما كشف تداعي أحداث الحرب الإسرائيلية (تموز 2006) على لبنان أنها لم تكن مجرد حرب إسرائيلية فقط، وإنما كانت حربا أمريكية في الأساس. فالولايات المتحدة الأمريكية خاضت في لبنان حربا بالوكالة. حيث ذهبت بعض المصادر الإسرائيلية إلى القول بأن الإطار العام لهذه الحرب وأهدافها وتسلسلها الزمني قد جرى الإعداد له في واشنطن وفي إطار لجنة الحوار الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي.[2] ويؤكد هذا الأمر ما جاء على لسان مستشار في وزارة الدفاع من أن البيت الأبيض "كان يبحث منذ بعض الوقت عن سبب لضربة استباقية ضد حزب الله" وأضاف "لقد كان هدفنا إضعاف حزب الله، والآن هناك من يقوم بهذا الأمر غيرنا".[3] واعتبر الرئيس بوش هذه الحرب على أنها جبهة جديدة في الحرب على الإرهاب، وأن إضعاف حزب الله وهزيمته يشكل انتصارا للرؤية الاستباقية لإدارته.[4]

فلقد جاء في دراسة تحقيقية للكاتب الأمريكي الشهير سيمور هارش Seymour M.Hearsh تحت عنوان "مراقبة لبنان" في مجلة نيويوركر Newyorker ، أن الإدارة الأمريكية كانت شريكا لإسرائيل في التخطيط للحرب ضد حزب الله، وكان الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني قانعين بذلك ثم لحقت بهما كوندوليزا رايس، وتم توزيع الأدوار على الفريقين الإسرائيلي والأمريكي وفقا لهذه الخطة منذ أكثر من عام.[5]

إن أهداف هذه الحرب إذن، تتعدى الانتقام لعملية "الوعد الصادق". فقد كان الهدف من شن الحرب هو تصفية المقاومة اللبنانية ونزع سلاحها وإبعادها عن الجنوب اللبناني ثم تصفية القدرات العسكرية لحزب الله كبداية لحرب أطول ضد إيران، أي تنفيذ الشق الثاني من القرار 1559. غير أن الهدف الأهم هو بناء شرق أوسط جديد من خلال حرب واسعة وشاملة تبدأ بلبنان وتمتد إلى إيران وسوريا.[6] فالإدارة الأمريكية رأت في

3- سويد محمود، **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض (من "تصفية الحسابات" 1993 إلى "عناقيد الغضب" 1996)**، مرجع سابق. ص 73.

[2] - أبو هدبه أحمد،"الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان". **شؤون الأوسط**، العدد 123، صيف 2006. ص ص51-52.

[3] - هيرش سايمور، "مصالح واشنطن في حرب إسرائيل". **شؤون الأوسط**، العدد 123، صيف 2006. ص 59.

[4] - أبو هدبه أحمد، مرجع سابق. ص 51.

[5] - الحموري محمد، مرجع سابق. ص87.

[6] - إدريس محمد السعيد، مرجع سابق. ص ص42-44.

الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة إستراتيجية سانحة من جهة لإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية في الداخل اللبناني باستبعاد كامل أو جزئي لسلاح حزب الله من معادلة القوة والتبعية وتمكين الأطراف اللبنانية الأقرب إلى الولايات المتحدة أو الأقل تهديدا لمصالحها من تحجيم نفوذ حزب الحزب ومحاصرته. ومن جهة أخرى، سعت الإدارة الأمريكية، ولا شك أن هذا كان العامل الأهم في تفسير الموقف الأمريكي وفهم مضامين الحديث عن الشرق الأوسط الجديد، إلى تغيير علاقات القوة بين المحاور الإقليمية على نحو يخصم من الرصيد الاستراتيجي لإيران وسوريا بحرق ورقة حزب الله، ويسمح باحتواء النفوذ المتزايد لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران.[1]

ويرى أحد الخبراء في شؤون الشرق الأوسط أن الإدارة الأمريكية تملك أسبابا عديدة لتأييد القصف الإسرائيلي، لكن أهمها هو أن البيت الأبيض كان أكثر تركيزا على تجريد حزب الله من صواريخه لأنه إذا كان هناك خيار عسكري ضد المفاعل النووي الإيراني، يجب أن تتخلص من الأسلحة التي يمكن لحزب الله أن يستخدمها في أي هجوم محتمل على إسرائيل. فالرئيس بوش ونائبه ديك تشيني كانا مقتنعين، بحسب مسؤولين حاليين وسابقين في المخابرات ودبلوماسيين، أن حملة هجمات جوية إسرائيلية ناجحة ضد حزب الله وضد الصواريخ المخزنة تحت الأرض والمجمعات القيادية في لبنان التابعة للحزب، ستزيل الهواجس الأمنية وتكون كمقدمة لهجوم أمريكي استباقي في المستقبل لتدمير المفاعل النووي الإيراني.[2]

أما بالنسبة لسوريا، فإنه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مصرّة على تصفية حساباتها معها على أرض لبنان، من خلال التحرك الفاعل للضغط على سوريا وإرباكها استراتيجيا. وضغطت الإدارة الأمريكية على سوريا مستخدمة المحاور التالية:

- تصعيد لهجة ومضمون القرار 1559 وتطويره إلى قرار أكثر قوة يضع سوريا أمام خيار الانسحاب أو مواجهة عمل عسكري. وفي هذا أكدت كوندوليزا رايس- وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة- أن " الولايات المتحدة مصممة على إخراج سوريا من لبنان من أجل إعادة التوازن إلى هذا البلد" وأن "لبنان الحر سيكون

1- حمزاوي عمر، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان". **المستقبل العربي**، العدد 334، ديسمبر 2006. ص 14.

[2]- هيرش سايمور، مرجع سابق. ص ص57-58.

أقدر على تحديد خياراته ومساراته بدون إملاء أو إكراه من قبل قوى خارجية هي سوريا".[1]

– إحداث اضطرابات سياسية داخل لبنان من خلال تصعيد حالة الاحتقان والتعبئة ضد سوريا وأنصارها في لبنان(السلطة اللبنانية وحزب الله). والمتابع لمسار الأحداث في لبنان وتحرك ما يسمى بقوى المعارضة الذي يتخذ خطا تصعيديا يلاحظ توافق هذا التحرك مع التحرك الأمريكي. فالإدارة الأمريكية كثيرا ما كانت تستقبل وفودا لجماعات لبنانية معارضة للوجود السوري (البطريرك صفير في فيفري 2001). وهنا اعتبر الدكتور باسكال شينيو، أحد الباحثين الفرنسيين ورئيس مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية والمستشار في وزارة الدفاع الفرنسية، أن حالة الاحتقان داخل لبنان والتي قد تتفجر على شكل حرب أهلية جديدة تستهدف تضييق الخناق على سوريا من أجل حملها على وجودها في لبنان.[2]

– تحويل لبنان إلى ساحة إضعاف لسوريا بدلا من أن يكون ساحة إسناد ودعم وعمق استراتيجي.[3]

غير أن الأمر الذي وفر فرصة حقيقية وغير مسبوقة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل اختلاق المزيد من المبررات لاستهداف سوريا هو حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث عملت الإدارة الأمريكية على توظيف هذه الحادثة في حملتها ضد سوريا.[4]

1- محي الدين طلال، **"لبنان واحتمال تفجير جولة جديدة من الحرب الأهلية: الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لحمل سوريا على الانسحاب"**. الدار العربية للدراسات والنشر، قسم البحوث السياسية والإستراتيجية، نوفمبر 2004. ص2.

[2]- محي الدين طلال، مرجع سابق. ص 02.

[3]- الزعبي حلمي عبد الكريم، مرجع سابق. ص ص9-10.

[4] - الزعبي حلمي عبد الكريم، نفس المرجع. ص 01.

المبحث الأول: المساهمات الداخلية لحل الأزمة اللبنانية:

كانت الرؤية اللبنانية لحل النزاع اللبناني–الإسرائيلي يتلخص في التطبيق الكامل للقرارات الأممية وخاصة القرار 425 المتعلق بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية والعودة إلى الالتزام باتفاق الهدنة لعام 1949[1]. ورغم الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، في ماي 2000، فإن الهجمات الإسرائيلية ضد لبنان لم تتقطع، ولهذا السبب طرح لبنان خطة أو مشروعا لحل النزاع مع إسرائيل وهي "خطة النقاط السبع".

أما بالنسبة للأزمة السياسية الداخلية فقد كانت هناك عدة مبادرات رسمية وغير رسمية لحل الأزمة خاصة منها أزمة الرئاسة بعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود. ومن أهم هذه المبادرات، مبادرة العماد ميشال عون؛ مبادرة سليم الحص ومبادرة نبيه بري.

المطلب الأول: خطة النقاط السبع وحل النزاع اللبناني–الإسرائيلي:

أطلق فؤاد السنيورة، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، خطة النقاط السبع في مؤتمر روما في 26 جويلية 2006. ونصت على المطالبة بوقف إطلاق نار فوري وشامل وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:

1– التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.

2– انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

3– التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، علما أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين، كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

1- تنص اتفاقية الهدنة على ما يلي: 1- لا يجوز لأي من القوات البرية والبحرية والجوية العسكرية أو شبه العسكرية لأي من الفريقين، بما في ذلك القوى غير النظامية أن تقترف أي عمل حربي أو عدائي ضد القوى أو شبه العسكرية للفريق الآخر، ، أو ضد مدنيي أرض واقعة تحت سلطانه، أو أن تتعدى أو تجتاز لأي هدف من الأهداف سواء في المجال الجوي للفريق الآخر، أو مياهه الإقليمية ثلاثة أميال من الخط الساحلي. 2- الخط الفاصل للهدنة هو الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين. 3- انسحاب كل القوى العسكرية للفريقين على طرفي الحدود إلى عمق 25 كم، وألا يكون في هذه المساحة سوى 1500 جندي إسرائيلي، ومثله في الجانب اللبناني مع أسلحة خفيفة، وبرعاية لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

4- بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية، مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية، كما اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف.

5- تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقا للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة لتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

6- التزام الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام 1949 وتأمين الالتزام بمضمون هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

7- التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها البلد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.[1]

حظيت خطة النقاط السبع بإجماع لبناني. فقد اعتبر الرئيس إميل لحود "أن مشروع النقاط السبع الذي تقدم به لبنان، وقرار إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، هما ركيزة مهمة لحل الأزمة الحالية..."

كما جدد مجلس الوزراء الذي عقد جلسة له في 05 أوت 2006 "تمسكه بإجماعه وإجماع سائر اللبنانيين على النقاط السبع التي طرحها رئيس المجلس فؤاد السنيورة في مؤتمر روما". وفي 06 أوت 2006 طالب رئيس مجلس النواب نبيه بري وزراء الخارجية العرب الذين كانوا سيعقدون اجتماعهم في بيروت في اليوم التالي (07 أوت) "بموقف عملي لإنهاء الأزمة مع إسرائيل عبر المساعدة على تطبيق خطة النقاط السبع التي قدمتها الحكومة اللبنانية"، وأضاف أنه يأمل في " أن يعاد النظر في مشروع قرار مجلس الأمن بما يتلاءم وينطبق مع النقاط السبع لأن لبنان كل لبنان يرفض أي كلام وأي مشروع قرار خارج عن إطار هذه النقاط السبع".[2] ووافقت قيادة حزب الله على خطة النقاط السبع

1- "نص قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري": **http://www.sourakia.net/view.php?id=14208**
2- خشّان فارس، "انقلاب لحود على النقاط السبع يُنهي الثقة بتعهدات قوى 8 آذار":
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=225181

الشاملة لوقف إطلاق النار التي تقدم بها رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بعد انطلاق النزاع بفترة قصيرة. وقد أعرب وزيرا حزب الله في الحكومة عن تحفظات الحزب بشأن بعض بنود الخطة، لكن حزب الله ارتأى القبول بها تعزيزا لقيام جبهة لبنانية موحدة، وبحسب وزير الطاقة محمد فنيش وهو عضو في حزب الله، الذي شارك في المداولات الحكومية، فإن الحزب وافق على خطة السنيورة وذلك "لمنع تحويل معركتنا مع إسرائيل إلى نزاع داخلي، وكي لا نتهم بأننا نعرقل الجهود التي من شأنها الحد من الخسائر في لبنان"،[1] ودعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله "الحكومة اللبنانية إلى مزيد من الصمود السياسي وإلى التمسك بخطة النقاط السبع التي أجمعنا عليها كلبنانيين لأن أي تجاوز لبنود هذه الخطة التي اعتبرت في رأينا تحفظ الحد الأدنى من الحقوق والمطالب هو خروج على الإجماع الذي كنا جميعا حريصين عليه في كل المراحل السابقة".

غير أن الإجماع اللبناني على مشروع النقاط السبع لم يدم طويلا، فقد أعلن الوزير المستقيل محمد فنيش في 06 ماي 2007 أنه "لم يتم الاتفاق يوما على النقاط السبع" وأضاف في 08 ماي 2007 "أن النقاط السبع بدأت حكايتها عندما زارت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لبنان في الأسابيع الأخيرة ما قبل انتهاء عدوان تموز وطرحت مجموعة من النقاط بعنوان مبادرة حل". وبرر حزب الله موقفه هذا بأن خطة النقاط السبع لم تكن لتقر لولا الضغوط التي تعرضت لها الحكومة أثناء الحرب، وحاجة هذه الحكومة إلى موقف لبناني مجمع عليه يوقف النار والدمار، وأن الوزراء الشيعة المستقيلين "وافقوا على أخذ العلم بالخطة وليس على الخطة نفسها لأن المناقشة ستكون في مجلس النواب"، واستطرادا فإن صدور القرار 1701 ألغى هذه الخطة، واستنفذ أغراضها.[2]

وكما حظيت خطة النقاط السبع، أول الأمر، بإجماع لبناني، فإنها لقيت ترحيبا على المستوى العربي. فقد أكد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الدعم المصري الكامل للشعب اللبناني وحكومته، وتأييده الموقف اللبناني المتمثل في النقاط السبع التي طرحها رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في روما لحل الأزمة الراهنة والتي أقرها مجلس

1- سعد غريّب أمل، "وجهة نظر حزب الله (2)":
http://www.al-akhbar.com/ar/node/2283
2- شامية فادي، "ماذا يعني نقض الإجماع حول النقاط السبع؟!":
http://www.yabeyrouth.com/pages/index2021-18.htm

الوزراء اللبناني. كما أكدت الجامعة العربية مساندتها للبنان من خلال التأكيد على التزام الدول العربية بتوفير الدعم السياسي الكامل للحكومة اللبنانية وما طرحته في برنامج النقاط السبع.[1]

المطلب الثاني: المبادرات الداخلية ومحاولة حل الأزمة السياسية اللبنانية (أزمة الرئاسة):

بدأت الأزمة السياسية في لبنان في نوفمبر 2007 عندما انسحب جميع الوزراء الشيعة (05) ووزير مسيحي واحد من حكومة السنيورة، بسبب مطالبة المعارضة بتمثيل حاسم يعطيها حق تعطيل القرارات في الحكومة، ثم أعقبتها أزمة انتخاب رئيس جديد خلفا للرئيس المنتهية ولايته إميل لحود. ولإنهاء هذه الأزمة كانت هناك محاولات عديدة أهمها المبادرات التالية:

** مبادرة ميشال عون:*

أعلن زعيم التيار الوطني الحر العماد ميشال عون عن مبادرة وصفها بالإنقاذية، يرشح بموجبها مرشحا من خارج تياره لرئاسة الجمهورية، على أن يرشح زعيم الأغلبية النيابية سعد الحريري رئيسا للحكومة من خارج تياره أيضا.

وجاء في نص المبادرة أن عون "يسمى مرشحا لرئاسة الجمهورية من خارج تكتله وتياره ويلتزم هذا المرشح مضمون وثيقة التفاهم مع حزب الله، وينتخب من مجلس النواب".

وأن فترة رئاسة ذلك المرشح "تنتهي بعد إجراء الانتخابات النيابية المقبلة على أن يتأمن النصاب الدستوري –الثلثان– حينها لانتخاب خلفه". وبالنسبة لتيار 14 آذار فعرض عون عليه تسمية رئيس حكومة توافقي ملتزم بالمحكمة الدولية.

وطالب زعيم التيار الوطني الحر في مبادرته بتشكيل "حكومة وفاق ووحدة وطنية نسبية بحسب تكوين المجلس النيابي أي 55% للموالاة و45% للمعارضة".[2]

وفي حين وصف عون مبادرته بأنها "متوازنة وتحفظ حق الجميع ومخرج مشرف للأزمة" بين الأطراف السياسية لاختيار مرشح توافقي خلفا للرئيس إميل لحود، رفضت قوى 14

---

[1]- خشّان فارس، مرجع سابق.

2- " مبادرة رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون":
http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=86254

آذار التي تمثل الأغلبية النيابية هذه المبادرة، كما أكدت رفضها المطلق "أي تجزئة لولاية رئيس الجمهورية المؤكدة بست سنوات وفقا لنص المادة 49 من الدستور، وتعتبر أن أي اقتراح بهذا الشأن هو اعتداء مباشر على موقع الرئاسة الأولى". كما اعتبرت أن "أي إجراء على غرار ما يلوح به البعض سيسقط في خانة الجرم الدستوري" في إشارة إلى التلويح بتشكيل حكومة في حال عدم الاتفاق على خلف للرئيس لحود".[1]

***** مبادرة سليم الحص:***

أرجع رئيس وزراء لبنان السابق سليم الحص السبب الرئيسي في استمرار الأزمة اللبنانية إلى إصرار الأطراف على تكوين حكومة من 30 وزيرا، معتبرا أنه "لا يرى ضرورة لذلك".

واقترح الحص مبادرة لحل الأزمة السياسية بالبلاد تركز على تكوين الحكومة من 16 وزيرا بدلا من 30 وتطبيق المبادرة العربية شرط أن يكون رئيس الوزراء محايدا وتوافقيا.

وأضاف أنه بهدف ألا يكون للفريقين المتصارعين حق الاستئثار بالقرارات أو تعطيلها، اقترح توزيعا يشمل ستة وزراء للأكثرية وخمسة للمعارضة وخمسة للرئيس.[2]

وتتضمن مبادرة سليم الحص العناصر التالية:

أولا: دعوة رئيس الجمهورية أن يعلن، على الوجه الذي يراه ملائما، أن الحكومة القائمة، بعدما فقدت شرعيتها ودستوريتها سندا للفقرة «ي» من مقدمة الدستور ونص المادة 95 من الدستور، وبعد أن ارتكبت خرقا دستوريا صريحا بمخالفة نص المادة 52 من الدستور في التعاطي مع مشروع المحكمة الدولية، أضحت (أي الحكومة) في حكم المستقيلة ولم تعد تستطيع سوى تصريف الأعمال بأضيق المعاني. هكذا يعترف رئيس الجمهورية بوجود حكومة تصرف الأعمال فيوافق على ما يصدر عنها في هذا الإطار.

1- "قبل ساعات من انتهاء ولاية إميل لحود والأكثرية ترفض مبادرة عون":
http://www.arabrenewal.org/blogs/2187/PEa-OCUCE-aa-CaEaCA-aeaCiE-Aaia-aIaeI-aeCaABENiE-ENYO-aECINE-Uaea.html
2- "الحص يقترح مبادرة لحل الأزمة السياسية بلبنان":
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1075629

ثانيا: دعوة المعارضة إلى الإقلاع عن المطالبة بحكومة وحدة وطنية، وبالترفع تاليا عن المشاركة في الحكم والركون إلى موقع المعارضة البناءة لحكومة فقدت شرعيتها ودستوريتها وأضحت في حكم المستقيلة بحيث تقتصر أعمالها بالضرورة على تصريف الأعمال. على أن تعود المقاومة إلى الاعتصام بموقع التصدي للتهديد الصهيوني. واعتبر الحص أنه "ليس من الضروري تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم مختلف أطراف الساحة السياسية. فصيغة الائتلاف في تشكيل الحكومات ليست هي القاعدة وإنما هي الاستثناء. ففي الممارسة الديمقراطية يكون هناك عادة سلطة وفي المقابل معارضة. ولا تجتمع القوى المتعارضة في حكومة واحدة إلا في حالات استثنائية، وبخاصة إثر حروب أو أزمات وطنية. فتشكل حكومة الوحدة الوطنية من ائتلاف القوى المختلفة من أجل طي صفحة الماضي ومسح رواسب الحروب أو الأزمات ومن ثم فتح صفحة جديدة وشق آفاق التغيير والإصلاح تأسيسا لغد أفضل».

ثالثا: تستمر المساعي لتصحيح الوضع الحكومي بمنأى عن أي أعمال تصعيدية أو أي ممارسات من شأنها المس بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي العام أو شله أو حتى عرقلته.

رابعا: يتفق على آلية لإعادة تشكيل المجلس الدستوري. فقد أحدث غيابه فراغا رهيبا في الحياة العامة في لبنان، والحكومة مسؤولة مع المجلس النيابي عن هذا التقصير الفادح.

خامسا: ندعو رئيس مجلس النواب إلى إحياء مؤتمر الحوار الوطني بعد توسيع إطار التمثيل فيه، فيؤمن هو حلقة الاتصال المفقودة حاليا بين أطراف النزاع ويقوم بدور المتابعة لتطبيق كل ما سلف على قاعدة التوافق حتى الوصول إلى تصحيح الوضع الحكومي. ويكون على جدول أعماله بطبيعة الحال سائر القضايا العالقة، ومنها قانون الانتخابات النيابية والانتخابات المبكرة والتوافق على رئيس مقبل للجمهورية والملف الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي».[1]

<u>مبادرة نبيه بري:</u>

طرح رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري مبادرة لنزع فتيل الفتنة حسب ما جاء في خطابه. وتقضي المبادرة بتنازل المعارضة عن مطالبتها بتشكيل حكومة " وحدة وطنية "

1- "الحص يعلن «مبادرة تسوية للأزمة» في لبنان: إحياء الحوار الوطني بعد توسيع إطار التمثيل فيه: دعا لحود إلى إعلان الحكومة مستقيلة والمعارضة للكف عن المطالبة بحكومة وحدة وطنية":
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=398557&issueno=10254

مقابل تنازل الأغلبية عن احتمال انتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة أي بأصوات 65 نائباً فقط وبالنصاب ذاته خلافاً لشرط المعارضة بألا يتم انتخاب الرئيس بنصاب أقل من الثلثين.[1]

عبر رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة عن تأييده لمبادرة نبيه بري التشاورية معتبرا أن "كل حوار هادئ ومسؤول تسهم في السلام الوطني، والتقدم الوطني وينسج آفاقا واعدة لمستقبل لبنان وتعزيز حرياته وسيادته وعيشه المشترك". وأضاف السنيورة أنه "من المناسب من أجل الشمول وتعزيز الصدقية والتواصل أن يتضمن جدول أعمال الحوار بالإضافة إلى ما اقترحه دولة الرئيس بري الأمور التالية:

أولا: التأكيد على الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في الحوار الوطني السابق، والبحث في المعوقات التي حالت دون تنفيذها، وكيفية تجاوزها باتجاه المزيد من التوافق الوطني، ومن تحصين البلاد وتآلف أبنائها وصون أمنهم وحرياتهم وديمقراطية نظامهم توصلا إلى كيفية تنفيذها.

ثانيا: ضرورة اعتبار العدوان الإسرائيلي على لبنان موضوعا رئيسيا بين موضوعات الحوار التشاوري للبحث في نتائجه وآثاره ودروسه، بما يخدم أمن لبنان وانتماءه العربي، ويدفع باتجاه التضامن الوطني والقومي، وحسن العلاقة بالمجتمع الدولي.

ثالثا: ضرورة التأسيس في التشاور على برنامج النقاط السبع التي أجمع عليها مجلس الوزراء واللبنانيون وجرت مخاطبة العرب والأوروبيين ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي من خلالها وحازت على تأييدهم بما يخدم قضية التوافق الوطني وتعزيز قيام الدولة اللبنانية وحسن اضطلاعها بالمهام والأعباء الملقاة على عاتقها.

رابعا: متابعة بحث أزمة الحكم في البلاد، باعتبار هذا الموضوع مدخلا ضروريا لتجاوز الاستقطاب السياسي وترجيح علاقات التوازن والتلاقي الوطني على القواسم المشتركة والتاريخية للبنان شعبا ودولة ونظاما ومؤسسات دستورية.[2]

1- مصطفى عبد الغني، "مبادرة بري": **http://www.elaph.com/ElaphWeb/AsdaElaph/2007/9/260624.htm**

2- "رئيس مجلس الوزراء يعلق على مبادرة الرئيس بري":
www.pcm.gov.lb/.../20061025بيانالمكتبالاعلاميحولمبادرةالرئيسبري.pdf

ويرى السنيورة أن معالجة العلاقات السورية اللبنانية سوف تؤدي إلى استعادة المؤسسات الدستورية في لبنان لدورها وإلى تعزيز دور الدولة اللبنانية التي عانت من عمليات إفراغ لمضمونها.[1]

المبحث الثاني: المبادرات الخارجية لحل الأزمة اللبنانية:

في كل مرة كان المجتمع اللبناني يخوض غمار تجربة حرب أهلية أو حتى أزمة سياسية معينة، كان الخروج منها يتطلب تدخل قوة خارجية وأحيانا قوى، لتفرض عليه سلما كان من الصعب على القوى المحلية–المتعادلة القوى عموما والمشحونة بأجواء التنافس والصراع– أن تصل إليه وحدها في لبنان. ومن أجل حلحلة الوضع المستعصي في لبنان، تمت الاستعانة بعدد من القوى الخارجية. وكانت الاستعانة تتم أحيانا بطلب رسمي، وأحيانا بطلب من إحدى الفئات المتصارعة.[2]

المطلب الأول: المساعي الدولية لحل الأزمة اللبنانية:

لقد تعددت المبادرات الدولية لحل الأزمة في لبنان نظرا إلى تعقدها وتشابك عناصرها وكذلك تعددها، فكانت هناك محاولات لحل النزاع اللبناني الإسرائيلي وكذلك المشكلات الداخلية اللبنانية.

فبالنسبة **للنزاع اللبناني الإسرائيلي**، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية بوساطتها بين لبنان وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في 31 جوان 1993 إلى ما عرف باسم تفاهم تموز، وهو اتفاق شفهي أنهى الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني الذي بدأ في 25 جوان/تموز 1993، والذي عرف باسم عملية تصفية الحسابات. ويقضي هذا التفاهم بوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل مقابل تعهد إسرائيل بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين.[3]

وبالنسبة للمبادرات الدولية التي أثمرت تفاهم نيسان في 26 أفريل/نيسان 1996، بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان في أفريل 1996، بدءا بعناقيد الغضب يوم 11

1- "مساع رسمية لحل الأزمة في لبنان":
www.aljazeera.net/NR/exeres/976B0C76-A4EB-4CA7-89A3-4E5A6FF6F568.htm.
2- بشور معن، "مستقبل العلاقات اللبنانية السورية". مرجع سابق. ص ص152-153.
3- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء 17، مرجع سابق. ص 814.

أفريل، ثم مجزرة قانا يوم 18 أفريل ضد مقر الأمم المتحدة الذي كان يحوي لاجئين لبنانيين. فقد كانت فرنسا هي السباقة إلى إيفاد وزير خارجيتها هيرفيه دو شاريت إلى المنطقة، بينما امتنع المسئولون الأمريكيون من التدخل المباشر وكأنهم يمنحون القوات الإسرائيلية فرصة لإنجاز مهمتها، وتوفير الظروف التي تخدم معركة شمعون بيريز لرئاسة الحكومة، مقدمين لهما دعما سياسيا من خلال التصريحات المتعاقبة التي تحمل حزب الله مسؤولية بدء الحوادث. ولم يصل كريستوفر إلا بعد مجزرة قانا، واكتظاظ ساحة الصراع بممثلي الدول الكبرى والإقليمية المعنية: وزيرة خارجية إيطاليا– رئيسة الاتحاد الأوروبي، وزير خارجية روسيا، ووزير خارجية إيران.

حاول بيريز أن يحصر المساعي الدائرة بشخص كريستوفر، على أساس أن الولايات المتحدة وحدها قادرة على إنجاز اتفاق. ولقي ذلك معارضة من لبنان وسوريا المعنيين مباشرة إلى جانب إسرائيل، ومن إيران التي شكل وجود وزير خارجيتها في دمشق عاملا مساعدا نظرا إلى علاقاتها الخاصة بحزب الله. فقد قال بيريز في مؤتمر صحافي عقده مع كريستوفر بعد محادثتهما في القدس: "يجب أن تكون هناك قناة واحدة فقط لإجراء المساعي الدبلوماسية لوقف إطلاق النار، وهذه القناة يجب أن تتحلى بالخبرة والميكانيكية اللازمة لهذا العمل. وأن الولايات المتحدة هي المؤهلة لذلك وعلى كل الأطراف العمل عبر هذه القناة".

وعلى الرغم من أن السياسة الفرنسية حافظت على توازنها بين أطراف النزاع، متسلحة بصداقة شبه متكافئة مع كل من لبنان وإسرائيل وسوريا، فإن الانحياز الأمريكي الكامل إلى إسرائيل رجح الأخذ بالمبادرة الفرنسية كنص أولي قابل للتعديل في ضوء الاتصالات الجارية.

وعلى هذا جاء نص تفاهم نيسان متفقا مع المشروع الفرنسي لجهة الامتناع من القيام بأي عمل من شأنه الإضرار بالسكان المدنيين اللبنانيين والإسرائيليين على السواء، من دون إلزام حزب الله بالامتناع "من شن عمليات ضد الجنود الإسرائيليين في الجنوب اللبناني"، كما جاء في مسودة المشروع الأمريكي. كذلك حرصت فرنسا على تأكيد دور الحكومة اللبنانية في المفاوضات وفي نص التفاهم كي تستعيد هذه الحكومة المبادرة في مسؤوليتها عن المنطقة المحتلة.

وأدت الجهود المتضافرة الفرنسية/الأوروبية والسورية/اللبنانية إلى توازن آخر في النص على أن "الجماعات المسلحة" في لبنان لن تنفذ هجمات داخل إسرائيل، يقابلها أن "إسرائيل والمتعاونين معها" لن يطلقوا النار على المدنيين اللبنانيين..". كذلك نجحت الدبلوماسية الفرنسية في أن تكون فرنسا عضوا في مجموعة المراقبة، ثم في تناوب رئاستها مع الولايات المتحدة.[1]

أما حزب الله فقد اعتبر أن الدور السوري كان الأهم في بروز هذا الاتفاق إضافة إلى الدور الإيراني. حيث قال حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله في حديث صحافي لجريدة السفير في 30 أفريل 1996 أنه: "صحيح أن الحكومة اللبنانية كانت شريكة في المفاوضات. ولكن نحن وهم نعرف أن المفاوض الحقيقي والقوي ومن استطاع ببرودة أعصاب وشجاعة وخبرة ودقة وبواسطة إشرافه الواسع على ما يجري في المنطقة وفهمه لاحتمالات وحسابات الربح والخسارة كان الرئيس الأسد والنتيجة التي تم التوصل إليها من خلال هذا الاتفاق، كان الدور الرئيسي فيها لشخص الرئيس الأسد الذي كان محاورا ومفاوضا مباشرا. ونحن نعرف أن موقع الرئيس الأسد هو موقع المدافع عن لبنان والمتبني للمقاومة، هو في الحقيقة ليس وسيطا إنه طرف في نهاية المطاف...إيران أيضا وضعت على هذا الصعيد كل ثقلها واستخدمت كل علاقاتها مع الأوروبيين والروس والدول الأخرى التي يمكن أن يكون لها تأثير على هذا الصعيد..".[2]

و تضمّن تفاهم نيسان أربعة بنود وهي كالتالي:

أ – "لن تنفّذ المجموعات المسلّحة في لبنان هجمات على إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا أو أي نوع آخر من الأسلحة". وهذا البند الموضوع لمصلحة إسرائيل مشروط بـــ:

– إن الهجمات، بالكاتيوشا أو غيره، غير مسموح بها على إسرائيل. وهذا يعني أنها واردة على الأرض اللبنانيّة المحتلة ضد الجندي الإسرائيلي، وأنها واردة أيضاً ضد جيش لحد على الأرض اللبنانية.

– إن هذه الهجمات واردة كذلك على أي مدني لبناني يتعامل مع العدو الإسرائيلي أو مع جيش لحد. وعلى هذا الأساس فإنّ كلّ الهجمات التي حصلت أو قد تحصل على

1- سويد محمود، **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض(من "تصفية الحسابات" 1993 إلى "عناقيد الغضب" 1996)**، مرجع سابق. ص ص27-29.

2 - سويد محمود، نفس المرجع. ص 231.

عناصر جيش لحد أو الجيش الإسرائيلي في لبنان لا تعتبر اختراقاً لتفاهم نيسان.
ب – "لن تطلق إسرائيل والذين يتعاونون معها أي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنيّة في لبنان". والواقع أن هذا البند يتفق مع الأحكام الدولية لهذه الجهة. فاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 التي تتعلّق بحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال تنصّ على ضرورة حماية المدنيين بما يؤمّن سلامتهم الشخصية وحماية ممتلكاتهم. وتلتزم القوة القائمة بالاحتلال(إسرائيل) بعدم تشتيت عائلاتهم وعدم نقلهم إلى أماكن خطرة وعدم تغيير وضعهم الديمغرافي وعدم إلحاق أي من الأرض المحتلة بإقليم الدولة القائمة بالاحتلال.

والمعروف أن إسرائيل أبرمت معاهدة جنيف الرابعة منذ العام 1951. وبذلك فإنّ التزامها بهذا الموجب هو التزام مزدوج: بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وبمقتضى النصّ التعاقدي الوارد في تفاهم نيسان. أما عبارة "الذين يتعاونون معها" الواردة أعلاه فإنها غير مقبولة على الصعيد القانوني. فالتعاون مع إسرائيل يشكّل جريمة بنظر القانون اللبناني. وعلى هذا الأساس صدر عدد من الأحكام القضائية المتعلّقة بهذا الشأن والتي قاضت قادة جيش لحد بسبب تعاونهم مع العدو وعمالتهم له.

ج – "بصورة أعمّ، يتعهّد الطرفان عدم تعريض المدنيين، أيّاً كانت الظروف، للهجمات وعدم استخدام المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية مركزاً لانطلاق الهجمات.

ويشتمل هذا البند على عدد من الأمور التي يقتضي توضيحها ومنها:

– إن الهجمات، هنا، ليست محظورة في المطلق. وإذا جرت، فيجب أن تكون بمعزل عن المناطق المدنية والمنشآت الصناعية والكهربائية. أما تحديد انطلاق هذه الهجمات فقد حاولت إسرائيل، جاهدة، توسيع تفسير هذه العبارة كي تشمل انطلاق الأشخاص من هذه الأماكن المأهولة. إلاّ أن التفاهم واضح لهذه الجهة: فالمقصود هو انطلاق الهجمات وليس انطلاق الأشخاص.

– ويتضح في ضوء هذا التفسير مدى التزام المقاومة اللبنانية أحكام هذا البند وعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لتعريض المدنيين اللبنانيين لأي هجوم انتقامي من دون أن تكون مسؤولة قانونياً عنه.

د – "من دون انتهاك التفاهم، ليس فيه ما يمنع أي طرف من ممارسة حقّه المشروع في الدفاع عن النفس".[1]

وتفاهم نيسان يشكّل الاتفاق المكتوب الثاني(بعد اتفاق الهدنة لعام 1949). فهو يمثل اتفاقا دولياً أو التزاماً ثنائياً على الأقل بين لبنان وإسرائيل، وذلك لأنه نص مكتوب، محدّد وملزم للجانب الأميركي الذي أعلنه، كما ورد في سطره الأول، وللجانبين اللبناني والإسرائيلي بعد أن صدّق مجلسا الوزراء في البلدين على هذا التفاهم. وتفاهم نيسان، إلى جانب ذلك، يشكّل معاهدة دولية تشارك في آليتيها (الأمنية والاقتصادية) دول أخرى تلتزم أحكامها وتسعى إلى تطبيق سليم لشروطها. والدول هي الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا. وهي ليست مجرّد شاهد على الالتزام الثنائي اللبناني–الإسرائيلي وإنما هي معنيّة بالتنفيذ أيضاً.[2] ومع ذلك فإن هذا الاتفاق ليس له نفس أهمية اتفاق الهدنة ولا قرار مجلس الأمن رقم 425 ولا يحل محلهما، حيث اعتبر وزير الخارجية اللبناني فارس بويز أن "هذا التفاهم لا يحل محل العملية السياسية التي تبقى هي جوهر الحل، بمعنى أنه تفاهم لا يدعي احتلال موضع أو مكان القرار 425، أو عملية السلام المبنية على حتمية الانسحاب الإسرائيلي، إن هذا التفاهم يدعي إدارة وحصر الإطار الأمني بانتظار التوصل إلى عملية سلام جذرية وجوهرية".

وتفاهم نيسان يختلف شكلا ومضمونا عن تفاهم تموز 1993. فحسب وزير الخارجية اللبناني فارس بويز إن "ما يميز هذا التفاهم بالشكل عن "تفاهم تموز" هو أنه مكتوب أولا ، بينما كان تفاهم تموز ضبابيا شفويا، ثانيا ما يميزه هو أن الدولة اللبنانية هي المؤتمنة على حق المقاومة وهي صاحبة هذا الحق، بمعنى أنها فريق أساسي في هذا التفاهم في هذا التفاهم بينما كانت غائبة عن التفاهم السابق".[3]

وفي عرضه لوجهة النظر الإسرائيلية حيال تفاهم نيسان، في 26 أفريل 1996، اعتبر أوري لوبراني، منسق الأنشطة الإسرائيلية في جنوب لبنان، أن "هذا الاتفاق مكتوب ويرضي جميع الأطراف، في حين كان اتفاق تموز عرضة لخروقات وشفويا ومبهما وعرضة لتفسيرات واسعة ومتناقضة".

1- المصري شفيق، "تفاهم نيسان في أبعاده القانونية": **http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1334**
2- المصري شفيق، نفس المرجع.
3 - سويد محمود، مرجع سابق. ص ص213- 214.

وأشار إلى "الاختلافات بين التفاهمين من حيث الفحوى:

1- منع المس بالمدنيين في أي ظرف كان: وهذا أحد البنود المهمة التي يتضمنها الاتفاق الجديد...وهذا يعني جميع المدنيين بما في ذلك سكان المنطقة الأمنية الأمر الذي لم يرد ذكره في الاتفاق السابق.

2- تحقيق الهدف من "عناقيد الغضب" بمنع أي قصف في اتجاه إسرائيل. معلوم أن إطلاق صواريخ الكاتيوشا كان ممنوعا عام 1993. وهو ممنوع الآن كذلك كهدف أول لـــ"عناقيد الغضب". والتفاهم الحالي لا يعود ويمنع إطلاق الكاتيوشا فحسب، بل يوسع هذا المنع ليشمل كل أنواع إطلاق النار من أي سلاح، فضلا عن المنع المطلق لمهاجمة المدنيين. وتشكيل آلية للإشراف على ذلك، ينسجم ومنع إطلاق النار على إسرائيل ويعززه.

3- الحكومة اللبنانية باتت طرفا مباشرا في التفاهم الجديد: فهذه الحكومة التي كانت غائبة عن تفاهم تموز 1993 باتت الآن طرفا رئيسيا في التفاهم الجديد. هذا الأمر يضع على اللبنانيين مسؤولية وتعهدا مباشرين لتحقيق الاتفاق ولجم "حزب الله" عن اختراقه. وكل ما سيفعله الجيش اللبناني أو لا يفعله سيكون له وزن حاسم في هذا الموضوع. وما من شك أن إسرائيل ستراقب بلا انقطاع مدى نجاح الجيش اللبناني وقدرته على النهوض بمسؤوليته.

4- منع تنفيذ عمليات عسكرية في مناطق مدنية: إن إحدى نقاط الضعف لاتفاق تموز 1993 هي تمكن حزب الله من نصب شبكة إرهابية واسعة وفاعلة وسط تجمعات سكنية وتعريض حياة السكان وأملاكهم للخطر. والبند الثالث في الاتفاق يمنع استغلال تجمعات المدنيين منطلقا للعمل الإرهابي.

5- إقامته آلية لإشراف دولي: هذا التفاهم الجديد يختلف عن سابقه في إقامته آلية دولية في شكل مجموعة من الدول تقوم بالإشراف على مراقبة تنفيذه وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية."[1]

وكما لقي هذا التفاهم قبولا على المستوى اللبناني خاصة حزب الله، الطرف الرئيسي في النزاع مع إسرائيل، حيث قال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في مؤتمر

[1] - سويد محمود، نفس المرجع. ص ص235-236.

صحافي في 26 أفريل 1996 أن : "التفاهم الذي أعلن عنه اليوم بالنسبة إلينا نعلن التزامنا بمضمون هذا التفاهم الذي نرى فيه عودة إلى تفاهم تموز مع آلية وضمانات".[1] حظي تفاهم نيسان بدعم إقليمي ودولي كاملين، بدءاً بموقف الإدارة الأميركية، التي اعتبر وزير خارجيتها آنذاك وارن كريستوفر أن "التفاهم الذي تم التوصل إليه حقق عددا من الأهداف المهمة. لقد أنهى الأزمة، وهو يوفر حماية للمدنيين على جانبي الحدود الإسرائيلية اللبنانية ويهيئ لمعاودة مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان وفي الوقت نفسه عزز الدور الأمريكي الذي لا غنى عنه للسلام والأمن الإقليميين".[2]
ومروراً بموقف قمة الدول السبع التي انعقدت في فرنسا في 27 جوان 1996 ووصولاً إلى قمّة القاهرة العربية التي انعقدت في الشهر ذاته، كان الموقف الدولي والعربي يؤكدان على الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للبنان ويدعمان تفاهم نيسان سبيلاً للتهدئة وتمهيداً لتطبيق القرار 425.[3]

وفي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في تموز 2006، كانت هناك مبادرات كثيرة لحل الأزمة اللبنانية الإسرائيلية ووقف إطلاق النار كان أهمها مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي طالب بوقف لإطلاق النار وبتسليم حزب الله للجنديين الإسرائيليين إلى السلطات اللبنانية تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي تمهيدا لإعادتهما لإسرائيل ثم إنشاء قوات دولية لحفظ السلام تنتشر على الجانب اللبناني من الخط الأزرق وأخيرا تطبيق القرار 1559 القاضي بنزع سلاح حزب الله وبسط نفوذ لبنان على كافة أراضيها.[4] إضافة إلى المشروعين الفرنسي والأمريكي لوقف إطلاق النار واللذان استلهم القرار 1701 منهما. وتجدر الإشارة هنا إلى نقاط الاختلاف بين المشروعين، فبينما كانت فرنسا ترى أن أي نشر لقوات دولية متعددة الجنسيات يجب أن يتم بعد الانسحاب الإسرائيلي خاصة وأن الحكومة اللبنانية أعلنت عزمها نشر الجيش في الجنوب، اعتبرت واشنطن أن إرسال قوات دولية يجب أن يكون قبل انسحاب القوات الإسرائيلية بحجة عدم

---

[1] - سويد محمود، نفس المرجع. ص 220.
[2] - سويد محمود، نفس المرجع. ص ص239-240.
3- "إسرائيل ولبنان..اتفاقات وتفاهمات":
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AE3556BB-AD9B-4B5C-876B-A7493CFA2D62.htm
4- " المبادرات الدولية لإنهاء الأزمة اللبنانية الإسرائيلية":
http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=366124

إفساح المجال أمام أي فراغ أمني يستغله حزب الله لشن هجمات على إسرائيل. نقطة أخرى تتعلق بمزارع شبعا المحتلة والتي قالت فرنسا إنه يجب إدراجها في مشروع القرار وتسوية وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة، بينما عارضت واشنطن الطرح على اعتبار أن قضية المزارع متنازع عليها بين سوريا ولبنان. ونقطة الخلاف الثالثة هي الوقف الفوري للنار لأن تبني واشنطن لها يتجاهل تحديد جدول زمني مفسح المجال بذلك أمام الجيش الإسرائيلي لمواصلة هجماته على لبنان المستمرة منذ نحو الشهر، أما فرنسا فتعتبر أن استمرار الوضع الحالي في لبنان هو أكثر النتائج تدني من الناحية الأخلاقية حسب تعبير شيراك.[1]

أما بالنسبة **للأزمة السياسية** في لبنان، فقد تواصلت المساعي والمحاولات العربية والدولية لإيجاد مخرج لأزمة الاستحقاق الرئاسي في لبنان عقب إرجاء جلسة انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفا لإميل لحود المنتهية ولايته في نوفمبر 2007 مرات عديدة. وكانت أبرز هذه المساعي، هي المساعي الفرنسية، إذ كانت هناك اتصالات مكثفة من الجانب الفرنسي مع مختلف الأطراف اللبنانية، جسدها وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير الذي نجح في جمع ممثلين من الصف الثاني للفرقاء اللبنانيين في فرنسا وأدت لقاءات سان كلو قرب باريس إلى كسر الجليد بين الفرقاء من دون أن تنتج عنه أي نتائج عملية.[2]
وواصل كوشنير مساعيه من خلال لقائه برئيس مجلس النواب نبيه بري وزعيم تيار المستقبل سعد الحريري لمناقشة الأسماء المطروحة لانتخاب رئيس توافقي.
ولأن فرنسا تعتقد بأن سوريا لديها مفاتيح حل هذه الأزمة، فقد أوفدت الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية كلود غيان إلى دمشق لبحث أزمة الرئاسة في لبنان مع الرئيس الأسد، كما هدد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بوقف الاتصالات مع دمشق ما لم تثبت بالأفعال أنها ترغب في إنهاء الأزمة السياسية في لبنان.[3]

1- "تطورات الخلاف الفرنسي الأمريكي للأزمة اللبنانية":
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/287A43B9-94C7-41C1-B2F7-FF337B9C1012.htm
2- " الموفد الفرنسي كوسران يصل إلى بيروت في إطار مساع لحل الأزمة اللبنانية":
http://www.news.gov.kw/a/44866
3- " اتصالات عربية ودولية مكثفة لحل أزمة الرئاسة اللبنانية":
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1075629

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في حل الأزمة اللبنانية:

1- دور الجامعة العربية في حل الأزمة اللبنانية:

لعبت جامعة الدول العربية دورا أساسيا في حل الأزمة اللبنانية[1] سواء من حيث القرارات التي اتخذتها وطبيعتها أو من حيث الوسائل التي جندتها لتطبيق ومتابعة هذه القرارات. وهكذا تحركت الجامعة عن طريق أمينها العام وعن طريق مجلس الجامعة وكذلك من خلال مؤتمر القمة.

ولقد تناولت قرارات مجلس الجامعة والقمم مواضيع مختلفة خاصة بالأزمة وهي تتمثل أساسا في: - موضوع الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على لبنان.

- الأوضاع الداخلية للبنان.

وسنحاول في هذا الصدد إبراز دور الجامعة أثناء هذه الأزمة من خلال أبرز ما جاءت به اجتماعات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وعلى مستوى القمة بالتركيز على هذين الموضوعين:

أ- موضوع الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على لبنان:

على إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006، انعقد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في بيروت بتاريخ 07 أوت 2006، في دورة غير عادية لتدارس الموقف الخطير الناجم عن استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان وتداعياته الخطيرة على السلم والأمن ومستقبل الاستقرار في المنطقة. وأدان المجلس العدوان الإسرائيلي على لبنان، وأعرب عن استيائه من "تأخر مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين"، ودعا مجلس الأمن إلى "التحرك السريع لاتخاذ قرار بالوقف الفوري والشامل وغير المشروط لإطلاق النار ووقف العدوان ورفع الحصار والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، دون مزيد من الإبطاء". وقرر مجلس الجامعة " تكليف وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة-رئيس مجلس جامعة الدول العربية في هذه

1- لم يكن لبنان يوماً خارج إطار الاهتمام العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945، وخاصة ما بعد عام 1975 حيث صدرت الكثير من القرارات والمواقف التي تؤكد دعم لبنان وسيادته واستقلاله وحمايته وصون مؤسساته الدستورية. ومع أن الجامعة العربية فشلت في وقف الاقتتال في لبنان أثناء الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة من خلال القمم المنعقدة في: الرياض 1975، القاهرة 1976، بغداد 1978، تونس 1979، عمان 1980، الدار البيضاء 1985، عمان 1987، الجزائر 1988. فإن اللجنة التي ألفها العرب في قمة الدار البيضاء عام 1989، لحل الأزمة اللبنانية، توصلت إلى اتفاق الطائف الذي أوقف الاقتتال العسكري.

الدورة(125) ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر بصفته ممثل الدول العربية في عضوية مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالسفر فورا إلى نيويورك للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لعرض وجهة النظر العربية بشأن الموقف في لبنان والتشاور معهم في كيفية علاج الموقف الخطير الناجم عن الدمار الكبير الذي تعرض له لبنان والتطورات المرتبطة به". وحمّل مجلس الجامعة إسرائيل "المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية"، معتبرا أن "ما قامت به إسرائيل من انتهاكات ومجازر، لاسيما في بلدة قانا وبقية المناطق والبلدات اللبنانية المستهدفة، إنما تشكل جرائم حرب تستوجب تحقيقا دوليا فوريا تجريه الأمم المتحدة وتستوجب ملاحقة إسرائيل ومسؤوليها أمام المراجع الدولية المختصة"، كما حمّل المجلس إسرائيل " مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر البشرية والأضرار المادية والمعنوية، وعن تدمير البنى التحتية والخسائر الفادحة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني جراء العدوان الإسرائيلي".[1]

وفي قمة الرياض في 28 مارس 2007، أعاد وزراء الخارجية العرب تبني مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت العربية عام 2002، والتي تنص على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من جوان 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.[2]

كما أكدت قمة دمشق على "ضرورة تحقيق وقف إطلاق نار ثابت ودائم وإدانة الخروق والانتهاكات الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن الدولي وعلى تحمل مسؤولياته في الالتزام والتقيد بوقف كامل لإطلاق النار ووقف الانتهاكات للسيادة اللبنانية برّا وبحرا وجوّا"، وعلى " حق لبنان في مياهه وفقا للقانون الدولي في وجه الأطماع الإسرائيلية".[3]

1- "نص قرارات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري": **http://www.sourakia.net/view.php?id=14208**

2- "نص مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام 2002":
http://www.google.dz/search?hl=ar&q=%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86&meta=

3- تلاوي باسم، "أبرز مقررات القمة العربية: التزام مبادرة حل أزمة لبنان والتهدئة بين بيروت ودمشق":
http://www.al-akhbar.com/ar/node/68773

ب- الأوضاع الداخلية اللبنانية:

طرحت الجامعة العربية مبادرة لحل الأزمة السياسية في لبنان تعرف باسم "المبادرة العربية"، والتي تنص على ما يلي:

أولاً: التأكيد على وحدة لبنان والحرص على أن يكون تنوعه مصدر قوة لا ضعف.

ثانيا: يتفق الطرفان على أهمية وقف التصعيد الإعلامي خاصة المذهبي.

ثالثا: أهمية إيقاف التصعيد والمواجهات في الشارع.

رابعا: إعلان الموافقة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الموسعة بالثلث الضامن بضوابط وشروط وتفاصيل يتم الاتفاق عليها.

خامسا: العودة فورا إلى طاولة الحوار والتشاور برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

سادسا: تُطرَح على طاولة المفاوضات الموضوعات التالية وتُناقَش بالتوازي ليتم الاتفاق عليها:

أ – استكمال تفاصيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ب – مناقشة تفاصيل موضوع المحكمة الدولية.

ج – موضوع الانتخابات النيابية ورئاسة الجمهورية وما يتصل بها.

د – مؤتمر باريس – 3 واستحقاقاته.

سابعا: خلاصة ما يتم الاتفاق عليه يصدر في وثيقة يمكن تسميتها ميثاق القوى السياسية اللبنانية، وتكون ملزمة للجميع حكومةً ومعارضةً.[1]

اعتبر السيد محمد حسين فضل الله أنه "من الصعب أن تطرح المبادرة العربية الحلّ لتصفية الأزمة؛ لأن أعضاء الجامعة الذين يجتمعون على مستوى القمة أو وزراء الخارجية، لم يتفقوا على أساس الحلّ الذي يلتقي مع خط الواقعية السياسية الذي يعالج المشكلات المعقّدة؛ لأن خلافاتهم الخاصة كانت تتدخل في مفردات المبادرة، الأمر الذي أدى إلى فشل الأمين العام في الجامعة في إدارة المسألة، ما جعل البعض يتهمه بأنه يميل

1- جمال عرفة محمد، " بنود المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية ":
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1165994308200&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

إلى فريق دون فريق، وبالأخص مع غموض النصّ الذي صيغت به المبادرة في سلّتها المعلومة".[1]

واعتبر رئيس اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط أن "المبادرة العربية ناقصة مطالبا بإضافة بنود تتعلق بالمحكمة الدولية والعلاقات الدبلوماسية مع سوريا وبترسيم الحدود معها وبالسلاح خارج المخيمات الفلسطينية".[2]

وسعت الجامعة العربية إلى تطبيق هذه المبادرة من خلال أمينها العام عمرو موسى الذي أجرى اتصالات مكثفة مع مختلف الأطراف اللبنانية، وواجه عمرو موسى في مهمته هذه عقبات تمثلت في أولويات كل من المعارضة والحكومة فأولويات الحكومة هي تباعا: إنجاز تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي، انتخاب رئيس جديد للجمهورية، حكومة وحدة وطنية، قانون جديد للانتخابات وانتخابات مبكرة. أما أولويات المعارضة فهي تباعا: تشكيل حكومة وحدة وطنية بإضافة وزراء إلى الحكومة الحالية ليكون للمعارضة ثلث الأعضاء زائد واحد ، قانون جديد للانتخابات، إجراء انتخابات نيابية مبكرة، وصولا إلى الانتخاب المبكر لرئيس الجمهورية.[3]

كما سعت الجامعة إلى تطبيق المبادرة من خلال القرارات والبيانات المتوصل إليها في اجتماعات مجلس الجامعة.

ففي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في القاهرة، في 05 مارس 2008، شدّد الوزراء العرب على ضرورة الالتزام بالمبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية ودعوة القيادات السياسية اللبنانية إلى إنجاز انتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان في الموعد المقرر والاتفاق على أسس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بأسرع وقت ممكن.

كما أكد مجلس الجامعة، في قرار أصدره حول الأزمة اللبنانية، بنود مبادرة الحل المتكاملة بشأن الأزمة اللبنانية التي جاءت في بيان المجلس (مجلس وزراء الخارجية العرب) رقم 113 بتاريخ 5 جانفي 2008 ورقم 116 بتاريخ 27 جانفي 2008.

1- عبد العزيز فرحات إسلام، "فضل الله **في** حوار خاص لإسلام أون لاين.نت: 80% مشترك فقهي بين السنة والشيعة!"، مرجع سابق.

2- " مساع رسمية لحل الأزمة في لبنان"، مرجع سابق.

3- علوش محمد، " الأزمة اللبنانية بعد المبادرة العربية والاحتمالات المفتوحة": **http://almoslim.net/node/85850**

وأشاد البيان بالجهود التي بذلها الأمين العام تنفيذا للمبادرة العربية وتكليفه بالاستمرار في هذه الجهود ودعوة كل الدول العربية لدعم جهوده في اتصالاتها بالأطراف اللبنانية وكذلك في اتصالاتها العربية والإقليمية والدولية. ودعا البيان قيادات الأكثرية والمعارضة النيابية إلى التجاوب مع جهود ومقترحات الأمين العام لتنفيذ المبادرة والتوصل إلى التوافق بشأنها بدون إبطاء، وذلك في ضوء ما تم إحرازه من تقدم في لقاءات الاجتماعات السابقة.

كما دعا إلى العمل على وضع العلاقات السورية اللبنانية على المسار الصحيح وبما يحقق مصالح البلدين الشقيقين وتكليف الأمين العام البدء في العمل على تحقيق ذلك.[1]

وفيما رحب رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بالمقررات الصادرة عن وزراء الخارجية العرب آملا في أن تتم ترجمتها عمليا منعا للفتنة، وعبر رئيس كتلة المستقبل النيابية اللبنانية سعد الحريري وزعيم الأكثرية في لبنان عن ارتياحه للخطة العربية لحل الأزمة الرئاسية. أعلن النائب عن حزب الله حسن فضل الله أن " المعارضة ستناقش بانفتاح بنود المبادرة العربية، لأنها حريصة على إيجاد حل للأزمة السياسية"، كما طالب التيار الوطني الذي يتزعمه العماد ميشيل عون– عبر القيادي جبران باسيل– بتوضيح بنود المبادرة العربية.

وتعد الخطة التي اتفق عليها الوزراء العرب بمثابة حل وسط بين مطالب الأكثرية والمعارضة في لبنان. فهي تستجيب لقوى الأغلبية إذ تدعو إلى انتخاب الرئيس فورا وتضمن للمعارضة تشكيل حكومة وحدة وطنية لا تتمتع الأغلبية فيها بالثلثين ولا تحصل المعارضة فيها على الثلث المعطل وتجعل رئيس الجمهورية هو الحكم والفيصل بين الطرفين. كما تستجيب الخطة العربية لمطلب آخر من مطالب المعارضة وهو إعداد قانون انتخابي جديد في لبنان.[2]

وأكد البيان الختامي لقمة دمشق، المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2008،[3] والذي سمي بـــ"إعلان دمشق" على اعتبار المبادرة العربية إطارا لتجاوز الأزمة اللبنانية.

1- أبو حسين سوسن، علي محمد، "اجتماع القاهرة يشدد على الالتزام بالمبادرة العربية ويدعو السياسيين اللبنانيين لانتخاب الرئيس":
www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=461477&issueno=10691

2- " تكليف عمرو موسى بإجراء الاتصالات مع كافة الفرقاء: بري والحريري يرحبان بخطة الجامعة العربية لحل أزمة الرئاسة في لبنان":
http://www.alarabiya.net/articles/2008/01/06/43832.html

3- انعقدت القمة العربية في دمشق بتاريخ 29 مارس 2008، وسط غياب لبنان وغياب زعماء العراق، اليمن، المغرب، البحرين وعمان، وحضور منخفض المستوى لدول عربية مثل السعودية ومصر. وحول أسباب تغيب لبنان عن القمة العربية في دمشق. قال السنيورة "ما ذهبنا إلى القمة بدمشق لأننا نرفض الذهاب من دون رئيس" مضيفا "لقد امتنعنا أيضا عن حضور القمة بسبب السياسات والممارسات التي تنتهجها الشقيقة سوريا تجاه لبنان والتي هي احد أهم عوامل الأزمة السياسية المستمرة والمتفاقمة واهم مظاهرها الفراغ السياسي.

وقال البيان أن الزعماء العرب يقفون إلى جانب المبادرة العربية التي تعترف بالعماد ميشيل سليمان كمرشح توافقي لكل اللبنانيين. وأضاف أن الزعماء العرب يعلنون "التمسك بالمبادرة العربية لمساعدة لبنان على الخروج من أزمته ودعم جهود الأمين العام لتشجيع الأطراف اللبنانية على التوافق فيما بينها لتجاوز هذه الأزمة بما يصون أمن ووحدة واستقرار لبنان وازدهاره".[1]

فقد اكتفت القمة بإقرار البنود نفسها التي سبق وأن أقرت خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في الخامس من مارس من نفس السنة، مؤجلة البحث في قضية العلاقات السورية اللبنانية، التي تعتبرها الحكومة اللبنانية، كما صرح رئيسها فؤاد السنيورة، أساس الأزمة اللبنانية. إذ قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن " القادة ارتأوا أنه لا يجوز بحث الملف اللبناني في غياب لبنان".[2]

كما قررت قمة دمشق أيضا "دعم الحكومة اللبنانية في التصدي للجماعة الإرهابية ولاسيما وقوف الجيش اللبناني في المعركة ضد منظمة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد"، وأدانت "الأعمال الإجرامية والإرهابية التي اقترفتها هذه المجموعة الإرهابية ضد الجيش والقوى الأمنية اللبنانية والمواطنين الأبرياء والتي تستهدف لبنان في أمنه واستقراره". مع "التأكيد على قيام المحكمة ذات الطابع الدولي من أجل الكشف على الحقيقة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه بعيدا عن الانتقام والتسييس وبما يتضمن إحقاق العدالة".[3]

وبعد الصدامات الأهلية التي وقعت في لبنان والتي خلفت وراءها 65 قتيلا وحوالي 140 جريحا، قامت قطر بتقديم اقتراح للأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسي في إطار سعيها لحل الأزمة اللبنانية، بتشكيل وفد عربي يضم الأمين العام للجامعة العربية وثمانية وزراء خارجية عرب هم 'الإمارات – جيبوتي– اليمن – الجزائر– عمان – الأردن – البحرين – المغرب' وبرئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم.

1- " البيان الختامي لقمة دمشق يقرّ المبادرة العربية كإطار لحل الأزمة اللبنانية":
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=8&id=53086

2- "لبنان بعد القمّة.. في مهب الريح":**http://www.annabaa.org/nbanews/69/471.htm**

3- تلاوي باسم، مرجع سابق.

وتمكن الوفد من إجراء العديد من المقابلات مع الفرقاء والفاعلين الرئيسيين في لبنان والحصول على تعهدات الأطراف المختلفة من إيقاف التصعيد المسلح فورا، واستكمال الحوار الوطني في الدوحة، والتي امتد الحوار فيها بين الفرقاء اللبنانيين نحو خمسة أيام (16-21 ماي 2008) مارست الدبلوماسية القطرية خلالها "تكتيكا" ذكيا، فبعد أن ضمنت موافقة "الأكثرية" على مبادرة اللجنة العربية أمهلت "المعارضة" 24 ساعة لحسم خيارين: قبول الاتفاق كله أو رفضه كله، ولم تكتف بذلك، بل اتصلت بالأطراف الإقليمية المؤثرة علي المعارضة طلبا لعونها، وهكذا لم تجد المعارضة مفرا من قبول الاتفاق، وفي اليوم الخامس من جلسات الحوار(21 ماي) أعلن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة التوصل للاتفاق بين الفرقاء اللبنانيين في العاصمة القطرية الدوحة لإنهاء الأزمة السياسية التي عرفها لبنان طيلة 18 شهرا.[1]

ولقد أعطى الاتفاق المعارضة ما كانت تطالب به من دور في الحكومة اللبنانية، وأجّل البحث في قضية سلاح حزب الله إلى أمد غير محدد ولكنه وضع نهاية لطموحات ميشيل عون، الحليف الأهم والأبرز لحزب الله، في رئاسة الجمهورية، وقد قدمت الموالاة تنازلات جوهرية على مستوى الحقائب الوزارية وتنازلات ضئيلة على صعيد توزيع الدوائر الانتخابية، ولكن الاتفاق حمى الموالاة من محاولة المعارضة فرض الاستسلام السياسي عليها.

وعموما نص اتفاق الدوحة على ما يلي:

- انتخاب قائد الجيش العماد ميشيل سليمان رئيسا توافقيا للجمهورية في غضون 24.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية، على أن تضم الحكومة المقبلة 16 وزيرا للأكثرية، و11 وزيرا للمعارضة، و3 وزراء لرئيس الجمهورية التوافقي، مع تعهد جميع الفرقاء بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.
- التوافق على قانون انتخاب يعتمد القضاء كدائرة انتخابية، حيث تم الاتفاق على العودة لقانون عام 1960 مع تعديل وضع بيروت لتكون 3 دوائر انتخابية هي: الأشرفية، والباشورة، والمزرعة؛ بما يراعي التوازن بين الموالاة والمعارضة.

1- محمد حافظ عبد المجيد، " الحالة القطرية والمشهد السياسي العربي":
http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=excl2.htm&DID=9904

- بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية وأن يتم ذلك من خلال المباحثات في بيروت تحت رعاية الرئيس الجديد، فضلا عن تقديم ضمانات محددة من جانب المعارضة بألا يستعمل السلاح مرة أخرى في أي خلاف سياسي.[1]

يظهر من نص اتفاق الدوحة أنه اتفاق مرحلي لمعالجة أزمة آنية، فهو لم يعالج الأزمة من أساسها، بل وضع آلية سمحت بانتخاب رئيس وتم الاتفاق على تشكيل الحكومة وقانون الانتخاب وحقق التزام جديد بعدم استخدام السلاح وهذه تدابير مؤقتة. فاتفاق الدوحة إذن، هو مجموعة تدابير وليس اتفاقات باتجاه إعادة تكوين السلطة في لبنان، تدابير اتخذت دون إدخال تعديلات على النظام السياسي وإعادة النظر به.[2]

لقي اتفاق الدوحة ترحيبا على المستوى اللبناني، العربي والدولي. فقد وصف رئيس الحكومة اللبنانية، فؤاد السنيورة، الاتفاق الذي تم إعلانه بأنه "استثنائي اقتضته ظروف استثنائية". وقال: "إن أهم استفادة نستخلصها أن نعود إلى التمسك إلى اتفاق الطائف كناظم للعلاقات بين اللبنانيين". وكتعبير عن تأييد الاتفاق، أعلنت المعارضة على لسان نبيه بري، رئيس مجلس النواب، وأحد أقطاب المعارضة رفع الاعتصام من وسط بيروت. كما صرح أمين الجميل من قوى الموالاة "أن البيان جاء مناسبا ويتوقع له الصمود حتى لما بعد الانتخابات النيابية القادمة". وحول موضوع سلاح حزب الله قال الجميل: "نحن راضون عن الصيغة التي جاءت في البيان".

وعلى المستويين العربي والدولي، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى: "إننا توصلنا إلى صيغة (لا غالب ولا مغلوب)، وهي الصيغة التي تعبر بنا إلى بر الأمان للجميع، وهو يعبر عن روح المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية".

وعقب الإعلان عن الاتفاق، قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم من العاصمة البحرينية المنامة إن بلاده تدعم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الفرقاء اللبنانيين ومن شأنه أن يضع حدا للأزمة السياسية في لبنان. وأعلنت كل من السعودية وفرنسا في وقت لاحق عن دعمهما للاتفاق، واعتبرته باريس بداية لإعادة بناء لبنان.[3]

---

[1]- علوش محمد، مرجع سابق.

3- "تسعة عشر عاماً على اتفاق الطائف.. وشهر ونيف على الدوحة . النائب اللبناني بطرس حرب: السعودية حضنت في الطائف.. وفي الدوحة كانت أساسية وإن لم تحضر": **http://www.al-jazirah.com.sa/89993/fe5.htm**

[3]- علوش محمد، مرجع سابق.

2- دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اللبنانية:

2-1- القرارات الأممية بشأن لبنان:

أ- القرار رقم 425:

من أهم قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع اللبناني الإسرائيلي **القرار رقم 425** القاضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية.

وقد صدر هذا القرار عقب اجتياح إسرائيل لبنان عام 1978، واحتلالها أجزاء من الجنوب اللبناني فيما عرف بعملية الليطاني.

ويشمل القرار 425 العناصر التالية:

1- الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

2- الوقف الفوري للعمل العسكري الإسرائيلي والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة.

3- إنشاء قوة دولية مؤقتة في الجنوب اللبناني، بطلب من الحكومة اللبنانية، مهمتها:

أ- التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية.

ب- إعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما.

ج- مساعدة حكومة لبنان في توفير الأمن وعودة سلطتها الفعالة في المنطقة.[1]

ويكمل هذا القرار القرارُ رقم 426 الصادر في 19 مارس 1978، الذي يوافق على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بإجراءات تنفيذ القرار 425، ويحدد كيفية تطبيق القرار 425، وجاء فيه أن تنفيذ القرار 425 يتم على مرحلتين: الأولى تقضي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية كلها حتى الحدود المعترف بها دوليا. وهذا الانسحاب لا يستدعي أي ترتيبات مسبقة لأنه فوري وغير مشروط ولا يحتمل أي استثناء ولا تحفظ ولهذا فإن مهمة القوة الدولية (unifil) في هذه المرحلة الأولى هي "توكيد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية".

[1]- الخوري طوق جوزيف، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية: من قمة أنشاص إلى قمة فاس**، ط 2. لبنان: دار نوبليس، 2002. ص 252.

أما المرحلة الثانية فستبدأ بعد إنجاز المرحلة الأولى حيث تنشئ القوة الدولية "منطقة عمليات" وتؤكد الطبيعة السلمية لمنطقة العمليات، وتضبط الحركة، وتتخذ الإجراءات الضرورية كلها لتوكيد إعادة السيادة اللبنانية الفاعلة".[1]

وأصدر مجلس الأمن بعد ذلك عدة قرارات تؤكد على ضرورة تطبيق القرار 425، ومنها القرار رقم 427 الصادر في ماي 1978، والذي يسجل انسحابا إسرائيليا جزئيا، ويدعو إسرائيل إلى "إتمام انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة من دون أي تأخير".

و القرار 450 الصادر عن مجلس الأمن في 14 جوان 1979 والذي أكد على وجوب تطبيق القرارين 425 و426، ثم قرر بصورة خاصة:

– دعوة إسرائيل إلى الكف عن غاراتها على لبنان وعن مساعدتها للمجموعات غير المسؤولة.

– تأكيد صلاحية اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل، ودعوة الأطراف إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإعادة تنشيط لجنة الهدنة المشتركة.

وفي 25 فيفري 1982، أصدر مجلس الأمن القرار 501 الذي يذكر بالقرارات السابقة ويؤكد القرار 425 بكامله، ونص في البند 4 على ما يلي: "يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تجديد جهوده من أجل إعادة تفعيل اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان وإسرائيل المؤرخة في 23 مارس 1949، وخصوصا من أجل عقد اجتماع مبكر للجنة الهدنة المشتركة".

ويوم بدأت إسرائيل غزوها لبنان، أي في 06 جوان 1982، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 509 الذي ذكر بالقرار 425، وطلب من إسرائيل مجددا "أن تسحب جميع قواتها العسكرية فورا، ومن دون شرط، إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا".[2]

والقرارين 513 و515 الصادرين عن مجلس الأمن في 4 جويلية 1982 و29 جويلية 1982، واللذين استند المجلس بموجبهما إلى اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. وطالب المجلس تباعا، باحترام حقوق هؤلاء السكان اللبنانيين وبرفع الحصار الإسرائيلي عنهم تمهيدا للاستجابة للقرار 425.[3]

---

[1]- المصري شفيق،"الضوابط القانونية للصراع اللبناني-الإسرائيلي". **شؤون الأوسط**، العدد 80، فيفري 1999. ص 21.

2- سويد محمود، **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: 50عاما من الصمود والمقاومة** ، مرجع سابق. ص ص48-49.

[3]- المصري شفيق، مرجع سابق. ص 23.

*** الموقف الإسرائيلي من القرار 425:**

رفضت إسرائيل الانسحاب من الأراضي اللبنانية وفقا للقرار 425. حيث أعلن مندوب إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة أن هذا القرار "غير مناسب ويحتوي على عدة ثغرات". أما بالنسبة لإرسال القوات الدولية فإن إسرائيل لم تعترض على ذلك، وإنما أرادت أن تكون مهمة القوات الدولية المؤقتة في لبنان أكثر وضوحا، وألا تكون سببا لإعادة النظر في "الحزام الأمني".[1]

أما في مرحلة التسعينات، وخاصة بعد الفشل في تحقيق الأهداف الإسرائيلية المتوخاة من خلال عمليتي تصفية الحسابات 1993 وعناقيد الغضب 1996، أصبحت القوى السياسية في إسرائيل تجمع على ضرورة الخروج من لبنان بعد فشل المحاولات السياسية والعسكرية المتلاحقة لإيجاد واقع ملائم لإسرائيل في لبنان من جهة، ولارتفاع ثمن الاحتلال البشري والمادي والمعنوي من جهة أخرى. وفي حين اشترط حزبا الليكود والعمل ضرورة التوصل إلى ترتيبات أمنية تسبق الانسحاب، رأت قوى أخرى أقل حجما وتأثيرا، أن في الإمكان حماية إسرائيل من حدودها الدولية، وبالتالي لا مبرر للاستمرار في تكبد الخسائر البشرية بصورة خاصة، في انتظار موافقة لبنان (وسوريا) على ترتيبات أمنية في الجنوب.[2]

وللمرة الأولى منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 425 قبل عشرين عاما، تعلن إسرائيل استعدادها لتنفيذ هذا القرار بعد أن يتم الاتفاق مع لبنان (وسوريا) على ترتيبات أمنية في الجنوب. وكان أول من أعلن ذلك وزير الدفاع يتسحاق موردخاي، في حديث أدلى به لمجلة الوطن العربي (العدد 1087، 02 جانفي 1998) وتضمن قبولا إسرائيليا بتنفيذ القرار رقم 425، وحدد الإطار العام لرؤية إسرائيل لمضمون القرار وشروطها لتنفيذه. وحسب موردخاي فإن إسرائيل مستعدة لتحقيق السيادة الكاملة للحكومة اللبنانية في جنوب لبنان وإخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة، بشرط أن تتوصل إسرائيل "مع حكومة لبنان بدعم سوري إلى ترتيبات أمنية انتقالية، حتى إذا كانت غير مندرجة في إطار اتفاقية سلام شاملة..."

1- "الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان":
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbLebnan/sec26.doc_cvt.htm

2- سويد محمود، مرجع سابق. ص ص51-52.

وهذه الترتيبات "يجب أن تتضمن وقفا نهائيا للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، تفكيك البنية العسكرية للمنظمات الإرهابية، ضمان سلامة أفراد جيش لبنان الجنوبي والمواطنين اللبنانيين في المنطقة الأمنية وفي منطقة جزين، انتشار قوات كافية وناجحة ذات صلاحيات واسعة من الجيش اللبناني في الجنوب وإن دعت الضرورة لمساهمة قوات دولية في تعزيز الأمن..."

وبما أن حديث موردخاي لم يعتبر موقفا رسميا، صدر توضيح للمستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية تضمن العناصر التالية:

1- التزام إسرائيلي بالانسحاب إلى منطقة الحدود الدولية.

2- تسلم الحكومة اللبنانية سلطتها الفعلية، ومن ضمن ذلك نشر الجيش اللبناني في المنطقة بمساعدة القوة الدولية.

3- يستدعي البند "ب" أعلاه تفكيك البنية التحتية للإرهاب في الجنوب، ومنع أعمال العنف والإرهاب، وإقامة وتشجيع أجواء السلام والهدوء في المنطقة.

4- كما يستدعي الاستيعاب الممكن للبنانيين الجنوبيين من أفراد ميليشيا جيش لبنان الجنوبي في الأطر الحكومية المحلية والعسكرية.

5- "إقرار السلام والأمن الدوليين" يتطلب من لبنان وإسرائيل معا، ومن كل منهما على حدة، التعاون والتنسيق على جانبي الحدود لمنع الإرهاب والعنف والفوضى، وإدامة الاتصال بين قواتهما وأجهزتهما الأمنية، إضافة إلى علاقات حدودية بين البلدين، كل ذلك بمساعدة القوة الدولية.

6- سلم الأمر الواقع الذي سيقوم تنفيذا للقرار بكل عناصره، يفتقر إلى خصائص رسمية مثل الاعتراف المتبادل، أو الشكل النهائي للحدود بينهما، وإقامة علاقات سلمية طبيعية في المجالات المدنية بين البلدين.

7- إن أهداف: "التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية"، و"إعادة السلام والأمن الدوليين"، ومساعدة حكومة لبنان في تأمين عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة" ليست خيارات، بل هي متتابعة ومعتمدة بعضها على بعض، وعدم تنفيذ أي عنصر منها يؤدي إلى عدم تنفيذ العناصر الأخرى، ويهدم التوازن الذي يرسمه القرار.

8- يفترض أن يتم البحث في هذه العناصر في مفاوضات رسمية بين إسرائيل ولبنان.

وفي 27 جانفي 1998، أودع الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة دوري غولد، رسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة موجهة من حكومته إلى الأمين العام كوفي أنان، اعتبرت أول وثيقة رسمية إسرائيلية تعترف بالقرار رقم 425 وتقدم القراءة الإسرائيلية لمضمون هذا القرار. وجاء في الرسالة: "أود أن أوضح موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن رقم 425 (1978)، إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار، كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه مؤخرا مجلة الوطن العربي. بيد أن القرار 425 (1978) لا يطلب انسحابا غير مشروط، وإسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصا صريحا، وهي "إعادة السلم والأمن الدوليين" و"مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة". وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، فيما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة".

وأكد منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان، أوري لوبراني، أنه لا انسحاب من دون ترتيبات أمنية. ومن هذه الترتيبات نزع سلاح حزب الله والمنظمات الفلسطينية، وحماية الميليشيات المتعاونة في الجنوب من أي عقاب.

وفي الأول من أفريل 1998، أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر بيانا جاء فيه:

1- تعلن إسرائيل قرارها قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، بحيث يخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ضمان ترتيبات أمنية ملائمة، وإعادة السيطرة الفعلية في الجنوب اللبناني إلى الحكومة اللبنانية، المسؤولة عن ضمان عدم استعمال أراضيها قاعدة للإرهاب ضد إسرائيل.

2- سيواصل الجيش الإسرائيلي نشاطاته في المنطقة المعنية ضد التهديدات الإرهابية، إلى حين التوصل إلى الترتيبات الأمنية الضرورية لإسرائيل.

3- تدعو الحكومة الإسرائيلية الحكومة اللبنانية إلى البدء بمفاوضات، وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، من أجل إعادة سيطرة الحكومة اللبنانية على المناطق الموجودة حاليا تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، مع منع نشاطات إرهابية من أن تنطلق من أراضيها ضد الحدود الشمالية لإسرائيل.

4- ترى إسرائيل في ضمان أمن وسلامة سكان "المنطقة الأمنية" في الجنوب اللبناني وجنود جيش لبنان الجنوبي جزءا لا يتجزأ من تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 ومن كل ترتيبات لإعادة الأمن على حدودنا مع لبنان.

5- ستواصل إسرائيل جهودها من أجل التوصل إلى تسويات سلمية مع جميع جيرانها.[1]

وسعت الحكومة الإسرائيلية إلى تسويق مشروعها لتنفيذ القرار 425 لدى الولايات المتحدة وفرنسا وغيرها من القوى العالمية المؤثرة، واجتمع رئيس الحومة نتنياهو إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، وبلغه قرار الحكومة الإسرائيلية، وطلب إليه إجراء المشاورات التي يخوله القرار المذكور إجراءها. [2]

*** الموقف اللبناني من القرار 425:**

كان الموقف اللبناني، بادئ الأمر، يتلخص في انسحاب إسرائيل على أساس القرار 425، التزام لبنان أحكام اتفاق الهدنة مع إسرائيل، الفصل بين قضية الاحتلال في الجنوب التي يحكمها القرار 425 وبين احتلال الأراضي العربية سنة 1967 التي يعالجها القراران 242 و338، والتزام الحدود الدولية وانتفاء المبرر لنشاط المقاومة بعد التحرير.

وقد تكرر هذا الموقف على ألسنة المسؤولين اللبنانيين على أعلى المستويات، فتعهد مثلا، رئيس الجمهورية الياس الهراوي في أكثر من خطاب وتصريح بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وضبط الأمن فيه بمساعدة القوات الدولية كما ينص القرار 425.[3] كما أوضح وزير الخارجية فارس بويز، في افتتاح مؤتمر مدريد يوم 31 أكتوبر 1991 أنه "عند تنفيذ هذا القرار سيلتزم لبنان التزاما أكيدا ضبط الأمن على حدوده الدولية المعترف بها فلا يفسح في المجال لأية خروقات أمنية وعندئذ ينتفي المبرر لأعمال مقاومة الاحتلال"، وأن "القرار 425 هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية مفصلة لتنفيذه، لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بموضوع الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 ولاسيما منها القرارين 242 و338".[4]

---

[1]- سويد محمود، مرجع سابق. ص ص52-57.
[2] - سويد محمود، نفس المرجع. ص 65.
[3] - سويد محمود، نفس المرجع. ص 69.
[4] - سويد محمود، نفس المرجع. ص 68.

غير أن لبنان لم يلتزم هذا الموقف بعد إعلان إسرائيل اعترافها بالقرار 425 ودعوتها إلى تنفيذه، واعتبر الموقف اللبناني المبادرة الإسرائيلية فخّا وخدعة الغرض منها فصل المسارين اللبناني والسوري، وإحداث فتنة داخلية في لبنان، كما اعتبر الموقف الإسرائيلي مجرد وسيلة للهروب من مواجهة الاستحقاقات الفلسطينية- الإسرائيلية"، فقد صرح رئيس الحكومة رفيق الحريري "لننتظر ما سيحصل على المسار الفلسطيني وفي ضوئه نقوّم الوضع"، واعتبر وزير الخارجية فارس بويز الطرح الإسرائيلي "مناورة لتغطية التعثر الحاصل على مستوى الحوار الفلسطيني-الإسرائيلي...حاولوا استعمال القرار 425 كعملية تمويهية من أجل إبعاد النظر عن حقيقة ما كان يحصل في حينه على المستوى الفلسطيني..". [1]

وأنه إذا كانت إسرائيل جادة في تنفيذ القرار 425، فعليها أن تنسحب كما دخلت من دون استئذان، لأن القرار الدولي ينص على انسحاب كامل وفوري من دون قيد أو شرط أو مفاوضات، وعلى هذا الأساس اعتبر أن الطرح الإسرائيلي يحمل أسباب رفضه بذاته لربطه الانسحاب بشروط مسبقة، وأن "الشروط التي وضعتها إسرائيل تدخل تعديلات جوهرية على القرار 425 وتغير بنيته القانونية والسياسية، مثل "المطالبة بالمفاوضات من أجل التوصل إلى ترتيبات أمنية وضمانات" الهدف منها تفريغ القرار من مضمونه كما حصل على المسار الفلسطيني بالنسبة إلى اتفاق أوسلو، أو التراجع عن ضمانات كما حصل على المسار السوري، ثم فرض شروط تتعلق بنقاط تمركز أو أدوار للميلشيا الإسرائيلية، أو تقييد دور الجيش اللبناني. والهدف الثاني من انتزاع مبدأ التفاوض هو انتزاع مبدأ "الترتيبات الأمنية والضمانات" ".

وبعد أن كانت الحكومة اللبنانية تطالب بالفصل بين قضية احتلال الأراضي اللبنانية التي يعالجها القرار 425 والأراضي العربية لعام 1967 التي يعالجها القراران 242 و338، باتت تطالب بالتسوية الشاملة. إذ أوضح رئيس الجمهورية الياس الهراوي سبب تراجعه عن الموقف الذي أعلنه مرات عديدة، أي إرسال الجيش اللبناني وتوليه الأمن في الجنوب بعد انسحاب إسرائيل، بقوله: "بعد ما جرى من نتنياهو حيال كل الالتزامات التي كانت تلتزمها إسرائيل بعد الاجتماع الذي عقد في مدريد، رأيت من واجبي أن أقول: لا

[1] - سويد محمود، نفس المرجع. ص 74.

سلام إلا إذا كان عامّا وشاملا في المنطقة". وفي تصريح لقناة CNN، قال رئيس الحكومة رفيق الحريري أن "إسرائيل تطلب من لبنان أن يكون مسؤولا عن أمنها على الحدود الشمالية من دون أن تكون هناك معاهدة سلام مع لبنان وسوريا، وهذا نجده أمرا مستحيلا لأننا نريد أن نصل إلى اتفاق سلام في المنطقة...لماذا لا نبدأ بالمفاوضات من حيث توقفت؟ وأنا قلت عدة مرات وسوريا وافقت، أن لبنان وسوريا مستعدان لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل خلال ثلاثة أشهر إذا أظهرت إسرائيل أنها ستنسحب من لبنان ومن الأراضي السورية في مرتفعات الجولان".[1]

أما بالنسبة لموقف حزب الله من القرار 425 فقد كان موقف الرافض لكل القرارات الدولية التي تتضمن اعترافا بإسرائيل وبحدودها وتحول دون استمرار القتال ضدها، بما في ذلك اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل لعام 1949، والقراران 425 و426 لما تتضمنه من اعتراف ضمني بحدود الكيان الصهيوني من جهة، ولكونها تؤدي عبر تطبيقها إلى عرقلة تحرك المقاومة وتحفظ أمن إسرائيل وقواتها الغازية".

وشهدت مرحلة التسعينات تحولا في مواقف الحزب ورؤيته للصراع مع إسرائيل، إذ بات يعتبر التنفيذ الإسرائيلي للقرار 425 "دون قيد أو شرط ودون أي اتفاق سلام أو ترتيبات أو ضمانات أمنية، تحقيقا لأهدافه وانتصارا له ولرؤيته السياسية".

ولذلك كان موقف حزب الله من تعهد رئيس الوزراء إيهود باراك بسحب قواته من لبنان قبل جويلية 2000 ثم تنفيذه هذا الوعد في ماي 2000 هو الأكثر عقلانية والأقل ارتباكا بين الأطراف المعنية. إذ عبر الحزب عن ترحيبه بهذا الانسحاب الأحادي الجانب وغير المشروط وعدّه نصرا كبيرا وإنجازا عظيما لحزب الله ولبنان والعرب والمسلمين، وتحقيقا لأهداف مقاومته العسكرية "التي قاتلت طويلا من أجل هذا الهدف على حد تعبير الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله.[2]

غير أن الحزب الله رفض إعطاء أية ضمانات للمستقبل بعد انسحاب إسرائيل، مفضلا الاحتفاظ بهذه الورقة سلاحا في يده، حيث قال السيد حسن نصر الله: "حين تنسحب إسرائيل من منطقة يتسلم الجيش اللبناني المنطقة وينتشر فيها ويقوم بمهماته. ربما إحدى

[1] - سويد محمود، نفس المرجع. ص ص69-73.

[2]- مزاحم هيثم، "أي مشروع سياسي لحزب الله بعد التسوية؟". **شؤون الأوسط**، العدد 96-97، جوان- جويلية 2000. ص ص48-51.

مهماته، الموكلة إليه بقرار لبناني، هي منع وجود السلاح أو إطلاق الرصاص أو تنفيذ أية عمليات عسكرية. أفهم هذا على أنه إجراء لبناني، لكن أن نلتزم مع إسرائيل بترتيبات ونعطيها تعهدات من هذا النوع، فهذا يعني أن الإسرائيلي له الحق في التدخل بشؤوننا، وله الحق في أن يعاقب لبنان حين يحصل أي خلل على الحدود نحن لسنا مضطرين لإعطائه التزامات من هذا النوع".

كما اعتبر أن "الحل الوحيد والمنطقي هو الانسحاب من دون قيد أو شرط وترك مسؤولية الأمن للبنانيين أنفسهم حيث لن تكون هناك مشكلة في المنطقة المحتلة بعد انسحاب إسرائيل، إذ سيتعاون حزب الله مع الجيش اللبناني وقوات الأمن الرسمية تعاونا كاملا حتى تحافظ تلك القوات على أمن المنطقة".[1]

<u>* الموقف السوري من القرار 425:</u>

رفضت سوريا، مثل لبنان، المشروع الإسرائيلي بشأن تنفيذ القرار 425، بعد تنكرها له منذ 1978، واعتبرته وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة أساسا في:

1- طي الحديث عن موضوع فلسطين.

2- تحسين صورة الحكومة الإسرائيلية.

3- خلق مشكلة في لبنان، حيث اعتبر نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، أن الكلام الإسرائيلي على انسحاب مشروط من لبنان "هو عبارة عن مناورة تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي...وإرباك الوضع في لبنان، والوصول إلى إحياء اتفاق 17 ماي..."

4- الفصل بين المسارين السوري واللبناني. فحسب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، في ختام زيارته للأمين العام للأمم المتحدة في مارس 1998، فإن الهدف من المبادرة الإسرائيلية هو "تخريب العلاقة بين لبنان وسوريا".

ولقد أكدت سوريا تأييدها للانسحاب الإسرائيلي ولكن دون شروط، حيث قال الرئيس حافظ الأسد في حديث إلى التلفزة الفرنسية في جويلية 1998: "دخل الإسرائيليون بدون رأي لبنان ويستحسن الآن أن يخرجوا مثلما جاؤوا...وإذا حدث ذلك وخرجوا بدون

---

[1]- سويد محمود، مرجع سابق.ص 76.

شروط فسيؤيده لبنان وتؤيده سوريا أيضا، والمهم أن يطبق القرار بدون تحميله أشياء ليست فيه".

وفي حديث إلى صحيفة "الأهرام" المصرية في 25 ماي 1998، قال خدام: "عندما تنسحب إسرائيل بدون قيد أو شرط من جنوب لبنان، فإن هذا الأمر سيكون موضع فرحة وابتهاج لنا جميعا، لأنه يعني أنها ستكون المرة الأولى التي ينسحب فيها الإسرائيليون تحت ضغط المقاومة الباسلة".[1]

ب- القرار 1559

في 02 سبتمبر 2004 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1559 بناء على مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة وفرنسا. ولقد اضطرتا إلى إجراء تعديلات عديدة على المشروع قبل التصويت بغية الحصول على أكبر عدد من الأصوات لنفاذ القرار ومن هذه التعديلات إلغاء جملة "القوات السورية" ووضع بدلاً عنها جملة "القوات الأجنبية"، ورغم ذلك فإن القرار صدر بأغلبية 09 أصوات من أصل 15 صوتاً وتعد هذه النسبة هي الحد الأدنى في مجلس الأمن لصدور تلك القرارات في جميع المسائل سواء إجرائية أو موضوعية.[2]

يتضمن القرار 1559 أربعة مطالب عامة تتدرج في إطار احترام سيادة لبنان ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي تحت السلطة الشاملة والوحيدة للحكومة اللبنانية ضمن حدوده المعترف بها دولياً:

أ/ انسحاب كل ما تبقى من القوات الأجنبية من لبنان.

ب/ تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

ج/ دعم توسيع سلطة حكومة لبنان على كامل الإقليم اللبناني.

د/ دعم عملية انتخابية حرة وعادلة في لبنان وفقاً لقواعد دستورية متخذة من دون تدخل ولا نفوذ أجنبي.[3]

---

[1]- سويد محمود، مرجع سابق. ص ص78-79.

2- أسعد طعمة بشار، "القرار 1559":
http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=94008677220060802023045

3- المصري شفيق، "لبنان وسوريا مطالبان بالتحرك لتطويق الأهداف الأمريكية "الإسرائيلية": القرار ..1559 قراءة قانونية وسياسية":
http://www.mafhoum.com/press7/207P51.htm

رحبت المعارضة اللبنانية بالقرار الدولي الذي ينص على تفكيك ونزع سلاح "المليشيات" اللبنانية وغير اللبنانية وانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وبسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كامل أراضيها، وإجراء انتخابات "حرة نزيهة" وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة دون تدخل أجنبي.

أما الرئيس اللبناني إميل لحود فقد وصف القرار بأنه "يشكل خطرا على الوحدة الوطنية للبلاد"، بينما تباينت ردود الفعل اللبنانية الأخرى بين مؤيد ومعارض.

تعرضت دمشق لضغوط دولية وتهديد بفرض عقوبات في حال رفضها الانسحاب من لبنان طبقا للقرار 1559، ووجهت لها أمريكا والمعارضة إصبع الاتهام بالتورط في حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري حتى قبل البدء بالتحقيق في الحادث، لكن بيروت ودمشق أعلنتا رفضهما تطبيق القرار، وبررتا الوجود العسكري السوري في لبنان بناء على دعوة من لبنان واتفاق مشترك بينهما.

ومع تزايد الضغوط أعلن الرئيس السوري بشار الأسد في مارس 2005 التزام دمشق بتطبيق القرار الدولي الذي صدر عن مجلس الأمن في سبتمبر 2004، ودعا سوريا إلى الانسحاب الكامل من لبنان، ومع نهاية أفريل اكتمل الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية.

كما مورست ضغوط أخرى على الحكومة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله، لكن الحزب قال إنه لن ينزع سلاحه حتى إذا انسحبت إسرائيل من "مزارع شبعا" المحتلة، وأصرت الحكومة اللبنانية على أن نزع سلاح حزب الله شأن لبناني داخلي.[1]

وفي 2006 أصدر مجلس الأمن القرار 1680، ودعا من خلال هذا القرار، إلى التطبيق الكامل لكل مقتضيات القرار 1559 لاسيما ما تعلق منها بحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على أراضيها كاملة والاحترام الشديد لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. داعيا سوريا إلى التجاوب مع مطلب الحكومة اللبنانية القاضي بتحديد الحدود المشتركة بين البلدين ولاسيما في المناطق ذات الحدود الملتبسة أو المتنازع عليها، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة

1- الزعبي مي، "القرارات الدولية المتعلقة بلبنان وإسرائيل": **www.aljazeera.net/**

وتمثيل دبلوماسي كامل بين البلدين. وكذا مطالبة الحكومة السورية باتخاذ إجراءات من شأنها أن توقف نقل الأسلحة إلى داخل الأراضي اللبنانية.[1]

ج- القرار 1595:

أصدر مجلس الأمن القرار 1595 في 07 أفريل 2005 الذي أسس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بخصوص قضية اغتيال الحريري ورفاقه، وذلك بناء على توصية من بعثة تقصي الحقائق، وكذا بناء على رغبة الحكومة اللبنانية في مساعدتها في التحقيق في الجريمة وذلك في رسالة مؤرخة في 29 مارس 2005، عبرت الحكومة اللبنانية فيها عن موافقتها على قرار لمجلس الأمن ينشئ لجنة دولية للتحقيق وكذلك استعدادها للتعاون مع اللجنة ضمن آلية سيادة لبنان ونظامه القضائي. ونص القرار 1595 على أن وظيفة اللجنة مساعدة القضاء والسلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي (جريمة اغتيال الحريري) بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه ومموليه ومنظميه والمتواطئين معهم.

بعد اعتماد القرار 1595، حصلت مشاورات مكثفة في ما يتعلق بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وأعضائها ودعمها اللوجستي. وفي 16 جوان 2005، أعلن الأمين العام بدء عمل لجنة التحقيق. وتولى رئاسة اللجنة القاضي الألماني ديتليف ميليس، ثم القاضي البلجيكي سيرج براميرتز، ثم القاضي الكندي دانيال بلمار.[2]

وتستند لجنة التحقيق الدولية التي نص عليها القرار 1595 إلى القرارين 1566 و 1373 الخاصين بمكافحة الإرهاب، والعقوبات المترتبة على العمل الإرهابي، ومن ينفذه، ويموله، ويخطط له، ويحرض عليه، ويسهل طريقة ارتكابه.[3]

ومنذ تأسيس اللجنة بناء على القرار 1595 أصدر مجلس الأمن قرارات عدة تدعم عمل اللجنة إما من حيث زيادة مدة ولايتها أو تحسين شروط أو ظروف عملها ومن بين هذه القرارات: القرار 1636، حيث وافق أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بالإجماع يوم 31 أكتوبر 2005 على هذا القرار، الذي يطالب سوريا بالتعاون دون شروط مع لجنة

---

[1] - "وثيقة: القرار 1680". **شؤون الأوسط**، العدد 123، صيف 2006. ص ص216-217.

2- "تقرير ميليس": **http://ar.wikisource.org/wiki/**

3- علم جورج، "لبنان من 1559 إلى 1595": **http://www.elaph.com/NewsPapers/2005/4/54902.htm**

التحقيق وإلا تعرضت لــ"إجراءات" أخرى غير محددة في المستقبل، مع تمديد ولاية اللجنة حتى 15 ديسمبر 2005، وذلك بناء على الرسالة المؤرخة في 13 أكتوبر 2005 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان التي يطلب فيها تمديد ولاية اللجنة لتمكينها من الاستمرار في مساعدة السلطات اللبنانية المختصة في أي تحقيق لاحق لمختلف أبعاد الجريمة الإرهابية. وبناء على توصية متزامنة للجنة بأن هناك حاجة إلى استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى السلطات اللبنانية ومعاونتها على كشف كل خفايا هذا العمل الإرهابي.[1]

والقرار 1664 الذي صدر في 15 ديسمبر 2005، الذي قرر مبدئيا تمديد، حسبما أوصت اللجنة وطلبته الحكومة اللبنانية، ولاية اللجنة على النحو المبين في القرارين 1595 و1636 إلى موعد غايته 15 جوان 2006. وشدّد على "واجب سوريا والتزامها بالتعاون تعاونا كاملا بدون شروط مع اللجنة ويطالب تحديدا بأن تستجيب سوريا على نحو لا لبس فيه فورا في المجالات التي يلتمس رئيس اللجنة التعاون فيها وأن تنفذ أيضا دون تأخير أي طلبات تصدر عن اللجنة في المستقبل"، معتبرا أن الحكومة السورية لم تمد اللجنة بعد بالتعاون الكامل وغير المشروط الذي يطالب به القرار 1636. ورد في فقرة منه أن مجلس الأمن "يأذن للجنة بأن تقوم، عند الاقتضاء، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، بمد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ 01 أكتوبر 2004، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في ظل التشاور مع اللجنة والحكومة اللبنانية، توصيات بتوسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل إجراء تحقيقات في تلك الهجمات الأخرى".[2]

وكذلك القرار 1686 الذي قرر فيه مجلس الأمن تمديد عمل لجنة التحقيق في اغتيال رفيق الحريري حتى جوان 2007، مع توسيع مجال مساعدتها للسلطات اللبنانية بتحقيقها في الأعمال الإرهابية الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ 01 أكتوبر 2004.[3]

لقد قوبل قرار مجلس الأمن رقم 1595 بترحيب فاعليات رسمية وسياسية في لبنان. فقد وصف وزير الخارجية اللبناني محمود حمود القرار بأنه «متوازن ويلبي مطالب

1- "نص قرار مجلي الأمن رقم 1636": **http://www.almujaz.net/modules.php?name=News&file=article&sid=555**

2- نشّابة عمر، "كيف ضاعت فرصة حشر الموساد بواسطة لجنة التحقيق الدولية": **http://www.al-akhbar.com/ar/node/133502**

3 - "وثيقة: القرار 1686". **شؤون الأوسط**، العدد 123، صيف 2006. ص 217.

اللبنانيين بالتوصل إلى الحقيقة». وأضاف حمود "في نظرنا فإن القرار متوازن ويلبي مطلب الشعب اللبناني بكل فئاته في الوصول إلى الحقيقة، وذلك لكشف المحرضين والمشاركين والمرتكبين لهذه الجريمة الإرهابية وتقديمهم للعدالة لينالوا العقاب الذي يستحقونه، ولذا حظي القرار بإجماع أعضاء مجلس الأمن، وهذا مؤشر على اهتمام المجلس والمجتمع الدولي بهذه الجريمة النكراء نظراً لخطورتها وفداحتها وانعكاساتها على لبنان وأمنه واستقراره، ولمعاقبة كل المجرمين الذين اقترفوا هذا العمل الإرهابي".

وأشاد رئيس «حركة التجدد الديمقراطي» النائب المعارض نسيب لحود بتشكيل لجنة التحقيق الدولية، وقال: «إن قرار مجلس الأمن رقم 1595 القاضي بإنشاء لجنة تحقيق دولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وبإجماع أعضائه الخمسة عشر يعتبر خطوة بالغة الأهمية سواء لكشف الجناة ومن يقف وراءهم أو لجهة وضع حد لاستباحة أرواح الناس من قادة سياسيين أو مواطنين آمنين وترويعهم وتعطيل الحياة السياسية في البلاد، ويلبي أحد أبرز مطالب المعارضة والشعب اللبناني قاطبة».

واعتبر النائب المعارض وليد عيدو– عضو كتلة «قرار بيروت» النيابية التي كان يرأسها الرئيس الراحل رفيق الحريري– أنه "يصعب على الحكومة اللبنانية التملص من النقاط الإيجابية في القرار".

وحدد هذه «النقاط الايجابية» لقرار مجلس الأمن بالآتي: "إنها لجنة مستقلة عن التحقيق اللبناني ولها صلاحيات واسعة، وهي تنعطف على تقرير بيتر فيتزجيرالد كما جاء في مقدمة الـــ 1595. والتقرير يتحدث عن عدم قدرة أو التزام من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية في التحقيق. وقال تقرير فيتزجيرالد أنه لابد من إقصاء قادة الأجهزة الأمنية هؤلاء حتى يمكن أن تصل اللجنة الدولية إلى نتيجة جدية ومرضية ومقبولة".

ولفت عيدو إلى أن القرار 1595 أشار إلى جريمة اغتيال الرئيس الحريري على أنها «جريمة إرهابية»، وهذا يعني أنها مربوطة بالقرار 1566 الذي يتحدث عن الإرهاب الدولي والذي جاء نتيجة العمل الإرهابي الذي وقع في روسيا، وهذا يعني أن التحقيق الدولي سوف يؤدي إلى محاكمة دولية. وهناك تعهد من الدولة اللبنانية بتقديم الذين تثبت مسؤوليتهم إلى العدالة الدولية، والتقرير نص على أن الدولة يجب أن تقدم جميع

المسؤولين وليس بعضهم، كما كانت تطالب الحكومة اللبنانية، إلى اللجنة لسماع آرائهم أو استجوابهم حول أي أمر من أمور التحقيق.
وأشار عيدو إلى أن قرار مجلس الأمن "ربط التفجيرات التي حصلت بعد الاغتيال بجريمة الاغتيال، والحكومة ملتزمة أن تقدم كل التسهيلات إلى اللجنة، وهذا يعني أنه يمكنها أن تزور كافة المواقع والمنشآت، وأن الدولة اللبنانية ملزمة بأن تقدم اللجنة كل الأدلة والقرائن والإثباتات توصلا إلى الحقيقة".[1]

د- القرار 1701:

أصدر مجلس الأمن هذا القرار على إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006. لقد جاء في هذا القرار أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، طالب مجلس الأمن بوقف فوري لإطلاق النار بالنسبة للفريقين المتحاربين (حزب الله وإسرائيل). مؤكدا على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية ونشر قواتها في الجنوب إلى جانب قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان. هذه الأخيرة، وإضافة إلى رصدها لوقف إطلاق النار ونشر قواتها في الجنوب، فإنها سوف تقوم بتقديم مساعدتها لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للمشردين.
كما طالب مجلس الأمن بتنفيذ القرارات السابقة ذات الصلة باتفاق الطائف (القرار 1559 و1680) والمتعلقة بنزع سلاح كل الميليشيات في لبنان، مع منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته، وكذا منع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بالأسلحة والمعدات العسكرية عدا ما تأذن به حكومته.[2]

من خلال القراءة القانونية للقرار 1701 يبدو أنه منحاز كليا لإسرائيل وذلك حسب الشواهد التالية:

1- "حمود: قرار لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري متوازن ويلبي مطالب اللبنانيين":
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=292588&issueno=9629

[2]- "القرار 1701". **شؤون الأوسط**، العدد 123، صيف 2006. ص ص90-93.

1- تحميل حزب الله مسؤولية الحرب وما نجم عنها من أضرار، بما في ذلك تدمير البنية الأساسية للبنان، من دون أي إشارة إلى تجاوزات إسرائيلية، والتي اعتبرها العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان جرائم حرب، ومن دون أي إشارة لخرق إسرائيل للقواعد القانونية والأخلاقية المطبقة في الحروب والمنصوص عليها بشكل خاص في اتفاقيات جنيف.

2- لم يطالب القرار بوقف كامل وغير مشروط لوقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، كما جرت العادة، وميز بين الالتزامات الواقعة على عاتق كل من إسرائيل وحزب الله في هذا الصدد، فقد دعا القرار "إلى وقف تام للأعمال القتالية ، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات الهجومية". إن التفسير الحرفي لهذا النص يغل يد حزب الله تماما عن أي عمليات عسكرية، لأن القرار يعتبرها "هجمات" بينما يعطي لإسرائيل الحق في القيام بأعمال عسكرية إذا كانت تعتبرها دفاعية.

3- التمييز بين الأسرى الإسرائيليين، والذين يتحدث عنهم القرار بوصفهم جنودا مختطفين، والأسرى اللبنانيين، والذين يتحدث عنهم القرار بوصفهم سجناء. وبينما يطالب القرار "بإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط" في إحدى فقراته التي تتحدث عن ضرورة معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة، فإنه يكتفي "بتشجيع الجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين على وجه عاجل"، في فقرة تتحدث عن "إدراكه لحساسية مسألة السجناء".

4- لم يطالب قرار مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل الفوري من جنوب لبنان، وربط ذلك الانسحاب بالتزامن مع انتشار قوات الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل.

5- على الرغم من أن القرار لم يشر صراحة إلى أنه يتحرك بموجب الفصل السابع من الميثاق، إلا أنه أشار في إحدى فقراته إلى "أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلم والأمن"، فضلا عن أنه منح قوات الأمم المتحدة صلاحيات واسعة "لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة مادية من أي نوع، ولمقاومة محاولة منعها بالقوة من القيام بواجباتها".[1]

[1]- نافعة حسن، ص ص98-99.

2-2- التحقيق في قضية الحريري:

أ- بعثة تقصي الحقائق

قرر مجلس الأمن إرسال لجنة أو بعثة لتقصي الحقائق برئاسة الضابط الايرلندي بيتر فيتز جيرالد، حيث بدأت عملها في 25 فيفري 2005، أي بعد 11 يوما على حصول عملية الاغتيال، للتحقيق في الأسباب والظروف ونتائج الاغتيال.

ومن ثم قامت البعثة بمراجعة التحقيق اللبناني والإجراءات القانونية، وفحصت مسرح الجريمة والأدلة التي جمعتها الشرطة المحلية، وجمعت وحللت عينات من مسرح الجريمة، وأجرت مقابلات مع بعض الشهود في ما يتعلق بالجريمة والتقت عدداً كبيراً من المسئولين اللبنانيين وممثلين عن مجموعات سياسية مختلفة. وفي 26 مارس تسلّم الأمين العام للأمم المتحدة تقرير لجنة تقصي الحقائق.

وقد أكد هذا التقرير في كل محتوياته على الجو السياسي الذي كان دافعاً لاغتيال الرئيس الحريري وأشار بدقة إلى التورط الأمني، خصوصاً في الفقرة العاشرة من التقرير الذي جاء فيها: "تلقت البعثة أيضاً روايات عن تهديدات أخرى وجهها مسؤولون أمنيون إلى الحريري حذروه فيها من الامتناع عن التصويت لمصلحة التمديد أو حتى التفكير في مغادرة البلاد". كما جاء في الفقرة الخامسة عشرة ما حرفيته: "من الواضح أن اغتيال الحريري حصل على خلفية نزاع على النفوذ مع سوريا، بصرف النظر عن منفذي العملية وأهدافها، وعن درجة الحماية التي كانت تؤمنها الأجهزة الأمنية للرئيس الحريري. واستنتجت "أن الأجهزة الأمنية اللبنانية أظهرت إهمالاً منظماً وجدياً في القيام بالواجبات التي تؤديها عادة الأجهزة الأمنية الوطنية المحترفة. وخلال قيامها بذلك، فشلت على نحو خطير في توفير مستوى مقبول من الأمن، وهي لذلك ساهمت في انتشار ثقافة الترهيب والإفلات من العقاب. وتشارك الاستخبارات العسكرية السورية في هذه المسؤولية من خلال تورطها في إدارة الأجهزة الأمنية اللبنانية".

أما الفقرة 19 من التقرير فتؤكد أنه بعد مناقشات مع العديد من المسئولين الأمنيين، بمن فيهم رؤساء الاستخبارات العسكرية وقسم القوات الخاصة ومكافحة الإرهاب في الاستخبارات العسكرية، وقسم الاعتراض على الاتصالات في الاستخبارات العسكرية، الأمن العام، وقوى الأمن الداخلي والحرس الجمهوري، استنتجت البعثة أن الأجهزة

الأمنية اللبنانية أخفقت إخفاقاً ذريعاً في توقع اغتيال الحريري والحؤول دونه على الرغم من انتشار الشائعات عن تهديدات بإلحاق أذى جسدي بالحريري و/أو جنبلاط، بما في ذلك احتمال قتلهما و/أو قتل أفراد في عائلتيهما، وعلى الرغم من محاولة اغتيال الوزير السابق مروان حمادة، لم يتخذ أي من الأجهزة الأمنية إجراءات إضافية لحماية أي منهما. كذلك ورد في الفقرة 20 من نفس التقرير ما حرفيته: "... رغم التوتر الشديد البادي للعيان، لم يعد أي من الأجهزة الأمنية تقويماً حول أمن الحريري أهم شخصية سياسية في لبنان. لم يقترح أي من الأجهزة الأمنية أو يوصي أو يحاول رفع مستوى الحماية التي يحظى بها الحريري. على النقيض تماماً، خفض عدد فريق الحماية المشددة الذي تؤمنه قوى الأمن الداخلي من نحو 40 إلى 8 أشخاص بعد وقت قصير من تنحيه من منصبه. رغم أن هذا الخفض يتماشى مع التنظيمات، شكل إهمالاً صارخاً للظروف الخاصة التي كانت قائمة في لحظة اغتياله، كان فريق الأمن الشخصي يهتم في شكل شبه كامل بحماية الحريري".

كما ورد في الفقرة 22 ما يلي: "بالاستناد إلى ما تقدم، رأت البعثة أن الأجهزة الأمنية اللبنانية أخفقت في تأمين الحماية الملائمة للحريري، وأمّنت بالتالي سياقاً مناسباً لاغتياله. وباختصار فإن التورط الأمني والسياسي اختصرته المادة 47 من التقرير الذي جاء فيها: "... تظهر الطريقة التي تم التعامل بها مع هذا العنصر في التحقيق، إهمالاً فاضحاً على الأقل، يترافق على الأرجح مع ممارسات إجرامية يجب محاسبة المسئولين عنها.[1]

ومن النتائج التي توصلت إليها البعثة أيضاً "أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الأولية في التوتر السياسي الذي سبق اغتيال الرئيس الحريري. وتدخلت في تفاصيل حكم لبنان بطريقة ثقيلة الوطأة وغير مرنة كانت السبب الأساسي في الاستقطاب السياسي الذي تلاها. ومن دون استباق نتائج التحقيق، من الواضح أن هذا المناخ وفر الخلفية لاغتيال السيد الحريري".[2]

1- شندب طارق، "تقارير لجنة التحقيق الدولية: تورط الضباط الأربعة ومسؤولين أمنيين وسياسيين ودوافع سياسية للاغتيال":
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=243120
2- الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية.. من "صدمة" ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببراميرتز":
http://www.akhbaralarab.net/?p=20175

وبعد ثلاثة أشهر من العمل المتواصل توصل فيتز جيرالد إلى ضرورة تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الجريمة لأن التقصير المنهجي في عمل الأجهزة اللبنانية والتحقيق المعيب وعدم تأمين حماية ووقاية للحريري تستدعي تحقيقاً دولياً.
وبناء على هذا التقرير عقد مجلس الأمن اجتماعا خاصا واتخذ بعده القرار رقم 1595 الذي ينص على تشكيل لجنة دولية للتحقيق في هذه الجريمة، وتم تكليف القاضي الألماني ديتليف ميليس برئاستها. وضمت اللجنة نحو 80 عضواً واستعانت بخبراء من العديد من دول العالم[1].

ب- لجنة التحقيق الدولية:

**** التحقيق في عهد ميليس:***

بدأ ميليس عمله المكثف في جوان 2005 وأجرى لقاءات مع مئات الشهود والشخصيات السياسية، بالإضافة إلى الكشف المتكرر لمسرح الجريمة وجمع الأدلة.
صدر التقرير الأول لميليس، الذي استغرق العمل فيه 250 يوماً، في 11 أكتوبر 2005. وأشار في هذا التقرير إلى أن الاغتيال الذي حصل في 14 فيفري 2005 تم فوق الأرض ولهذا الغرض استُخدم ما لا يقل عن 1000 كيلوغرام من المتفجرات العسكرية. وأن الاغتيال قامت به مجموعة منظمة بشكل جيد، فضلا عن موارد مهمة وإمكانات. وتم التحضير للجريمة على مدى أشهر عدة. ولهذه الغاية، تمت مراقبة أوقات ومواقع تحركات السيد رفيق الحريري وتم تسجيل خطوط تحركات موكبه بشكل مفصل.
وتضمن التقرير محادثات هاتفية ملتقطة ومعلومات عن أن خطوط الخليوي المدفوعة مسبقاً أحد أهم الدلائل في التحقيق. كما تضمن اتهامات واضحة للمسئولين السوريين بالوقوف وراء الجريمة بالتعاون مع مسئولي الأجهزة الأمنية اللبنانية. وأكد أن القرار لم يكن ليتخذ من دون موافقة مسئولين أمنيين سوريين كبار، إضافة إلى تورط نظرائهم في أجهزة الأمن اللبنانية.[2] ففي النسخة غير المعدلة أشار التقرير إلى أسماء شخصيات قريبة

1- قصير قاسم، "أين وصل التحقيق الدولي في اغتيال الحريري؟":
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E96E2B47-428B-4DC4-9A36-EF503E4FF62E.htm
2- الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية.. من "صدمة" ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببراميرتز":
http://www.akhbaralarab.net/?p=20175

جدا من نظام الرئيس السوري بشار الأسد، مثل ماهر الأسد شقيق الرئيس، وآصف شوكت صهره زوج شقيقته الوحيدة بشرى ورئيس الاستخبارات العسكرية. وقال ميليس إن الاتهامات غير حاسمة، وهذا ما دعاه إلى شطب الأسماء في هذه المرحلة، وطالب بالتالي بتمديد فترة التحقيق حتى الخامس عشر من ديسمبر 2005.[1] وقدم توصية إلى القضاء اللبناني بتوقيف أربعة من قادة الأجهزة الأمنية، وهم المدير العام للأمن العام اللواء جميل السيد وقائد لواء الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج ومدير المخابرات في الجيش اللبناني العميد ريمون عازار.[2] إذ جاء في التقرير أن: "ثمة أدلة تتفق على أن ثمة تورطاً لبنانياً وسورياً في هذا العمل الإرهابي ومعروف جيداً أن للاستخبارات العسكرية السورية وجود منتشر في لبنان ولما كانت أجهزة الاستخبارات السورية اللبنانية العاملة معاً متغلغلة في المؤسسات والمجتمع في لبنان ويصعب تخيل أن هذا الاغتيال المعقد ارتكب من دون معرفتها".

وتحدث التقرير عن عدم تعاون سوريا مع اللجنة وأن بعض الذين تم الاستماع إليهم حاولوا تضليل التحقيق من خلال إعطاء تصريحات خاطئة أو غير صحيحة، فالرسالة التي بعث بها وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية فاروق الشرع ثبت أنها تتضمن معلومات خاطئة، واتهم وليد المعلم نائب وزير الخارجية بالكذب في تصريح للمحققين بشأن ما قيل أثناء اجتماع مع الحريري فيفري 2005 (اجتماع الحريري مع القادة السوريين فيما يخص التمديد للرئيس أميل لحود). وهو ما حدا بمجلس الأمن إلى اتخاذ قرار حمل الرقم 1636 بتاريخ 31 أكتوبر 2005، يتحدث عن"تعاون سوريا شكلاً لا مضموناً، وأن مسئولين سوريين حاولوا تضليل التحقيق عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة". وقرر أن"استمرار سورية في عدم التعاون في التحقيق سيشكل انتهاكاً خطيراً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة 1373 (2001) و1566 (2004) و1595 (2005).[3]

1- الحسيني هدى، "تقرير ميليس..ذريعة أم مخرج..":
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=330312&issueno=9830

2- " نهجه مختلف عن ميليس "المتحفز".. وبراميرتس "الهادئ": بيلمار "الصارم".. يقود تحقيقات اغتيال الحريري إلى قاعة المحكمة":
http://www.alarabiya.net/articles/2009/03/01/67472.html.

3- الحصري ناجية، مرجع سابق.

وقد أدى صدور القرار 1636 إلى ضغوط قوية على سوريا للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية، في الوقت الذي كان فيه القاضي ميليس قد طلب أن يتم التحقيق مع عدد من المسئولين السوريين في مقر اللجنة بفندق مونتيفردي في لبنان. لكن المسئولين السوريين عارضوا ذلك بشدة خوفاً من حصول ردود فعل سلبية في لبنان ونظراً لحساسية هذا الأمر، ما أدى إلى تدخل دولي وعربي قاد إلى اتفاق جديد يتم من خلاله إجراء التحقيق مع المسئولين الأمنيين السوريين في فيينا. وقد تم التحقيق فعلاً وتوجه خمسة مسئولين أمنيين سوريين إلى فيينا بينهم المسئول السابق لأمن القوات السورية في لبنان العميد رستم غزاله ومساعده جامع جامع[1]. وجاء في التقرير الثاني الصادر في 12 ديسمبر2005، أن اثنين من هؤلاء المسئولين أشاروا إلى إحراق جميع الوثائق الاستخبارية المتعلقة بلبنان. وقال التقرير أن "سوريا يجب أن تجري تحقيقها الخاص بطريقة مهنية وتستجيب لطلبات اللجنة بشكل مناسب وكامل وغير مشروط قبل أن يتم تحديد ما إذا كانت قد استجابت بالكامل مع شروط القرار" الذي دعاها للتعاون. واتهم التقرير السلطات السورية بالسعي إلى عرقلة التحقيق بمطالبتها ميليس بإعادة النظر في تقريره بعد تراجع الشاهد السوري هسام هسام عن إفادته. و قال ميليس أن هذا التراجع لم يؤثر على النتائج الأولية.[2] حيث جاء في التقرير: "ظهر ذلك المصدر، السيد هسام طاهر هسام، في الآونة الأخيرة على التلفزيون السوري حيث تراجع عن إفادته السابقة أمام اللجنة الدولية وادّعى أنّه أدلى بهذه الإفادة التي أشارت إلى تورطّ مسئولين سوريين كبار في الاغتيال، تحت الإكراه. يبدو أنّ ظهوره على التلفزيون السوري جرى بأمر من اللجنة القضائية السورية المكلّفة بالتحقيق في اغتيال الحريري. ما زالت اللجنة الدولية تحقّق في مزاعم السيدّ هسام الأخيرة.
وعلمت اللجنة أنّه قبل توجّهه أخيراً إلى سوريا، أسرّ هسام لأصدقاء قريبين منه برواية عن الاغتيال مشابهة لتلك التي أدلى بها أمام اللجنة. وحصلت اللجنة أيضاً على معلومات موثوقة بأنّه قبل تراجع السيد هسام العلني عن الإفادة التي أدلى بها أمام اللجنة الدولية، كان مسئولون سوريّون قد أوقفوا بعض أقرباء هسام في سوريا وهدّدوهم. يقود التحقيق

1- قصير قاسم، "أين وصل التحقيق الدولي في اغتيال الحريري؟":
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E96E2B47-428B-4DC4-9A36-EF503E4FF62E.htm
2- "تقرير ميليس يتهم مسئولين سوريين والأسد يحذر..": **http://ar.wikinews.org/wiki/**

الأوّلي إلى الاستنتاج بأنّ السلطات السورية تتلاعب بالسيد هسام ما يطرح أسئلة جدّية حول مدى التزام اللجنة القضائية السورية بإجراء تحقيق مستقلّ وشفّاف ومحترف في هذه الجريمة".[1]

*** التحقيق في عهد براميرتز**

وقد أدت استقالة القاضي ديتليف ميليس من رئاسة لجنة التحقيق إلى قيام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بإجراء سلسلة مشاورات مكثفة لتعيين مسئول جديد للجنة، حيث تم التوصل إلى تكليف القاضي البلجيكي سيرج براميرتز برئاستها، وتعهد ميليس بالاستمرار في متابعة العمل إلى حين استلام براميرتز مهامه.

وقد وصل الأخير إلى لبنان يوم 23 جانفي 2006، وبدأ العمل في دراسة الملفات واللقاء مع المسئولين اللبنانيين المعنيين بالتحقيق[2].

وفي 14 مارس 2006 تم تقديم التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية، الذي أكد على ما جاء في التقريرين الأولين وقدم مزيداً من الأدلة على تورط الموقوفين من الضباط الأربعة وغيرهم من المشتبه بهم مثبتاً للعديد من الوقائع التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، مؤكداً أن أحد الضباط تلقى أمراً من ضابط آخر يعمل في القصر الجمهوري أمره فيها بنقل سيارات موكب الحريري من مكانها. كما أشار التقرير أيضاً إلى تسجيلات اسختبارية من الجيش اللبناني توفر أدلة على تورط ضابط استخباراتي كبير موقوف، كما أكد التقرير على تورط ضابط آخر موقوف كان قد أنشأ صندوق للرشوة في مديريته الأمنية.[3]

أما التقرير الثاني لبراميرتز والرابع للجنة التحقيق الدولية والذي صدر بتاريخ 10 جوان 2006 فجدد فيه رغبته في القيام باستقصاء أوسع مشدداً على أن وضع المعلومات المتعلّقة بالشهود والمشتبه فيهم على الملأ سيكون مخالفا لمبادئ الإنصاف والعدالة ويعطل الغاية المتوخاة لهما وقد يكون مضرّاً بأيّ قضيّة قد تحال على المحكمة.

1- "التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية المستقلة":
http://www.metransparent.com/old/texts/melhis_second_report_arabic.htm

2- قصير قاسم، "أين وصل التحقيق الدولي في اغتيال الحريري؟"، مرجع سابق.

3- شندب طارق، مرجع سابق.

وعلى رغم السرية التي دمغت التقريرين السابقين لبراميرتز واقتصار مضمونهما على سرد قضايا تقنية واستعادة بعض ما ورد في تقارير سابقة، فإن تقريره الثالث في شهر سبتمبر 2006 وهو الخامس في سلسلة التقارير، جاء ليحسم مسألة طريقة التفجير فيقول إنه حصل بعملية انتحارية.

وجاء في التقرير أن «التفجير الذي استهدف الحريري نفذ على الأرجح باستخدام 1800 كيلوغرام من المتفجرات وليس 1200 كيلوغرام، وأن منفذه قضى في الانفجار وأن المتفجرات وضعت فوق الأرض»، متحدثاً عن «عدد من الخيوط الجديدة، قدمت معلومات إضافية وستوفر روابط إضافية تجاه أولئك الذين نفذوا الجريمة. واعتبر التقرير من جهة ثانية، أن التحقيقات تعزز القناعة بوجود رابط محتمل بين 14 اعتداء ارتكبت في لبنان بين أكتوبر 2004 و ديسمبر 2005، وبينها عملية التفجير التي أدت إلى اغتيال الحريري.[1]

وتضمن تقرير لجنة التحقيق الدولية إشارة إلى بحث اللجنة حياة الرئيس رفيق الحريري المهنية والشخصية، كما يتضمن تقويما مهنيا للتعاون السوري والتعاون الدولي لكشف ملابسات الجريمة.

إذ تعمل اللجنة على تكوين صورة متكاملة عن الضحية تساعد على تحديد دوافع الجريمة وظروف الاغتيال. ولذلك وسعت اللجنة تحقيقاتها في وقائع اليومين الأخيرين اللذين سبقا الاغتيال، وبحثت بشكل دقيق نشاطاته وعلاقاته وأعماله ومواقفه، وقابل محققو اللجنة 15 شخصية بارزة مقربة أو مرتبطة أو على علاقة ما بالحريري خلال الأشهر التي سبقت 14 فيفري 2005. ونصت الفقرة 33 من التقرير على أن اللجنة حصلت على "معلومات مهمة" من الذين كانوا يعملون معه و"يديرون شؤونه الشخصية والمهنية" ومن زوار مسكنه في بيروت ومساكنه الأخرى، ومن العمال في مساكنه، ومن أشخاص تربطهم بالحريري الأعمال أو السياسة. ويذكر التقرير أن التحقيق يشمل "الشؤون المالية التي تؤثر على وضعه السياسي وعلاقاته المهنية وتسوياته الخاصة".[2]

1- الحصري ناجية، مرجع سابق.

2- نشابة عمر، "تقرير لجنة التحقيق الدولية الخامس":**http://www.al-akhbar.com/ar/node/6657**

وفيما يتعلق بالتعاون السوري مع اللجنة الدولية، جاء في التقرير أنه "إثر التفاهم الذي جرى بين اللجنة وسوريا في وقت سابق من العام، بقي تعاون سوريا مع اللجنة مناسباً وفعالاً" وأن "مستوى المساعدة التي أمّنتها سوريا خلال فترة التقرير يعتبر مرضياً بشكل عام، حيث ترد سوريا على طلبات اللجنة ضمن الوقت المحدد". وخلال فترة التقرير، "وجّهت اللجنة 11 طلباً رسمياً بالمساعدة إلى سوريا، تطلب فيها تزويدها بمعلومات ومستندات حول بعض الأشخاص والمجموعات، بالإضافة إلى إفادات من أشخاص خلال التحقيقات التي أجرتها السلطات السورية، جرت اجتماعات عمل مع مسئولين سوريين وحصلت نقاشات مطوّلة إثر طلبات للاجتماع بأشخاص ذوي دراية بمواضيع معينة تهمّ عمل اللجنة". كما أن سوريا "أمّنت مستندات تتعلق باختبارات حول خصائص وتأثير عدد من التفجيرات وعُقدت اجتماعات متابعة بين خبراء من اللجنة وسوريا لمناقشة هذه الاختبارات. وقد تم أخيرا تسلم معلومات حول هذا الموضوع وتعمل اللجنة حالياً على تقويمها. هذا وطلبت اللجنة من سوريا المساعدة في تسهيل مقابلة شهود في سوريا.
وخلال فترة التقرير، قامت اللجنة بعدد من المهام في سوريا حيث أجرت 11 مقابلة تناول بعضها مسئولين من الحكومة السورية. أعدّت السلطات السورية هذه المقابلات بناء على طلب اللجنة التي كانت راضية عن السرعة التي تم فيها ذلك، وعن التدابير اللوجستية والأمنية التي أحاطت بالمقابلات".[1]

وفي تقريره السادس الصادر في ديسمبر 2006، قال براميرتز إن التحقيق وصل إلى مرحلة حساسة للغاية، رافضاً وضع المعلومات المتعلقة بالشهود والمشتبه بهم في التداول العلني " لأن ذلك يناقض مبادئ الإنصاف والعدالة". وكرر تأكيده أن العبوة الناسفة التي أودت بحياة الرئيس الحريري، كانت موضوعة في شاحنة ميتسوبيشي، معرباً عن اعتقاده بأنّ "انتحارياً محتملاً أقدم على التفجير وأظهر تحليل DNA لسنه أنه لم يمض شبابه في لبنان، ولم يأت إلى لبنان إلا في الشهرين أو الأشهر الثلاثة التي سبقت موته.
وكشف براميرتز أن كميّة كبيرة من مادة «آر دي اكس» استعملت في العبوة الناسفة، مشيراً إلى "أن هذه المواد الشديدة الانفجار الممزوجة مع مادة «تي أن تي»، تُستعمل

1- "التقرير الخامس للجنة الدولية في التحقيق بجريمة قتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري":
http://www.clhrf.com/unresagreements/bremers.reportfive26.9.06.htm

خصوصاً في العمليّات العسكريّة. وقال إن اللجنة تواصل عملها على سيناريوهات عدّة في فحصها دوافع اغتيال الحريري، ومن بينها: «أن الحريري كان ضحية مجموعة متطرّفة اغتالته بسبب علاقاته بدول أخرى في المنطقة وفي الغرب»، ومنها «موقف الحريري بما يتّصل بالقرار 1559»، ودافع ثالث هو «تمديد ولاية الرئيس اللبناني (إميل لحود) » يمكن أن يكون من بين العوامل، والعامل الرابع «أن يكون الحريري اغتيل قبل نجاحه المحتمل في انتخابات ماي»، وإذ لفت إلى أن دوافع عدّة يمكن إعطاؤها صدقيّة، انتقل إلى معالجة جرائم 2005، الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والتفجيرات في المناطق، فأبقى على اقتناعه بأن هناك روابط بين عدد من هذه الجرائم بعضها ببعض وبقضية الحريري أيضاً.

أما في التقرير السابع للجنة الصادر في مارس 2007، فأعلن القاضي براميرتز أن اللجنة أحرزت تقدماً في جمع أدلة جديدة، وقدمت الدعم الفني للسلطات اللبنانية في 16 قضية أخرى تشمل اغتيال الوزير بيار الجميل، ثم تفجيرات عين علق. وأشار إلى أن اللجنة «نجحت في حل المسائل العالقة مع عشر دول أعضاء في الأمم المتحدة لم تستجب سابقاً لطلباتها، وحصلت على الأجوبة التي كانت تبحث عنها»

وأكد التقرير أن اللجنة حصلت على «دعم مكثف وفي وقت مناسب من دول أخرى...وتستمر في تلقي الأجوبة من سورية التي توفر المعلومات وتسهل إجراء المقابلات مع أفراد يقيمون على أراضيها».[1]

وفي التقرير الثامن للجنة الصادر في جويلية 2007، أعلن القاضي براميرتز أنه تمكن من تحديد هوية «عدد من الأشخاص» ممن يحتمل أن يكونوا شاركوا في اغتيال الحريري، معلناً أن الحكومة اللبنانية و12 دولة أخرى أبدت "تعاونا كاملا وسريعا" مع طلبات اللجنة، وأن التعاون من الجانب السوري «مُرضٍ في شكل عام». وشدد على أن اللجنة ستستمر في "طلب تعاون سورية الكامل، إذ يعتبر هذا التعاون أساسياً لتنهي اللجنة مهمتها بنجاح".

وحول الدوافع أشار التقرير إلى أن اللجنة وفق الفقرة 48 قد حسمت قولها بأن قضية بنك المدينة لم تكن الدافع الأساسي لهذا الاغتيال وقال التقرير إن اللجنة قامت باستكشاف

[1]- الحصري ناجية، مرجع سابق.

نظريات بديلة أخرى، وهذا يشمل أن الحريري ربما يكون قد تم استهدافه من قبل عناصر متطرفة، ومن هنا لا يمكن عزل احتمال أن الدافع لاغتيال الحريري ربما حدث بسبب عناصر طائفية متداخلة.

ولدراسة الأحداث التي لعبت دوراً مهماً في تكوين المحيط الذي نشأت فيه الدوافع لاغتيال رفيق الحريري، عززت اللجنة فهمها للظروف المحيطة بتبني القرار 1559 (2004) لمجلس الأمن، كما ركزت اللجنة على تتابع الأحداث التي أدت إلى التصويت على تعديل الدستور اللبناني لتمديد ولاية الرئيس إميل لحود والمتعلقة بالتحقيق. وتوصلت اللجنة إلى فهم عام مُرض لموقع ودور عدد من السياسيين خلال هذه الفترة وتأثيرهما المحتمل على الدوافع للقيام بالهجوم. إضافة إلى تركيزها على مراجعة معلوماتها المتعلقة بالقانون الانتخابي الجديد الذي كان يناقش خلال الفترة المدروسة وتأثيرها على التشكيلات السياسية في الانتخابات النيابية سنة 2005 ومن ضمنها رفيق الحريري. كما ركزت اللجنة على النظر بالنتائج المحتملة التي وضعها الأفرقاء السياسيون المختلفون في لبنان وخارجه، وأسس هذه النظريات وعلاقتها بالتحقيق.

أما فيما يتعلق بآلية الانفجار(شاحنة الميتسوبيشي) التي، على الأرجح، استخدمت لنقل المتفجرات. تمكّنت اللجنة من التوصل إلى تحديد مرضٍ لمصدر السيارة وتاريخها. ووفقاً لتحقيقات اللجنة والسلطات اللبنانية، خرجت الشاحنة مصنع للميتسوبيشي في اليابان في فيفري 2002، وجرى الإبلاغ عن سرقتها في مدينة كاناغاوا في أكتوبر 2004. شحنت الشاحنة بعد ذلك إلى الإمارات العربية المتحدة ونقلت إلى صالة عرض في لبنان، قريباً من طرابلس في شمال لبنان، في ديسمبر 2004 ، حيث بيعت. حصلت اللجنة أخيراً على معلومات متعلقة ببيع الشاحنة لأفراد من الممكن أن يكونوا متورطين في التحضير النهائي للشاحنة تمهيداً للهجوم على رفيق الحريري.

أما بالنسبة لمنفذ الانفجار(الانتحاري)، أكدت اللجنة أن أحمد أبو عدس، الشخص الذي ظهر في شريط الفيديو وادّعى المسؤولية، ليس هو المفجر الانتحاري.[1]

1- " تقرير لجنة التحقيق الدولية الثامن"الــ« ميتسوبيشي» بين ميليس وبراميرتس" ":
http://forum.qalamoun.com/archive/index.php/t-1668.html

وفي التقرير التاسع للجنة الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في نوفمبر 2007، أعلن القاضي سيرج براميرتز أن التحقيق يحرز تقدماً، رافضاً كشف تفاصيله لأسباب أمنية، وشدد على ضرورة توخي «حذر متزايد في التعامل مع المعلومات المتعلقة بالتحقيق» وحرصاً على السرية اعتبرت اللجنة في تقريرها أنه «لا يجوز لها أن تضع في متناول الرأي العام والجمهور إلا طائفة محدودة من المعلومات» حفاظاً على «نزاهة التحقيق والعملية القانونية وسلامة الأشخاص».

وفي هذا المجال، اقترحت وضع «برنامج شامل لحماية الشهود» كاشفة أنها«تمكنت من تحديد عدد إضافي من الأشخاص المهمين لمسار التحقيق».

وجاء في التقرير أن اللجنة «عمّقت ووسعت مفهومها للتورط الممكن لعدد من الأشخاص حددت هويتهم أخيرا، وربما كانوا متورطين في بعض نواحي إعداد الجريمة وإطلاقها أو ربما عرفوا بالتخطيط لارتكابها».

وتحدث عن وجود «روابط تشغيلية بين بعض الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم الـــ18»، مضيفاً أن «مجموعة المنفذين كانت ولا تزال تتمتع بقدرات تشغيلية واسعة ومتطورة في بيروت».

وأفاد بأن اللجنة قامت بتضييق «نطاق الدوافع الممكنة لاغتيال الحريري وحصرتها بالصلة بأنشطته السياسية في الأشهر والسنوات التي أوصلت إلى موته (...)». ويشتمل ذلك على «اعتماد مجلس الأمن القرار 1559 والدور الممكن أو المشكوك فيه لرفيق الحريري في إصدار هذا القرار وتطبيقه والتمديد لولاية الرئيس إميل لحود».

وأضاف التقرير أنه «نظراً إلى إمكان أن تكون مجموعة من العوامل انعكست على الدافع لاغتيال الحريري، فإن اللجنة تعمل على دراسة دقيقة لإمكان أن يكون فريقان أو أكثر من الجناة شاركوا في الإعداد للتفجير وارتكابه».

وكشف أن اللجنة جمعت أكثر من 330 نتيجة لتحليل الحمض النووي و160 بصمة مختلفة و24 رسماً تشبيهياً لأشخاص على صلة بالجريمة وأجرت 109 مقابلات خلال الأشهر الأربعة الماضية.

وأكد التقرير أن مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة بلبنان سيتمكن من مباشرة العمل فوراً في حال استطاع الاعتماد على الخبرة التي اكتسبها فريق موظفي لجنة التحقيق منذ

إنشائه عام 2005، وكشف أن اللجنة واصلت استعدادها للانتقال إلى مكتب المدعي العام الدولي، لافتاً إلى تعاون سورية وجهات أخرى مع طلبات التحقيق الدولي.[1]

*** التحقيق في عهد بلمار**

في التقرير العاشر للجنة، الأول منذ تولي القاضي الكندي دانيال بلمار رئاستها، والصادر في مارس 2008، نسبت اللجنة عملية اغتيال الحريري إلى "شبكة إجرامية" متورطة أيضا في "اعتداءات" أخرى شهدها لبنان، وأكدت أنها ستضمّن لائحة الاتهام النهائية أسماء المشتبه بهم بعد الوصول لأدلة كافية. وأعلن بلمار أن "التقدم المحرز وفر أدلة عن شبكة من الأفراد نسقت فيما بينها لتنفيذ عملية الاغتيال" وأن "الشبكة كانت موجودة قبل الاعتداء وراقبت الحريري قبل اغتياله(...) ولا يزال جزء على الأقل من هذه الشبكة موجوداً وناشطاً بعد الاعتداء".

وأضافت أنه "نظراً إلى الدور الأساسي الذي يقوم به الشهود، اتخذت اللجنة ترتيبات لوضع إستراتيجية لحماية الشهود تتلاءم مع متطلبات المحكمة".

وأوضحت أنها تعمل لتحديد هوية الانتحاري في جريمة اغتيال الحريري، مشيرة إلى أنها "قارنت بين معلومات ذكرت في تقارير سابقة وتناولت الأصول التي ينحدر منها الانتحاري وصفاته والبلدان التي خرج منها وهل اسمه مدرج في قوائم المفقودين في بلدان مختلفة وذلك في محاولة لكشف هويته". وكررت أن تحقيقات بهذا التعقيد لا يمكن استعجالها".

وأشادت اللجنة بالتعاون المستمر للسلطات اللبنانية معها، موضحة أنها "تواصل العمل في تشكيل وثيق مع السلطات اللبنانية". وأضافت أن التعاون الذي تقدمه السلطات السورية يبقى مرضيا في شكل عام، موضحة أنها "قدمت ثماني طلبات مساعدة من سوريا التي قدمت إلى اللجنة أجوبة عنها في مهل مناسبة".[2]

أما التقرير الحادي عشر للجنة التحقيق الدولية، وهو التقرير الثاني والأخير لبلمار قبل انتقاله إلى تسلم مهمته كمدع عام للمحكمة الخاصة ذات الصفة الدولية للبنان، والصادر

1- "التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري": **http://ssnp.net/content/view/2200/141**

1- "التقرير العاشر للجنة التحقيق الدولية": **http://www.chahadatouna.com/wordpress/?p=153**

في ديسمبر 2008، فقد تحدث عن معلومات جديدة حصلت عليها اللجنة تمكنها من تحديد هوية الجاني والتي "من شأنها أن تسمح للجنة بضم أفراد جدد إلى الشبكة التي خططت ونفذت جريمة اغتيال الحريري".

وأوضح بلمار أن اللجنة "أثبتت المعلومات الجديدة التي حصلت عليها من مصادر مختلفة" وأن "هذه المعلومات ستلزم اللجنة بالكشف عن شبكة الحريري وصلاتها بالهجمات الأخرى"، مشددا في هذه المرحلة "على عملية مراجعة التحويلات المالية ذات الصلة بكل الهجمات".

وحرص بلمار في هذا التقرير على عدم كشف أسماء أعضاء الشبكة المتورطة في جريمة اغتيال الحريري، وحدد فترة تقديم لائحة الاتهامات وأسماء المتهمين في الفترة التي تستكمل فيها اللجنة العملية الانتقالية من لجنة التحقيق إلى مكتب المدعي العام. وبين أن اللجنة "حصلت على عناصر جديدة تؤيد وجود صلة بين الهجوم على الحريري والهجمات الأخرى التي استهدفت اغتيال شخصيات سياسية وإعلامية التي كان آخرها جريمة اغتيال بيار الجميل"، ووصف بلمار المسئولين عن الهجمات بأنهم "محترفون اتخذوا تدابير واسعة النطاق لإخفاء آثارهم وهويتهم"

أما بالنسبة لمنفذ الانفجار، فقد أكدت اللجنة على أنها حصلت على "اكتشافات جديدة قد تساعد في تحديد المنشأ الجغرافي المحتمل للانتحاري المفترض الذي فجر نفسه لدى مرور موكب الحريري".

ووصف التقرير التعاون السوري بأنه "مرضٍ في شكل عام"، إذ استجابت سوريا لـــ24 طلب مساعدة أصدرتها اللجنة منذ تقريرها الأخير، كما سهلت سوريا 09 مهمات للجنة داخل الأراضي السورية.[1]

بالرغم من اختلاف المحققين، ورغم أن بعضهم أعاد التحقيق إلى نقطة الصفر، فإن هناك نقاطاً مشتركة تخلص إليها مجمل التقارير، بل إنها تؤكدها الواحد تلو الآخر. وهذه النقاط المشتركة أو التي لم تنفها التقارير الإحدى عشر المتتابعة هي:

[1] - الحصري ناجية، مرجع سابق.

1- إن جريمة اغتيال الرئيس الحريري كانت مرتبطة بظروف وأسباب تتعلق بالتمديد للرئيس اللبناني السابق إميل لحود، والاستحقاق النيابي الذي كان من المقرر أن يجرى بعد ارتكاب الجريمة بنحو أربعة أشهر.

2- إن الجريمة ارتكبت في ظل مسؤولية الأجهزة الأمنية التي كانت تتولى أمن البلاد في ذلك الحين.

3- إن التحقيقات لم تقتصر على لبنان إنما امتد نطاقها إلى دول أخرى ولاسيما سورية والتي كان يشار دائماً في التقارير المتلاحقة إلى الرضا عن تعاونها.

4- في الإطار التقني فإن التقارير حسمت في النهاية أن التفجير الذي حصل في 14 فيفري 2005 تم بواسطة سيارة الــ «ميتسوبيشي».[1]

ج- المحكمة الدولية الخاصة بلبنان:

طلبت الحكومة اللبنانية في الثالث عشر من ديسمبر 2005 من الأمم المتحدة إنشاء محكمة خاصة ذات طابع دولي، من أجل محاكمة جميع المسئولين المزعومين عن اعآاء الرابع عشر فيفري 2005 في بيروت الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري واثنين وةشرين شخص آخر. وعملا بقرار مجلس الأمن 1664، الصادر بتاريخ 29 ماءس 2006، تفاوضت الأمم المتحدة والج□هوءية اللبنانية على اتفاق إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان.[2] وبعد صدور القرار 1757 عن مجلس الأمن بتاريخ 30 ماي 2007، دخلت أحكام الوثيقة المرفقة بالقرار والنظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان المرفق بالقرار أيضا، حيز التنفيذ بتاريخ 10 جوان 2007.

وتقضي ولاية المحكمة الخاصة بلبنان بمقاضاة الأشخاص المسئولين عن اعتداء 14 فيفري 2005 الذي أسفر عن مقتل رفيق الحريري مع قتل وجرح أشخاص آخرين. ويمكن توسيع اختصاص المحكمة ليشمل عمليات تفجير أخرى حدثت بعد 14 فيفري 2005، إذا ما تبيّن للمحكمة أن الاعتداءات التي حصلت بين أول أكتوبر و12 ديسمبر

---

[1]- الحصري ناجية، نفس المرجع.

2- لقد نص البند رقم 01 من قرار مجلس الأمن رقم 1664 على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة التفاوض مع الحكومة اللبنانية لعقد مثل هذا الاتفاق وتحديد الأسس والتفصيلات المتعلقة بهذه المحكمة. وقد أشارت الفقرة الثالثة من مقدمة هذا القرار إلى أن مجلس الأمن يستذكر قراره رقم 1644 الذي يطلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة مساعدة لبنان في تحديد طبيعة ونطاق العون الذي يحتاجه في هذا المجال. وأكدت الفقرة الخامسة من مقدمة القرار 1664 أن مجلس الأمن يؤكد رغبته في مساعدة لبنان للوصول إلى الحقيقة ومعرفة الجناة ومساءلتهم.

2005 على صلة ببعضها الأخر من منظور العدالة الجنائية وأن تلك الجرائم ذات طابع خطير مثل اعتداء 14 فيفري 2005.[1]

أكدت باتريشيا أوبريان، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية، أن هذه المحكمة الخاصة بلبنان تتميز عن المحاكم الجنائية الدولية الأخرى التي أقامتها الأمم المتحدة أو شاركت في إقامتها في ثلاثة أوجه: الأول هو بروز عناصر من القانون المدني أكثر من عناصر القانون العام في سير عملية المحاكمة. الثاني هو أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة قد شكلت جوهر مكتب الإدعاء، ووجه الاختلاف الثالث هو أن مكتب الدفاع قد أقيم كهيئة منفصلة عن المحكمة.[2]

ووجّه المدعي العام دانيال بلمار إلى قاضي الإجراءات التمهيدية فرانسين دانيال (بلجيكا) استدعاء يلتمس بموجبه أن يقوم هذا الأخير بالطلب إلى السلطات اللبنانية أن تتنازل عن اختصاصها في قضية الهجوم الإرهابي ضد رئيس الوزراء رفيق الحريري وآخرين.

وتحديدا يلتمس المدعي العام من قاضي الإجراءات التمهيدية أن يطلب من السلطات القضائية اللبنانية المختصة أن:

1- تتنازل عن اختصاصها لصالح المحكمة الخاصة بلبنان.

2- تحيل إلى المدعي العام عناصر التحقيق ونسخة عن الملفات وكل مواد الإثبات ذات الصلة.

3- تقدم لقاضي الإجراءات التمهيدية قائمة بأسماء الأشخاص الموقوفين رهن التحقيق.[3]

وكان المدعي العام قد قدم طلبه هذا عملا بأحكام المادة 04 الفقرة 02 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان وبأحكام القاعدة 17 من قواعد الإجراءات والإثبات الخاصة بالمحكمة التي تم الإعلان عنها بتاريخ 24 مارس 2009.[4]

1- "عن المحكمة الخاصة بلبنان": **www.stl-tsl.org/section/abouttheSTL**

2- "وكيلة الأمين العام تتحدث عن عمل المحكمة الخاصة بلبنان": **http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=10747**

3- "المدعي العام دانيال بلمار يطلب إطلاق إجراءات تنازل السلطات القضائية عن اختصاصها لصالح المحكمة الخاصة بلبنان في قضية لحريري": **http://www.stl-tsl.org/sid/57**

4- تنص المادة 04 الفقرة 02 من النظام الأساسي للمحكمة على ما يلي: "بعد تعيين الأمين العام للمدعي العام، وخلال فترة لا تتعدى الشهرين، تطلب المحكمة الخاصة من السلطة القضائية اللبنانية الواضعة يدها على قضية الهجوم الإرهابي ضد رئيس الوزراء رفيق الحريري وآخرين أن تتنازل لها عن اختصاصاتها. تحيل السلطة القضائية اللبنانية إلى المحكمة الخاصة نتائج التحقيق ونسخة عن قيود المحكمة في حال وجوده. يحال الأشخاص المحتجزون في سياق التحقيق إلى عهدة المحكمة".

وعلى هذا الأساس أصدر القضاء اللبناني قرارا يقضي برفع يده عن هذا الملف لصالح المحكمة. وجاء في نص قرار أصدره قاضي التحقيق لدى المجلس العدلي صقر صقر "رفع يد القضاء اللبناني عن ملف التحقيق لصالح المحكمة وإحالة كل عناصر التحقيق ونسخة عن الملف إلى المدعي العام لدى المحكمة خلال مهلة لا تتعدى 14 يوم من استلام الطلب". وأضاف القرار "إحالة لائحة بأسماء جميع الأشخاص الموقوفين في إطار قضية اغتيال الحريري وأشخاص آخرين إلى قاضي الإجراءات التمهيدية لدى المحكمة ضمن المهلة ذاتها وإبقاء الموقوفين..مسجونين في لبنان لصالح المحكمة ريثما يبت بأمرهم".[1]

ويتضمن ملف التحقيق 11 صندوقا من الأوراق والمحفوظات والوثائق والأدلة التي سيتم نقلها عبر البريد السريع وبالطرق الدبلوماسية.

أما بالنسبة للأشخاص الموقوفين فقد أشار بيان قضائي إلى أن قرار القاضي صقر تضمن بقاء الضباط الأربعة الموقوفين محتجزين لدى السلطات الأمنية اللبنانية لصالح المحكمة الخاصة بلبنان وذلك تنفيذا للفقرة الرابعة من الباب الخامس من قرار قاضي الإجراءات التمهيدية لحين صدور قرار بشأنهم. وكان الضباط الأربعة وهم قادة الأجهزة الأمنية أوقفوا في أوت 2005 بعد نحو شهرين من عمل لجنة التحقيق الدولية.[2]

في 27 أفريل، وجّه المدعي العام دانيال أ. بلمار طلباً معللاً إلى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسين، أشار فيه أنه لا يطلب إبقاء أربع جنرالات قيد الاحتجاز في لبنان في إطار قضية اغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 14 فيفري 2005.

والأشخاص المعنيين والذين أرسلت السلطات اللبنانية أسماءهم إلى قاضي الإجراءات التمهيدية في 10 أفريل بصفتهم أشخاصاً محتجزين هم: "اللواء الركن جميل محمد أمين السيد، واللواء علي صلاح الدين الحاج، والعميد ريمون فؤاد عازار والعميد مصطفى فهمي حمدان".

1- "القضاء اللبناني يحيل ملف اغتيال الحريري للمحكمة الدولية":
http://www.masrawy.com/News/MidEast/Reuters/2009/April/8/761312.aspx?ref=rss

2- "بيروت توافق رسميا على نقل ملفات اغتيال الحريري للمحكمة الدولية":
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=243113&pg=1

وقدَّم المدعي العام طلبه استجابة لأمر قاضي الإجراءات التمهيدية الصادر في 15 أفريل 2009 والذي يطلب فيه من المدعي العام بلمار، في مهلة أقصاها 27 أفريل 2009 ظهراً وطبقاً للمادة 17، الفقرة (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة بلبنان، "أن يقدم طلباً معللاً مرفقاً بالمواد المؤيدة المتوافرة يتعلق بكل شخص وارد في القائمة لتحديد ما إذا كان يرغب باستمرار توقيفه أو لا يعارض إطلاق سراحه من قبل قاضي الإجراءات التمهيدية وفي هذه الحالة الأخيرة، ما إذا كان إطلاق سراحه سيتم وفقاً للشروط الواردة في المادة 102."

وقد اقتصر نطاق الطلب على أحكام المادة 17 المتعلقة بأمر قاضي الإجراءات التمهيدية بشأن هؤلاء الأشخاص المحتجزين شخصياً في لبنان في إطار قضية الحريري. وبالتالي لا ينطبق هذا الطلب على شخص خامس هو زهير محمد الصديق الذي ورد اسمه كذلك في القائمة التي قدمتها السلطات اللبنانية إلى قاضي الإجراءات التمهيدية. لم يعتبر المدعي العام أن الصديق مشمول بنطاق هذا الطلب بموجب المادة 17 إذ إنه غير محتجز في لبنان وقد استُرِدت مذكرة التوقيف اللبنانية الصادرة بحقه.

ولغرض تقديم هذا الطلب، تمت مراجعة إفادات الأشخاص المحتجزين؛ ومراجعة إفادات أشخاص آخرين متعلقة بالأشخاص المحتجزين؛ ومراجعة تقييم مصداقية تلك الإفادات؛ ومراجعة المعلومات المتعلقة بالاتصالات وتحليلها؛ ومراجعة مستندات أخرى تمَ جمعها؛ ومراجعة تقييم الأدلة الجنائية الذي أجري على الأدلة المادية المضبوطة. كما أنها تضمنت مراجعة للمستندات والقرارات المتعلقة بطلبات الإفراج التي قدَمها الأشخاص المحتجزون أو محاموهم إلى السلطات اللبنانية.

استندت هذه المراجعة إلى ثلاث مبادئ قانونية. المبدأ الأول هو أن الشخص بريء حتى إثبات العكس مما يؤدي إلى إناطة عبء الإثبات بالإدعاء بدون أي شك معقول. والمبدأ الثاني هو أن احتجاز الأشخاص الذين يتمتعون بقرينة البراءة هو الاستثناء لا القاعدة. والمبدأ الثالث هو ضرورة وجود ما يكفي من الأدلة الموثوقة والمقبولة، وإلا لا يمكن للمدعي العام طلب استمرار الاحتجاز إذ يجب توجيه الاتهام للمحتجزين في خلال 90 يوماً بعد خضوعهم للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الخاصة بلبنان التي تسلَمت المسؤولية الرسمية للأشخاص المحتجزين من لبنان في 8 أفريل 2009.

وأشار المدعي العام في طلبه: " تتشكل مصداقية الأدلة عاملاً أساسياً في قرار أي مدع عام بتوجيه الاتهام لشخص ما. ويؤثر الافتقار إلى المصداقية مباشرةً على كفاية الأدلة".

ووفقاً لهذه المبادئ التي استندت عليها مراجعة المواد المتاحة، استنتج المدعي العام أن الأدلة غير كافية في الوقت الحالي لتبرير إيداع قرار اتهام بحق أي من الأشخاص الأربع الموقوفين. وبالتالي، لا يمكن للمدعي العام أن يطلب احتجازهم احتياطياً تحت سلطة المحكمة بموجب المادة 63 أو المادة 102.

وفقاً لذلك، "لا يعارض المدعي العام إطلاق سراحهم ولا يطلب وضع شروط على إطلاق سراحهم عملاً بالمادة 102."[1]

<u>وكخاتمة لهذا الفصل</u>، رغم تعدد الوسائل المستعملة لحل الأزمة اللبنانية، سياسية (دور الأمم المتحدة والجامعة العربية)؛ دبلوماسية (وساطة عدة دول لحل الأزمة اللبنانية- التحقيق في اغتيال رفيق الحريري)؛ قانونية (المحكمة الدولية الخاصة بلبنان). إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل لهذه الأزمة، لارتباط الحلول المقدمة بمصالح القوى الداخلية والإقليمية والدولية الفاعلة في لبنان، وبالتالي انتهاء مدة صلاحية الاتفاق أو الهدنة المتوصل إليها بمجرد تغير مصالح تلك الأطراف أو تغير في ميزان القوى داخل لبنان أو خارجه.

1- "المدعي العام دانيال أ. بلمار يعلم قاضي الإجراءات التمهيدية بعدم معارضته إطلاق سراح الأشخاص":

http://www.stl-tsl.org/sid/70

خـــــــاتــمة

لقد عرفت مرحلة ما بعد الطائف نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من 1975 إلى 1989. غير أن هذه المرحلة لم تكن نهاية للأزمات اللبنانية على الإطلاق، بل كانت فترة شديدة التعقيد والحساسية لما شابها من توتر سياسي وأحيانا عنف ، فالأزمة اللبنانية ليست أزمة واحدة، بل أزمات عديدة؛ أزمة لبنانية داخلية، أزمة مرتبطة بالعلاقات السورية اللبنانية، النزاع اللبناني الإسرائيلي..

ولهذا، أثيرت الكثير من التساؤلات عن أسباب الأزمة اللبنانية في هذه المرحلة. ففيما أرجع فريق من الدارسين الأسباب إلى العوامل الخارجية التي مصدرها البيئة الإقليمية والدولية والتدخلات الأجنبية، ذهب فريق آخر للحديث عن أسباب نابعة من البيئة الداخلية اللبنانية بمختلف مكوناتها.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضوء على أهم العوامل المسببة للأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف. ولما كان استعراض كل تلك العوامل أمرا مستعصيا فقد تم التركيز على أهم العوامل الداخلية وكذا التركيز على أهم القوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة في الوضع اللبناني.

وفيما يلي نتائج الدراسة تطبيقا على الأسباب الداخلية والخارجية وأيهما أكثر تأثيرا في الأزمة اللبنانية، ثم أهم المحاولات الداخلية والخارجية لحلحلة الأزمة، وهذا في صيغة الإجابة على تساؤلات فرعية هي حصيلة الإشكالية الرئيسية المطروحة.

1- ثمة تحديات كثيرة نابعة من ظروف المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية المتعددة من جهة ومن موقع لبنان في المنطقة ككل من جهة ثانية، إضافة إلى الدور الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية في تأزم الوضع اللبناني. فرغم التعديلات التي عرفها لبنان على مستوى النظام السياسي والتي كرسها اتفاق الطائف، إلا أن النظام السياسي في هذه المرحلة لم يبتعد كثيرا عن الطائفية، فكل ما حصل هو إعادة توزيع الحصص وتوزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديمغرافية الطائفية لهذه المرحلة.

وبالتالي فإن كل المشاكل والثغرات الموجودة في لبنان عل المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بقيت على ما هي عليه قبل الحرب، فلازال التعدد الطائفي يشكل سببا للانقسام الداخلي، ولازال النظامين السياسي والاقتصادي يشكلان عاملين مهمين في حدوث الأزمة اللبنانية.

2- رغم أن التناقضات الداخلية اللبنانية، سياسية، اقتصادية واجتماعية قد لعبت دورا في الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف. فإنه من المؤكد أن السبب الأهم فيها يعود إلى التدخلات الخارجية، ففترة ما بعد الطائف لم تشهد كثيرا من التغيير، فلبنان- مثل الفترات السابقة- أثرت فيه كثيرا الصراعات الإقليمية والدولية، فكان لبنان مسرحا لهذه الصراعات رغم اختلاف الأطراف أو انسحاب طرف معين ودخول طرف آخر في اللعبة.

والدول الأكثر تأثيرا في مسار الأزمة اللبنانية هي سوريا-إسرائيل-إيران-الولايات المتحدة الأمريكية. فكل واحدة من هذه الدول كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر في الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف.

<u>أ- سوريا:</u> لقد كانت سوريا السباقة للتدخل سياسيا وعسكريا في لبنان إبان الحرب الأهلية الأخيرة لإنهاء النزاع بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين والحفاظ على وحدة لبنان. غير أن ذلك لم يكن الهدف الوحيد، فسوريا كان لها عدة أهداف حاولت تحقيقها من خلال تدخلها وأهم هذه الأهداف هي صيانة أمنها القومي وتحسين موقعها الاستراتيجي بالنسبة لإسرائيل.

لكن استمرار الوجود السوري في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية وتدخل سوريا في الحياة السياسية والعسكرية اللبنانية ومن ثم تحكمها في الأدوار الرئيسية لهذا البلد، كان له آثار سلبية على الاستقرار في لبنان، لأنه كان سببا في الانقسام بين اللبنانيين بمختلف توجهاتهم السياسية والطائفية خاصة وأن اتفاق الطائف قد نص على انسحاب القوات السورية بعد فترة زمنية معينة وهو ما لم تقم به سوريا.

واستمر الانقسام بين اللبنانيين حول قضية الوجود السوري ومسألة العلاقات السورية- اللبنانية بحيث كانت حدة التوتر تنخفض أحيانا وترتفع أحيانا أخرى. أما الفترات التي زادت فيها حدة الانقسام فكانت بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في ماي 2000، وخاصة أن المؤيدين للوجود السوري كانت حجتهم في ذلك هي أن سوريا تقدم الدعم للمقاومة في الجنوب، في حين كان يرى المعارضون أن سوريا هي السبب الرئيسي للأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة في لبنان لتدخلها في الحياة السياسية والعسكرية اللبنانية، معتبرين أن إسرائيل ليست المحتل الوحيد لأراضي لبنان بل سوريا أيضا.

أما المحطة الثانية التي زادت فيها حدة السجال السياسي في لبنان فهي استصدار القرار 1559 والتأييد الدولي للمطالبين بالانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية.

أما المحطة الأخيرة، أو القطرة التي أفاضت الكأس، فهي اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، واتهام بعض الأطراف اللبنانية والقوى الدولية سوريا وحلفائها في لبنان(حزب الله) بالضلوع في الجريمة وتحميلها مسؤولية الاغتيال.

ب- إسرائيل: إن ما يميز إسرائيل عن باقي القوى الإقليمية المؤثرة في الأزمة اللبنانية هو التدخل عسكريا في لبنان لتحقيق أهدافها من خلال الإجتياحات والهجومات المتكررة على مناطق عدة في لبنان. ويستند تدخلها هذا إلى مبررات عدة منها ما يتعلق بلبنان في حد ذاته لما يشكله من مجال حيوي بالإمكان السيطرة عليه وهذا مرتبط بأهداف اقتصادية وسياسية(بما فيها قضية المياه في لبنان)، ومنها ما يتعلق بأعدائها في المنطقة وخاصة سوريا وإيران. فالحروب التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان، وإن كان هدفها ضرب حزب الله والدفع نحو نزع سلاحه أو على الأقل تحجيمه وتقييد نشاطه، فإن المستهدف من وراء ذلك هي إيران وسوريا باعتبارهما الداعمين لحزب الله والمقاومة في لبنان.

ج- إيران: إن الدور الإيراني في لبنان لا يرتبط فقط بالجانب الديني المتمثل في محاولة تحقيق تبعية الشيعة، وإنما يتجاوز ذلك إلى محاولة التدخل في لبنان بغية لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة ككل، والتحكم في المسائل الأساسية في المنطقة مما يقوي مركزها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لرفع الضغط عنها في قضية من قضايا التجاذب بينها وبين المجتمع الدولي وهي قضية السلاح النووي.

والتغلغل الإيراني في لبنان كان من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي وكذا الدعم المالي للحركات الشيعية وخاصة حزب الله، وهو الأمر الذي خلق نوعا من اللاتوازن بين القوى اللبنانية خاصة مع تزايد قوة حزب الله ونجاحه في إخراج إسرائيل من الجنوب اللبناني. وهو ما زاد من حدة التوتر والسجال بين اللبنانيين حول دور حزب الله وتبعيته لإيران وقضية نزع سلاحه.

وكما كان الدعم الإيراني لحزب الله سببا في الانقسام السياسي داخل لبنان، فإنه أيضا كان سببا للتدخلات الإسرائيلية والأمريكية في لبنان، وحرب تموز 2006 هي أحسن دليل على أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تحارب إيران من خلال ضرب حزب الله في لبنان.

<u>د- الولايات المتحدة الأمريكية:</u> لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا أساسيا في الأزمة اللبنانية على اعتبار أنها الحليف الرئيسي لإسرائيل. غير أن أهدافها لم تقتصر على دعم إسرائيل في حروبها ضد لبنان فحسب، وإنما كانت لها أهداف أخرى أهم، تندرج ضمن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة ولبنان بصفة خاصة، بما فيها قضية السلاح النووي الإيراني ودور إيران في المنطقة. فكانت أهم طريقة لتحقيق مشاريعها في المنطقة (مشروع الشرق الوسط الكبير ثم الجديد) ومحاصرة النفوذ الإيراني هي ضرب حزب الله في لبنان الذي –وفق الرؤية الأمريكية- يحسب على إيران.

ومنه فإن لبنان يمثل ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف القوى الدولية. فتدخل سوريا كان لصيانة أمنها القومي وحماية نفسها من إسرائيل خاصة بعد فقدانها للجولان، وإسرائيل اجتاحت لبنان مرات عديدة حتى تضغط على سوريا من أجل الانسحاب من لبنان مع الضغط على حزب الله ليكف عملياته عن إسرائيل. أما الولايات المتحدة فإن هدفها الأساسي من التدخل في لبنان هو محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة، في مقابل البحث عن هامش أكثر للمناورة بالنسبة لإيران تستعمله في تجاذبها مع الولايات المتحدة و إسرائيل بخصوص قضية السلاح النووي.

3- لقد جربت وسائل كثيرة ابتغاء حل الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف بما فيها الوسائل السياسية، الدبلوماسية والقانونية. ومع ذلك، في لبنان، لا يمكننا الحديث عن حل للأزمة أو حل للنزاع كما عرفناه في الإطار النظري للدراسة، وإنما كانت هناك تسويات فقط تتناسب مع الأوضاع الداخلية والخارجية ومصالح القوى الداخلية، الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في لبنان.

* إن النظام اللبناني بسبب المرتكزات الطائفية والمذهبية للسلطة فيه، ينطوي على خلل جوهري يجعله مفتقرا إلى مرجعية داخلية تعالج الأزمات أو يمتصها على الأقل، وهذا ما يفسر فشل كل المبادرات الرسمية أو حتى غير الرسمية في حل أو حتى التعامل مع الأزمات اللبنانية المختلفة.

* مع فشل المحاولات الداخلية في حل الأزمة اللبنانية تطلّب الأمر تدخل أطراف خارجية. غير أن الحلول التي جاءت من الخارج كانت دائما مقرونة بفاتورة مصالح أو مطالب أو إملاءات، كما أنها كانت مجتزأة ومؤقتة وهشة. فكل الاتفاقات المتوصل إليها لم تعالج الأزمة من أساسها بل كانت مجرد صيغ مؤقتة أو اتفاقات مرحلية لمعالجة زمنية محدودة.